الأمم المتحدة

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الخمسون

(٧ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الخامسة والستون

الملحق رقم ١٦

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الخامسة والستون
الملحق رقم ١٦

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الخمسون
(٧ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠)

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠.

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٠

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2272

المحتويات

الصفحة	الفصل
١	الأول - تنظيم الدورة.....
١	ألف - جدول الأعمال
١	باء - انتخاب أعضاء المكتب
٢	جيم - الحضور.....
٤	دال - الوثائق
٤	هاء - اعتماد تقرير اللجنة
٥	الثاني - المسائل البرنامجية
٥	ألف - الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣
٥	الجزء الأول: موجز الخطة.....
٨	البرنامج ١ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات
١٨	البرنامج ٢ - الشؤون السياسية
٢٦	البرنامج ٣ - نزع السلاح
٢٨	البرنامج ٤ - عمليات حفظ السلام
٣١	البرنامج ٥ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية
٣٤	البرنامج ٦ - حفظ المعاهدات وتسجيلها ونشرها
٣٥	البرنامج ٧ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
٤١	البرنامج ٨ - أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية.....

٤٣	البرنامج ٩ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
٤٦	البرنامج ١٠ - التجارة والتنمية
٤٩	البرنامج ١١ - البيئة
٦٠	البرنامج ١٢ - المستوطنات البشرية
٦١	البرنامج ١٣ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية . .
٦٦	البرنامج ١٤ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
٧٠	البرنامج ١٥ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ.
٩٠	البرنامج ١٦ - التنمية الاقتصادية في أوروبا
البرنامج ١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر
٩٢	الكاريبي
٩٧	البرنامج ١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا
٩٩	البرنامج ١٩ - حقوق الإنسان.
١٠٨	البرنامج ٢٠ - توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين
١١٠	البرنامج ٢١ - اللاجئون الفلسطينيون
١١١	البرنامج ٢٢ - المساعدة الإنسانية
١١٦	البرنامج ٢٣ - الإعلام
١١٨	البرنامج ٢٤ - خدمات الإدارة والدعم
١٢٧	البرنامج ٢٥ - الرقابة الداخلية
١٢٩	البرنامج ٢٦ - الأنشطة المشتركة التمويل
١٣٢	البرنامج ٢٧ - السلامة والأمن.
١٣٣	تقرير الأمين العام عن أداء البرامج لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩	باء -
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات	جيم -
لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها السابعة والأربعين بشأن التقييم المتعمق
١٣٤	للشؤون السياسية

١٣٦	الثالث - مسائل التنسيق
ألف - التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عن الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
١٣٦	بء - دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
١٤١	الرابع - جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين للجنة
١٤٥	المرفقات
١٤٧	الأول - جدول أعمال الدورة الخمسين للجنة
١٤٨	الثاني - قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الخمسين

الفصل الأول

تنظيم الدورة

١ - عقدت لجنة البرنامج والتنسيق دورتها التنظيمية (الجلسة الأولى) في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠ ودورها الموضوعية في الفترة من ٧ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ في مقر الأمم المتحدة. وقد عقدت اللجنة ما مجموعه ١٩ جلسة وعددا من المشاورات غير الرسمية.

ألف - جدول الأعمال

٢ - يرد جدول أعمال الدورة الخمسين، الذي اعتمده اللجنة في دورتها التنظيمية (الجلسة الأولى)، في المرفق الأول لهذا التقرير.

اختيار تقارير وحدة التفتيش المشتركة

٣ - في الجلسة الأولى، المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل، وُجّه انتباه اللجنة إلى مذكرة الأمانة العامة (E/AC.51/2010/L.2)، المقدمة عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠) وقرار الجمعية العامة ٢٦٧/٥٩، والتي تفيد اللجنة بأنه لا توجد تقارير ذات صلة لوحدة التفتيش المشتركة متاحة لكي تنظر فيها في دورتها الخمسين.

برنامج العمل

٤ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل، وُجّه انتباه اللجنة إلى مذكرة الأمانة العامة عن حالة الوثائق (E/AC.51/2010/L.1) التي تورد قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة للنظر فيها.

٥ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ٧ حزيران/يونيه، أقرّت اللجنة برنامج العمل المؤقت للدورة، على أساس أن المكتب سيدخل عليه تعديلات، حسب الاقتضاء، خلال الدورة.

٦ - وعقب الجلسة الثانية، قدّم أمين اللجنة إحاطة غير رسمية عن المسائل التنظيمية ذات الصلة بالدورة، وقدّم مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية إحاطة غير رسمية عن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٧ - انتخبت اللجنة بالتركية، في جلستها الأولى المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل، فلاديمير بافلوفيتش (بيلاروس) رئيسا للجنة في دورتها الخمسين.

٨ - وفي الجلسة ذاتها، انتخبت اللجنة بالتركية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم للدورة الخمسين: نوّاب الرئيس: لويبا سانشيز لورنزو (كوبا) ورون آدم (إسرائيل) ومحمد عرفان سومرو (باكستان).

٩ - وانتخبت اللجنة بالتركية، في جلستها الثانية عشرة المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه، فيليكس أيبانوا داتوي (نيجيريا) مقرراً للدورة الخمسين.

١٠ - وترد أدناه قائمة بأعضاء مكتب الدورة الخمسين للجنة:

الرئيس:

فلاديمير بافلوفيتش (بيلا روس)

نوّاب الرئيس:

لويبا سانشيز لورنزو (كوبا)

رون آدم (إسرائيل)

محمد عرفان سومرو (باكستان)

المقرر:

فيليكس أيبانوا داتوي (نيجيريا)

جيم - الحضور

١١ - كانت الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة في اللجنة:

الأرجنتين	الجمهورية العربية الليبية
الاتحاد الروسي	جمهورية أفريقيا الوسطى
أرمينيا	جمهورية كوريا
إسبانيا	جنوب أفريقيا
إسرائيل	الصين
أوروغواي	غينيا
أوكرانيا	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
إيران (جمهورية - الإسلامية)	كازاخستان
إيطاليا	كوبا
باكستان	كينيا

ناميبيا	البرازيل
النيجر	بنغلاديش
نيجيريا	بيلاروس
هايتي	جامايكا
الهند	جزر القمر

١٢ - ومثّل مراقبون الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة:

غانا	إثيوبيا
كوت ديفوار	أستراليا
كوستاريكا	الكاميرون
كولومبيا	بولندا
مصر	الجزائر
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	جمهورية تنزانيا المتحدة
النمسا	الجمهورية العربية السورية
الولايات المتحدة الأمريكية	السنغال
اليابان	سويسرا

١٣ - وحضر ممثلون عن الصناديق والبرامج التالية:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

١٤ - وحضر الدورة أيضا نائب رئيس ديوان المكتب التنفيذي للأمين العام؛ ووكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات؛ ووكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية؛ ووكيل الأمين العام والممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا وللبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا؛ ووكيل الأمين العام للشؤون القانونية، المستشار القانوني؛ ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ ونائب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ ووكيل الأمين العام لشؤون الإعلام؛ ووكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن؛ والأمين العام المساعد، المراقب المالي؛ والأمين العام المساعد للشؤون السياسية؛ والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام؛ والأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية؛ والأمين العام المساعد

وكبير موظفي تكنولوجيا المعلومات؛ ونائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ونائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة)؛ والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والأمين التنفيذي للجنة الخدمة المدنية الدولية؛ والأمين التنفيذي لوحدة التفتيش المشتركة؛ ونائب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ والمدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية؛ ومدير أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛ وغيرهم من كبار موظفي الأمانة العامة.

١٥ - ونوقشت البرامج و/أو أجزاء البرامج التالية من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ بالتداول عبر الفيديو: البرنامج ١، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات؛ والبرنامج ٥، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛ والبرنامج ١٠، التجارة والتنمية؛ والبرنامج ١٣، المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية؛ والبرنامج ١٤، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا؛ والبرنامج ١٥، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ؛ والبرنامج ١٦، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا؛ والبرنامج ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا؛ والبرنامج ١٩، حقوق الإنسان؛ والبرنامج ٢٠، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين؛ والبرنامج ٢٤، خدمات الإدارة والدعم.

دال - الوثائق

١٦ - ترد قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الخمسين في المرفق الثاني من هذا التقرير.

هاء - اعتماد تقرير اللجنة

١٧ - عرض المقرر في الجلسة ١٩ للجنة، المعقودة في ٢ تموز/يوليه، مشروع تقرير اللجنة (Add.1-32 و E/AC.51/2010/L.4).

١٨ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير عن أعمال دورتها الخمسين (Add.1-32 و E/AC.51/2010/L.4).

١٩ - وقبل اختتام الجلسة، أدلى ببيانات ممثلو كل من كوبا، والصين، وجنوب أفريقيا، وباكستان، وهاييتي، وإيطاليا، وإسرائيل، والاتحاد الروسي، والبرازيل، والهند، وإسبانيا، وجامايكا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأوروغواي، والأرجنتين.

الفصل الثاني

المسائل البرنامجية

ألف - الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

الجزء الأول:

موجز الخطة

٢٠ - نظرت اللجنة، في جلستها الخامسة، المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في الجزء الأول، موجز الخطة، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6 (Part one)).

٢١ - وعرض ممثل الأمين العام هذا البرنامج وردّ على الاستفسارات التي أُثرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٢٢ - أعرب عموماً عن التقدير والدعم لعرض وثيقة تعكس توازناً بين نهج ذي منحى داخلي ونهج ذي منحى خارجي على حد سواء. وفي هذا الصدد أُشير إلى أن موجز الخطة ذو منحى داخلي من حيث وضع أولويات واستراتيجيات واضحة، وتوضيح الطرائق التي تتولى بها الأمم المتحدة مسؤولياتها وكيفية توليها هذه المسؤوليات، وكذلك الجهود المبذولة لمعالجة الشواغل المتعلقة بالكفاءة والمساءلة والأداء. والتقرير ذو منحى خارجي من حيث النتائج والأثر المتوقع على أرض الواقع، ومن حيث النواتج من حيث الخدمات المقدمة فعلاً في سبيل تلبية احتياجات الدول الأعضاء مع مراعاة عنصر المسؤولية الجماعية في الإسهام بنجاح الخطة. وأشير إلى أن موجز الخطة استشرافي أيضاً، إذ إنه يحاول أن يكون وقائياً واستباقياً ويتحسب، بقدر الإمكان، للاتجاهات الدولية الناشئة.

٢٣ - وأعرب أيضاً عن التقدير للاحتفاظ بالأولويات الثماني المحددة منذ عام ١٩٩٨ بوصفها مجالات ذات أولوية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وأعرب عن رأي مفاده أن جميع المجالات الثمانية ذات الأولوية تستحق أن تولى القدر ذاته من الاهتمام. وأكد أن الإطار الاستراتيجي هو الموجه الرئيسي لسياسات المنظمة والأساس الذي تستند إليه صياغة الميزانية البرنامجية.

٢٤ - ولوحظ أن التقرير يمثل تحسناً في موجزات الخطط السابقة، إذ إنه يعكس استجابة أكبر لاستيفاء الأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩ لكي تعكس بشكل أفضل الأهداف الطويلة الأجل تمثيلاً مع الولايات التشريعية.

- ٢٥ - وسُلِّط الضوء على ضرورة عرض الإجراءات والأهداف القائمة على النتائج، وشُدِّد على ضرورة تحسين عرضها.
- ٢٦ - وأشير إلى عدم تقديم ما يكفي من أفكار فيما يتعلق بعمليات الإصلاح الإداري التي تُنفَّذ حاليا في المنظمة، بما في ذلك في مجال المشتريات والموارد البشرية وإطار المساءلة.
- ٢٧ - ولوحظ أنه فيما أشير إلى مسألة التنمية الأفريقية باعتبارها أحد المجالات ذات الأولوية بالنسبة للمنظمة، فإنه ينبغي التوسع في شرح ذلك الهدف في التقرير وعدم الاكتفاء بإدراجه كجزء من الأهداف الإنمائية للألفية.
- ٢٨ - بالإضافة إلى ذلك، أشير إلى أن مسألة القضاء على الفقر لم تعالج باعتبارها هدفا رئيسيا من أهداف المنظمة، مما يحد من أهميتها بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- ٢٩ - ولوحظ عدم توضيح أدوار الأمانة العامة ومسؤولياتها، بما في ذلك المساءلة الشخصية على جميع المستويات فيما يخص الدول الأعضاء.
- ٣٠ - وأعرب أيضا عن رأي مفاده أنه ينبغي التمييز بشكل أفضل بين دور المجتمع المدني ودور القطاع الخاص فيما يتعلق بالدول الأعضاء، مع مراعاة الطابع الحكومي الدولي للمنظمة.

الاستنتاجات والتوصيات

- ٣١ - أكدت اللجنة مجددا أهمية الأهداف الطويلة الأجل للمنظمة، الموجهة نحو كفاءة تحقيق أهدافها بشكل كامل. وفي ذلك الصدد، شددت اللجنة على ضرورة أن تنسق الأمانة العامة الجهود من أجل تحسين صياغة الإنجازات المتوقعة المناسبة بطريقة تُدرج فيها جميع الأنشطة والنواتج التي أذنت بها الدول الأعضاء، بصورة فعالة وكفؤة، وذلك في مرحلة إعداد الميزانية، من أجل تنفيذ الولايات بصورة فعالة وكفؤة.
- ٣٢ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على الأولويات الثماني للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ الواردة في الفقرة ٤٧ من موجز الخطة (A/65/6 (Part one)).
- ٣٣ - وفيما أقرت اللجنة بالتحسن الحاصل في الإطار المنطقي، فقد أوصت الجمعية العامة بمواصلة تشجيع مدراء البرامج على الاستمرار في تحسين الجوانب النوعية لمؤشرات الإنجاز من أجل تمكين إجراء تقييم أفضل للنتائج، مع مراعاة أن تكون المؤشرات استراتيجية وقابلة للقياس والتنفيذ، وأن تكون واقعية ومحددة زمنيا.

٣٤ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام تقديم موجزات خطط مقبلة للأطر الاستراتيجية المقترحة مع المراعاة التامة للمبادئ التوجيهية التي قدمتها الجمعية العامة في قراراتها ٢٧٥/٥٩، و ٢٣٥/٦١، و ٢٢٤/٦٢، و ٢٤٧/٦٣، وكذلك في القرارات اللاحقة ذات الصلة، وذلك لكفالة أن تحيط بشكل أدق بالأهداف الطويلة الأجل للمنظمة، استناداً إلى جميع الولايات التي وافقت عليها الدول الأعضاء.

٣٥ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن ينفذ بالكامل قرار الجمعية ٢٥٩/٦٤ المعنون "نحو نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة" من أجل تحقيق الأهداف والنسائج العالية الجودة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة، مع القيام على نحو كامل بتنفيذ جميع الولايات المنوطة بالأمانة العامة التي وافقت عليها الأجهزة الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية الأخرى، والوفاء بتلك الولايات.

٣٦ - وأوصت اللجنة كذلك الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام عرض التدابير والإجراءات المحددة لتعزيز ثقافة المساءلة في الأمانة العامة، في موجزات الخطط المقبلة: خطط الإطار الاستراتيجي البرنامجية لفترة السنتين.

٣٧ - وحددت اللجنة مجالات الاهتمام التالية بشأن موجز الخطة من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6 (Part One)):

- (أ) عدم وجود ما يكفي من إجراءات وأهداف قائمة على النتائج؛
- (ب) عدم وجود ما يكفي من أفكار بشأن عمليات الإصلاح الإداري الجارية في المنظمة، بما في ذلك في مجال المشتريات والموارد البشرية وإطار المساءلة؛
- (ج) لم تعالج مسألة القضاء على الفقر باعتبارها هدفاً رئيسياً بل باعتبارها أحد الأهداف الإنمائية للألفية فقط؛
- (د) لم يُعترف بدور لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة باعتبارها الهيئة الرئيسية المعنية بمسألة الأمن الغذائي؛
- (هـ) اتجاه النية نحو تفعيل مفهوم "مسؤولية الحماية" رغم أنه لا يزال قيد نظر الجمعية العامة؛
- (و) لم تُذكر أزمات الغذاء والطاقة على نحو واف؛

- (ز) عدم الوضوح في أدوار الأمانة العامة ومسؤولياتها، بما في ذلك المساءلة الشخصية على جميع المستويات فيما يخص الدول الأعضاء؛
- (ح) لم تشكل النية في دمج مبادئ جديدة من قبيل "مبدأ المسؤولية الجماعية" جزءاً من الاتفاق الحكومي الدولي.

البرنامج ١

شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات

- ٣٨ - نظرت اللجنة، في جلستها الخامسة المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في البرنامج ١، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6 (Prog. 1)).
- ٣٩ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وأجاب عن الأسئلة التي طرحت خلال نظر اللجنة فيه.

المناقشة

- ٤٠ - كانت الأهداف العامة للبرنامج موضع تأييد وتقدير المشاركين. ورحبت اللجنة بالجلسات الإعلامية التي عقدت مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات باعتبارها فرصاً مفيدة لتقديم الملاحظات وتمكين الإدارة من معالجة الشكاوى والمشاكل مع خدمات المؤتمرات. وأعرب عن التقدير للتقدم المحرز في مجال الإدارة الكلية المتكاملة.
- ٤١ - وتم التشديد على ضرورة كفاءة توفير خدمات مؤتمرات عالية الجودة مع التحذير من أن هذه الضرورة ينبغي ألا يخل بها سعي الإدارة إلى تحقيق أوجه الكفاءة من حيث التكلفة.
- ٤٢ - وساد اتفاق عام على ما اقترحتته لجنة المؤتمرات من تغييرات مبينة في الوثيقة E/AC.51/2010/CRP.1؛ وستشكل التوصيات أساساً طيباً لتنقيح الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، إذ تعكس نهج لجنة المؤتمرات إزاء عمل الإدارة.
- ٤٣ - وأعرب عن التأييد لبرنامج التواصل مع الجامعات في المجال اللغوي في البلدان التي يتحدث فيها بلغات الأمم المتحدة، وهو ما سيوسع دائرة الأخصائيين اللغويين المؤهلين ويعزز المكانة الرفيعة المرتبطة بالعمل في الأمم المتحدة.
- ٤٤ - وأشار إلى قرار الجمعية العامة ٦١/٢٦٦ المتعلق بتعدد اللغات، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يكفل المساواة في المعاملة بين جميع دوائر اللغات وتوفير ظروف عمل وموارد ملائمة لها. وتم التشديد على أن هذا ينبغي ألا يخل بجودة الخدمات المقدمة.

٤٥ - وأعرب عن شواغل إزاء 'المبادرة الخضراء' في خدمات المؤتمرات ورحبت اللجنة بتقديم مزيد من المعلومات بشأن الاستراتيجية المتوسطة الأجل للقيام بهذا النشاط، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه المبادرة ما زالت قيد استعراض الدول الأعضاء. ورئي أنه ينبغي بذل العناية لكفالة ألا تنتهك المبادرة الأحكام الناظمة للشراء ذات الصلة أو تؤدي إلى زيادة النفقات.

٤٦ - وأبدت تعليقات على ما تم مؤخرا من تحسينات في تجهيز التقارير التي تنظر فيها اللجنة الخامسة وإصدارها في مواعيدها، وقدم توضيح للتدابير النشطة التي تتخذ لتحسين مساءلة الإدارات المقدمة للوثائق وتحسين الوثائق المتعلقة بأنشطة مجلس حقوق الإنسان. وشدد على أن الإدارة ينبغي لها أن تواصل جهودها لكفالة إصدار الوثائق في حينها للدول الأعضاء والمشاركين في الاجتماعات، وفقا لقاعدة الستة أسابيع الخاصة بتوفر الوثائق.

٤٧ - وطُرحت تساؤلات بشأن جدوى تحقيق بعض مؤشرات الإنجاز المطلقة، من قبيل مؤشر عدم تقديم ممثلي الدول الأعضاء شكاوى بخصوص شتى خدمات المؤتمرات.

٤٨ - واقترح الاحتفاظ بالهدف المتمثل في تقديم الخدمات دون انقطاع أثناء تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر باعتباره الهدف العام الخامس للبرنامج.

٤٩ - والتُمس إيضاح اللجوء إلى المساعدة المؤقتة المحلية وغير المحلية لتقديم الخدمات للاجتماعات؛ وزيادة اللجوء إلى خدمات الترجمة التعاقدية؛ وتقديم الخدمات للاجتماعات المجموعات الإقليمية وغيرها من مجموعات الدول الأعضاء.

الاستنتاجات والتوصيات

٥٠ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للبرنامج ١، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١-١

يضاف هدف عام جديد (هـ) نصه كالتالي: "و (هـ) كفالة تقديم الخدمات دون انقطاع أثناء تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر".

الفقرة ١-٣

يستعاض عن عبارة "في بذل جهدها لتزويد" بعبارة "في المبادرة بتزويد".

ألف - إدارة المؤتمرات، نيويورك

البرنامج الفرعي ١

شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (ب)، يستعاض عن عبارة "الوثائق الإجرائية" بعبارة "التقارير النهائية".

مؤشرات الإنجاز

في المؤشر (ب)، يستعاض عن عبارة "الوثائق الإجرائية" بعبارة "التقارير النهائية".

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

ينقح نص الإنجاز المتوقع (د) على النحو التالي:

"(د) تعزيز نظام المسؤولية والمساءلة داخل الأمانة العامة من أجل ضمان تجهيز الوثائق وإصدارها في حينها للدول الأعضاء والمشاركين في الاجتماعات، وفقا لقاعدة الستة أسابيع الخاصة بتوفر الوثائق، ما لم تقرر هيئات صنع القرار المعنية خلاف ذلك".

مؤشرات الإنجاز

ينقح نص مؤشر الإنجاز (د) على النحو التالي:

"(د) زيادة النسبة المئوية للوثائق المقدمة في موعدها، في حدود الصفحات التي وافقت عليها الدول الأعضاء والصادرة وفقا لقاعدة الستة أسابيع، ما لم تقرر هيئات صنع القرار المعنية خلاف ذلك".

في المؤشر (هـ) '٢'، تدرج عبارة "ما يكفي من" بعد كلمة "توفير".

البرنامج الفرعي ٣

خدمات الوثائق

هدف المنظمة

تدرج بعد كلمة "كفالة" عبارة "عرض الوثائق في الوقت المناسب و".

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

تضاف عبارة "دون المس بنوعية خدماتها" في نهاية نص الإنجاز

المتوقع (ب).

يضاف إنجاز متوقع جديد (ج) نصه كالتالي:

"(ج) تقديم ما يلزم للاجتماعات من وثائق في موعدها".

يضاف إنجاز متوقع جديد (د) نصه كالتالي:

"(د) ترجمة جميع الوثائق اللازمة لمداولات الهيئات الحكومية الدولية ترجمة جيدة في الوقت المحدد".

مؤشرات الإنجاز

ينقح نص المؤشر (ب) '١' على النحو التالي:

"١" زيادة نسبة الترجمة التعاقدية، حيث يتأتى عن طريقة الإنجاز هذه منتج نهائي يضاهي جودة الترجمة المنجزة داخليا".

ينقح نص المؤشر (ب) '٢' على النحو التالي:

"٢" قيام المحررين والمترجمين التحريريين بإنجاز كامل النواتج الأساسية".

يضاف مؤشر جديد (ج) نصه كالتالي:

"(ج) زيادة الجلسات التي تتلقى الوثائق في حينها، وفقا لقاعدة الستة أسابيع".

يضاف مؤشر جديد (د) نصه كالتالي:

” (د) عدم تقديم ممثلي الدول الأعضاء للهيئات الحكومية الدولية
شكاوى بشأن جودة الوثائق المترجمة وحسن توقيتها“.

البرنامج الفرعي ٤
خدمات الاجتماعات والنشر
مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر جديد (ب) ’٥‘ نصه كالتالي:

”٥‘ زيادة استخدام قدرات الطباعة الداخلية“.

الاستراتيجية

الفقرة ١-٨

تُحذف الفقرة الفرعية (و).

باء - إدارة المؤتمرات، جنيف

البرنامج الفرعي ٢
تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

ينقح نص الإنجاز المتوقع (د) على النحو التالي:

” (د) تعزيز نظام المسؤولية والمساءلة داخل الأمانة العامة من أجل
ضمان تجهيز الوثائق وإصدارها في حينها للدول الأعضاء
والمشاركين في الاجتماعات، وفقا لقاعدة الستة أسابيع الخاصة
بتوفر الوثائق، ما لم تقرر هيئات صنع القرار المعنية خلاف
ذلك“.

مؤشرات الإنجاز

ينقح نص مؤشر الإنجاز (د) على النحو التالي:

” (د) زيادة النسبة المئوية للوثائق المقدمة في موعدها، في حدود
الصفحات التي وافقت عليها الدول الأعضاء والصادرة وفقا

لقاعدة الستة أسابيع، ما لم تقرر هيئات صنع القرار المعنية خلاف ذلك.

في المؤشر (هـ) ٢٣، تدرج عبارة "ما يكفي من" بعد كلمة "توفير".

البرنامج الفرعي ٣
خدمات الوثائق

هدف المنظمة

تدرج بعد كلمة "كفالة" عبارة "عرض الوثائق في الوقت المناسب و".

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

تضاف عبارة "دون المس بنوعية خدماتها" في نهاية نص الإنجاز المتوقع (ب).

يضاف إنجاز متوقع جديد (ج) نصه كالتالي:

"(ج) تقديم ما يلزم للاجتماعات من وثائق في موعدها".

يضاف إنجاز متوقع جديد (د) نصه كالتالي:

"(د) ترجمة جميع الوثائق اللازمة لمداولات الهيئات الحكومية الدولية ترجمة جيدة في الوقت المحدد".

مؤشرات الإنجاز

ينقح نص المؤشر (ب) ١٩ على النحو التالي:

"١٩ زيادة نسبة الترجمة التعاقدية، حيث يتأتى عن طريقة الإنجاز هذه منتج نهائي يضاهي جودة الترجمة المنجزة داخليا".

ينقح نص المؤشر (ب) ٢٣ على النحو التالي:

"٢٣ قيام المحررين والمترجمين التحريريين بإنجاز كامل النواتج الأساسية".

يضاف مؤشر جديد (ج) نصه كالتالي:

” (ج) زيادة الجلسات التي تتلقى الوثائق في حينها، وفقا لقاعدة الستة أسابيع“.

يضاف مؤشر جديد (د) نصه كالتالي:

” (د) عدم تقديم ممثلي الدول الأعضاء للهيئات الحكومية الدولية شكاوى بشأن جودة الوثائق المترجمة وحسن توقيتها“.

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الاجتماعات والنشر

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر جديد (ب) ’٥‘ نصه كالتالي:

”٥‘ زيادة استخدام قدرات الطباعة الداخلية“.

الاستراتيجية

الفقرة ١-١١

ت حذف الفقرة الفرعية (و).

جيم - إدارة المؤتمرات، فيينا

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

ينقح نص الإنجاز المتوقع (د) على النحو التالي:

” (د) تعزيز نظام المسؤولية والمساءلة داخل الأمانة العامة من أجل ضمان تجهيز الوثائق وإصدارها في حينها للدول الأعضاء والمشاركين في الاجتماعات، وفقا لقاعدة الستة أسابيع الخاصة بتوفر الوثائق، ما لم تقرر هيئات صنع القرار المعنية خلاف ذلك“.

مؤشرات الإنجاز

ينقح نص مؤشر الإنجاز (د) على النحو التالي:

” (د) زيادة النسبة المئوية للوثائق المقدمة في موعدها، في حدود الصفحات التي وافقت عليها الدول الأعضاء والصادرة وفقا لقاعدة الستة أسابيع، ما لم تقرر هيئات صنع القرار المعنية خلاف ذلك“.

في المؤشر (هـ)، تدرج عبارة ”ما يكفي من“ بعد كلمة ”توفير“.

البرنامج الفرعي ٣

خدمات الوثائق

هدف المنظمة

تدرج بعد كلمة ”كفالة“ عبارة ”عرض الوثائق في الوقت المناسب و“.

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

تضاف عبارة ”دون المس بنوعية خدماتها“ في نهاية نص الإنجاز المتوقع (ب).

يضاف إنجاز متوقع جديد (ج) نصه كالتالي:

” (ج) تقديم ما يلزم للاجتماعات من وثائق في موعدها“.

يضاف إنجاز متوقع جديد (د) نصه كالتالي:

” (د) ترجمة جميع الوثائق اللازمة لمداولات الهيئات الحكومية الدولية ترجمة جيدة في الوقت المحدد“.

مؤشرات الإنجاز

ينقح نص المؤشر (ب) ١٠ على النحو التالي:

” ١٠ زيادة نسبة الترجمة التعاقدية، حيث يتأتى عن طريقة الإنجاز هذه منتج نهائي يضاهاى جودة الترجمة المنجزة داخليا“.

ينقح نص المؤشر (ب) ٢٠ على النحو التالي:

” ٢٠ قيام المحررين والمترجمين التحريريين بإنجاز كامل النواتج الأساسية“.

يضاف مؤشر جديد (ج) نصه كالتالي:

” (ج) زيادة الجلسات التي تتلقى الوثائق في حينها، وفقا لقاعدة الستة أسابيع“.

يضاف مؤشر جديد (د) نصه كالتالي:

” (د) عدم تقديم ممثلي الدول الأعضاء للهيئات الحكومية الدولية شكاوى بشأن جودة الوثائق المترجمة وحسن توقيتها“.

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الاجتماعات والنشر

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر جديد (ب) ’٥‘ نصه كالتالي:

”٥‘ زيادة استخدام قدرات الطباعة الداخلية“.

الاستراتيجية

الفقرة ١-١٤

تُحذف الفقرة الفرعية (و).

دال - إدارة المؤتمرات، نيروبي

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

ينقح نص الإنجاز المتوقع (د) على النحو التالي:

” (د) تعزيز نظام المسؤولية والمساءلة داخل الأمانة العامة من أجل ضمان تجهيز الوثائق وإصدارها في حينها للدول الأعضاء والمشاركين في الاجتماعات، وفقا لقاعدة الستة أسابيع الخاصة بتوفير الوثائق، ما لم تقرر هيئات صنع القرار المعنية خلاف ذلك“.

مؤشرات الإنجاز

ينقح نص مؤشر الإنجاز (د) على النحو التالي:

” (د) زيادة النسبة المئوية للوثائق المقدمة في موعدها، في حدود الصفحات التي وافقت عليها الدول الأعضاء والصادرة وفقا لقاعدة الستة أسابيع، ما لم تقرر هيئات صنع القرار المعنية خلاف ذلك“.

في المؤشر (هـ) ٢٠، تدرج عبارة ”ما يكفي من“ بعد كلمة ”توفير“.

البرنامج الفرعي ٣

خدمات الوثائق

هدف المنظمة

تدرج بعد كلمة ”كفالة“ عبارة ”عرض الوثائق في الوقت المناسب و“.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

تضاف عبارة ”دون المس بنوعية خدماتها“ في نهاية نص الإنجاز المتوقع (ب).

يضاف إنجاز متوقع جديد (ج) نصه كالتالي:

” (ج) تقديم ما يلزم للاجتماعات من وثائق في موعدها“.

يضاف إنجاز متوقع جديد (د) نصه كالتالي:

” (د) ترجمة جميع الوثائق اللازمة لمداوالات الهيئات الحكومية الدولية ترجمة جيدة في الوقت المحدد“.

مؤشرات الإنجاز

ينقح نص المؤشر (ب) ١٠ على النحو التالي:

” ١٠ زيادة نسبة الترجمة التعاقدية، حيث يتأتى عن طريقة الإنجاز هذه منتج نهائي يضاهي جودة الترجمة المنجزة داخليا“.

ينقح نص المؤشر (ب) '٢' على النحو التالي:

"٢" قيام المحررين والمترجمين التحريريين بإنجاز كامل النواتج الأساسية".

يضاف مؤشر جديد (ج) نصه كالتالي:

" (ج) زيادة الجلسات التي تتلقى الوثائق في حينها، وفقا لقاعدة الستة أسابيع".

يضاف مؤشر جديد (د) نصه كالتالي:

"(د) عدم تقديم ممثلي الدول الأعضاء للهيئات الحكومية الدولية شكاوى بشأن جودة الوثائق المترجمة وحسن توقيتها".

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الاجتماعات والنشر

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر جديد (ب) '٥' نصه كالتالي:

"٥" زيادة استخدام قدرات الطباعة الداخلية".

الاستراتيجية

الفقرة ١-١٧

تُحذف الفقرة الفرعية (و).

البرنامج ٢

الشؤون السياسية

٥١ - نظرت اللجنة، في جلستها التاسعة المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في البرنامج ٢، الشؤون السياسية من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ A/65/6 (البرنامج ٢).

٥٢ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الاستفسارات المثارة خلال نظر اللجنة للبرنامج.

المناقشة

٥٣ - جرى الإعراب عن التقدير والدعم للبرنامج.

٥٤ - وجرى الإعراب عن رأي مفاده أن بعض الأهداف، والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز مبهمة وتحتاج لذلك إلى المزيد من التحسين والصقل. وطلب إيضاح بشأن فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب المشار إليها في الفقرة ٢-٢ على وجه التحديد عن الوقت الذي قامت فيه الأمم المتحدة باستعراض الاستراتيجية والوقت الذي تقرر فيه إدراجها في البرنامج الفرعي ٦. وطلب أيضا إيضاح فيما يتعلق بتعزيز القدرة المشار إليها في الفقرة ٢-٤، والتي تشير إلى "العمل على تعزيز قدرة الدول الأعضاء، والمجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية الأخرى".

٥٥ - وطلب إيضاح بشأن ما إذا كان هناك توصيات محددة متوفرة بالفعل من تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب انتهاء النزاع مباشرة في الفقرة ٢-٧. وطلب أيضا إيضاح بشأن دور البعثات السياسية الخاصة في الإطار الاستراتيجي ولماذا لم يتم تضمين الإطار أي إنجازات متوقعة أو مؤشرات للإنجاز فيما يتعلق بالبعثات السياسية الخاصة. وطلب المزيد من الإيضاح بشأن حالة تأثير تعزيز إدارة الشؤون السياسية.

٥٦ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١، طلب إيضاح بشأن معنى مصطلح "النزاعات العنيفة المحتملة" في الإنجازات المتوقعة (أ). وطلب إيضاح أيضا بشأن ما إذا كان مؤشر الإنجاز (أ) '١' يشير إلى النسبة المئوية بينما يشير المؤشر (أ) '٢' إلى العدد. وأعرب عن رأي مفاده أنه سيكون من الأيسر قياس الإنجاز وما إذا كان المؤشر تم التعبير عنه بعدد المنظمات الإقليمية بدلا من النسبة المئوية. وعلاوة على ذلك طلب توضيح لماذا جرى إدراج المنظمات الإقليمية تحت مؤشر الإنجاز (أ) '١' وما هي المنظمات الإقليمية التي ستدعمها الإدارة. وأعرب عن رأي مفاده أن مثل هذه الصيغة غير ملائمة. وأن مؤشر الإنجاز المتوقع (أ) ينبغي أن يشمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على السواء. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي إبراز العمل الجيد الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية واللجان دون الإقليمية، عند تنفيذ الدبلوماسية الوقائية.

٥٧ - وبالنسبة للبرنامج الفرعي ٢، أعرب عن رأي مفاده أن مصطلح "عمليات السلام" الوارد في الفقرة ٢-١٠ ينبغي أن يصبح "عمليات حفظ السلام".

٥٨ - وبالنسبة للبرنامج الفرعي ٥، طُلب إيضاح بشأن ما إذا كانت المعلومات الواردة في الموقع الشبكي والمشار إليها في مؤشر الإنجاز '٣' وما إذا كانت المادة ذات الصلة قد جرى تحديثها.

٥٩ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٦، جرى الإعراب عن تأييد إنشاء فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وللبرنامج الفرعي ككل. وطُلب استفسار بشأن فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ولا سيما لماذا لم تتم الإشارة إلى قرار الجمعية العامة ١٢٦٧ (د-١٣) في الإطار الاستراتيجي المقترح. وطُلب إيضاح بشأن التمييز بين المجتمع المدني وكيانات المجتمع المدني. وطُلب المزيد من الإيضاح بشأن ما إذا كان هناك قرار ذي صلة للجمعية العامة يطلب إلى الأمين العام الاتصال بكيانات المجتمع المدني هذه.

٦٠ - وبالنسبة إلى البرنامج الفرعي ٧، طُلب إيضاح بشأن معنى كلمة "العلمانية" الواردة في الفقرة ٢-١٧. وكذلك معنى عبارة "سيعزز أدوار المنسق المقيم والإنساني" وكيف تعزز الإدارة القيام بذلك (الفقرة ٢-١٨). وأثير تساؤل بشأن لماذا تعكس الإنجازات المتوقعة الشعب الفلسطيني فقط ولماذا لا توجد أي إشارة للقرارات ذات الصلة بمرتفعات الجولان السورية. وطُلب المزيد من الإيضاح عن لماذا لا توجد أي إشارة عن مساري السلام السوري واللبناني في التقرير.

٦١ - وبالنسبة للبرنامج الفرعي ٨، تم الإعراب عن رأي مفاده أن مؤشر الإنجاز (أ) '١' لا يخضع لإشراف الأمانة العامة؛ وأنه في حين أن هدف الإنجاز المتوقع (د) يتمثل في زيادة الكفاءة، فإن مؤشر الإنجاز (د) '٤' يركز على وجه الخصوص على برنامج الأمانة العامة بدلا من التركيز على البرنامج الدولي؛ وأن الإنجاز المتوقع (ج) يعد قاصرا نظرا لأنه يتوقف عند نشوب النزاع من جديد، في حين أنه ينبغي على الأمانة العامة أن تكون على استعداد لتلافي النزاع من خلال أساليب مختلفة لتلافيه. وأنه ينبغي تركيز الاهتمام ليس فقط على البلدان التي تشهد نزاعات بالفعل ولكن أيضا على تلك البلدان المتخلفة النمو الضعيفة التي يمكن أن تصبح بلدانا تنخرط في نزاعات؛ وأن عمل الأمانة العامة ينبغي أن يتمثل في تعزيز تقديم الدعم إلى البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وطُلب إيضاح بشأن ما إذا كانت المهام الرئيسية للجنة الواردة في الفقرة ٢-٢٠ يمكن الاضطلاع بها بموازاة مهام حفظ السلام.

٦٢ - وبالنسبة للبرنامج الفرعي ٩، أثير تساؤل بشأن ما إذا كانت كلمة "الواردة" الموجودة في مؤشر الإنجاز (أ) '١' وعبارة "التي يسجلها" الواردة تحت مؤشر الإنجاز (أ) '٣' متطابقة وما إذا كانت هناك قيمة مضافة للإبقاء على مؤشرات منفصلة للإنجاز '١' و'٢' و'٣' تحت المؤشر (أ). وجرى الإعراب عن رأي منفصل مفاده أن مؤشرات الإنجاز

(أ) '١' و'٢' و'٣' تشير إلى عناصر مختلفة ولذلك لا يمكن إدماجها في مؤشر واحد. وطلب إيضاح بشأن عدد المطالبات التي تم تسجيلها حتى الآن لدى المكتب وما هي العقوبات التي يواجهها المكتب.

الاستنتاجات والتوصيات

٦٣ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على الوصف البرنامجي للبرنامج ٢، الشؤون السياسية، للإطار الاستراتيجي المقترح، رهنا بإجراء التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٢-٧

يُستعاض عن الجملة الثانية بما يلي "وسيقدم المكتب الدعم لعمل اللجنة من خلال: (أ) إعداد المعلومات الأساسية التحليلية التي تيسر وضع استراتيجيات متكاملة لبناء السلام؛ (ب) الإسهام في صياغة تقارير عن الاستعراضات نصف السنوية لأطر العمل الاستراتيجية المتعلقة ببناء السلام للبلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة؛ (ج) التخطيط للزيارات الميدانية التي يقوم بها أعضاء اللجنة وإعداد التقارير عنها".

البرنامج الفرعي ١

منع التزاع وإدارتها وحلّها

هدف المنظمة

يستعاض عن كلمة "الحفاظة" بكلمة "تعزيز".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (أ) بما يلي "تحسين قدرات وإمكانات الدول الأعضاء على تحديد حالات التزاع ومنع وقوعها ومواجهتها".

يُستعاض عن الإنجاز المتوقع (ب) بما يلي: "استمرار عمليات حفظ السلام في مسارها".

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) بما يلي:

”(أ) ‘١’ استجابة بنسبة ١٠٠ في المائة لجميع طلبات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية من أجل اتخاذ إجراء وقائي

(أ) ‘٢’ عدد جهود المساعي الحميدة لمعالجة حالات النزاع التي تُطلب من الأمم المتحدة المساعدة فيها.“

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (ب) بما يلي:

”(ب) ‘١’ عدد المبادرات دعم عمليات السلام

(ب) ‘٢’ عدد المشاريع لدعم جهود تعزيز السلام.“

الاستراتيجية

الفقرة ٢-٩

يستعاض عن بالنص التالي:

”المسؤولية الفنية عن البرنامج الفرعي منوطة بالشعب الإقليمية وشعبة السياسات والوساطة. ومن أجل بلوغ هدف هذا البرنامج الفرعي، ستعمل الإدارة على تعزيز القيام باستجابة أكثر فعالية وتماسكا للمساعدة في منع نشوب النزاعات وتخفيف حدتها وإدارتها وحلها وللتصدي لتحديات توطيد السلام التي تواجه البلدان الخارجة من أزمات أو نزاعات وذلك من خلال: (أ) التصدي في الوقت المناسب لحالات النزاع؛ (ب) تقديم المعلومات والتحليل وخيارات السياسات في الوقت المناسب وبدقة؛ (ج) صياغة توصيات بشأن ما يمكن أن تتخذه منظومة الأمم المتحدة من تدابير؛ (د) إتاحة وتقديم دعم فني وتقني للمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام بهدف تسهيل التوصل إلى تسوية سلمية للأوضاع المعقدة في مختلف المناطق، بما في ذلك بوسائل منها الوساطة الرسمية عند الاقتضاء؛ (هـ) تعزيز القدرة على التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛ (و) تقديم الدعم والتوجيه الفنيين للبعثات السياسية الخاصة؛ (ز) تعزيز قدرات الإدارة وخبراتها من أجل التصدي بطريقة أنجح للتحديات التي تجابه السلام والأمن؛ (ح) الاضطلاع ببحوث بشأن مسائل توطيد السلام وأفضل الممارسات التي تتبعها منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال؛ (ط) وضع استراتيجيات متسقة لمنع الأزمات وتوطيد السلام بعد انتهاء النزاع، تجمع بين الجهود

الدبلوماسية والأمنية والعسكرية والإنسانية والإثنية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية. ولهذا الغرض، ستعمل إدارة الشؤون السياسية بصورة وثيقة مع الأجزاء الأخرى المختصة بمنظومة الأمم المتحدة.

البرنامج الفرعي ٢

المساعدة الانتخابية

الاستراتيجية

الفقرة ٢-١٠

قبل عبارة "حفظ السلام" توضع كلمة "عمليات" وبعدها "وبعثات الأمم المتحدة الميدانية".

الفقرة ٢-١٠

في الجملة السابعة، يستعاض عن عبارة "عمليات السلام" بعبارة "عمليات حفظ السلام والبعثات الميدانية الأخرى التابعة للأمم المتحدة".

البرنامج الفرعي ٣

شؤون مجلس الأمن

الاستراتيجية

الفقرة ٢-١١

تضاف إلى الفقرة عبارة "ولسائر الأجهزة الفرعية المختصة التابعة لمجلس الأمن" بعد "وتوفير الدعم الإداري لأفرقة الخبراء المعنية بالرصد ولسائر أفرقة الخبراء".

البرنامج الفرعي ٤

إنهاء الاستعمار

مؤشرات الإنجاز

يشار إلى مؤشر الإنجاز القائم باعتباره ١٣.

يضاف مؤشر إنجاز جديد على النحو التالي:

”٢٣“ تقديم معدل الدعم المستمر إلى عمل اللجنة الخاصة تيسيرا للاتصال مع الدول القائمة بالإدارة.

الاستراتيجية

الفقرة ٢-١٣

تضاف عبارة ”أو تلك التي لم يتم بعد إنهاء الاستعمار فيها وفقا لشروطها المحددة“ بعد عبارة ”تقرير المصير“.

البرنامج الفرعي ٧

مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط

الاستراتيجية

الفقرة ٢-١٧

تُحذف كلمة ”والعلمانية“.

الفقرة ٢-١٨

يستعاض عن كلمة ”وسيعزز“ بكلمة ”وسيقوي“.

البرنامج الفرعي ٨

مكتب دعم بناء السلام

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن الإنجاز المتوقع القائم (أ) بما يلي: ”تقديم الدعم الفعال لعمل لجنة بناء السلام بغية تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان بعد انتهاء النزاع“.

تُحذف من الإنجاز المتوقع (ج) كلمة ”عنيف“.

مؤشرات الإنجاز

ينقح مؤشر الإنجاز (أ) ”١٣“ ليصبح نصه كما يلي: ”عدد وثائق المعلومات الأساسية، وخرائط المبادرات وتحديد الأولويات بالنسبة للتشكيلات الخاصة بكل بلد في الوقت المناسب وبمعيار للجودة من مكتب دعم بناء السلام“.

يُدرج مؤشر جديد للإنجاز (أ) ”٢٣“ على النحو التالي:

”عدد التقارير المقدمة للاجتماعات الأسبوعية لرئيس اللجنة

ونواب رئيسها“.

يعاد ترقيم مؤشر الإنجاز القائم (أ) ’٢‘ ليصبح (أ) ’٣‘ وتنقيحه ليصبح نصه كما يلي: ”زيادة الدعم المقدم لزيارات رئيس لجنة بناء السلام، ورؤساء التشكيلات القطرية الخاصة ووفود اللجنة لتعميق التواصل مع أصحاب المصلحة الوطنيين كما يتضح ذلك من عدد تقارير المعلومات الأساسية ومن تنسيق هذه الزيارات وتقديم الدعم التنظيمي لها“.

ينقح مؤشر الإنجاز (ب) ليصبح نصه كما يلي: ”النسبة المئوية للتقارير ذات التحليل المتعمق والمقدم خلال المهلة المحددة“.

يضاف مؤشر جديد للإنجاز (ج) ’٤‘ ليصبح نصه كما يلي: ”تتفق أنشطة صندوق بناء السلام مع الأولويات التي حددها لجنة بناء السلام“.

ينقح مؤشر الإنجاز (د) ’١‘ ليصبح نصه كما يلي: ”عدد البلدان التي تم وضع استراتيجيات كاملة لبناء السلام فيها“.

في مؤشر الإنجاز (د) ’٤‘، تدرج بعد كلمة ”التوصيات“ عبارة ”المقبولة من الهيئات الحكومية الدولية“.

الاستراتيجية

الفقرة ٢-٢٢

تدرج عبارة ”المقبولة من الهيئات الحكومية الدولية“ بعد كلمة ”التوصيات“.

الفقرة ٢-٢٣

تدرج عبارة ”وإقرار سيادة القانون“ في نهاية الجملة الأولى.

الولايات التشريعية

يدرج تحت البرنامج الفرعي ٧ قراري الجمعية العامة التاليين:

”٢١/٦٤ المعنون الجولان السوري

٩٥/٦٤ المعنون الجولان السوري المحتل“.

البرنامج ٣ نزاع السلاح

٦٤ - نظرت اللجنة، في جلستها السادسة، المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في البرنامج ٣، نزاع السلاح، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6 (Prog. 3)).

٦٥ - وعرض ممثل مكتب الأمين العام هذا البرنامج، ثم ردّ على الأسئلة والتعليقات التي أُثيرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٦٦ - أُعرب عن تقدير ودعم للبرنامج وللعمل الذي يقوم به مكتب شؤون نزاع السلاح. وطلب إيضاح عن الأثر المحتمل أن يترتب في البرنامج على مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

٦٧ - وأعرب عن رأي مفاده أن الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين تركز على النحو الواجب على نزاع السلاح العام في سياق المحافظة على السلام والأمن الدوليين. وتؤكد أيضا أهمية العمل الذي تقوم به المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح في تعزيز تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه.

٦٨ - وطلب إيضاح بشأن استراتيجيتي مكتب شؤون نزاع السلاح في ما يتعلق باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية (التكسينية) وتدمير تلك الأسلحة، وفي ما يتعلق بمكافحة الإرهاب.

٦٩ - وأعرب عن رأي مفاده أن بعض مؤشرات الإنجاز المدرجة تحت البرامج الفرعية ٢ و ٣ و ٤ كانت غير واضحة بالقدر الذي يكفل قياس الإنجازات. وأُفترِح إعادة صياغة هذه المؤشرات لتمكين الأمانة العامة من إحكام رقابتها عليها.

٧٠ - وفي إطار البرنامج الفرعي ١، أعرب عن رأي مفاده أن الاستراتيجية ينبغي أن تجسد بشكل أفضل برنامج الأمم المتحدة للزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية في مجال نزاع السلاح.

٧١ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٢، طُلب إيضاح فيما يتعلق بمسائل نزاع السلاح المستجدة، والخيارات المتصلة بها في مجال السياسات.

٧٢ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٤، طُلب إيضاح بشأن القواعد والإجراءات الواجبة التطبيق فيما يتصل بمشاركة المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية في أنشطة نزع السلاح.

الاستنتاجات والتوصيات

٧٣ - توصي اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للبرنامج ٣، نزع السلاح، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٣-٢

تضاف عبارة "بسبب قوتها التدميرية وتهديدها للبشرية" بعد عبارة "تشكل الشاغل الرئيسي للمنظمة".

الفقرة ٣-٣

يستعاض عن عبارة "صون" الواردة قبل عبارة "السلم والأمن الدوليين" بعبارة "تعزيز".

يستعاض عن عبارة "منع التراكم المفرط للأسلحة الصغيرة والخفيفة والاتجار غير المشروع بها وتصنيعها" بعبارة "منع التراكم المفرط للأسلحة الصغيرة والخفيفة والتصنيع والاتجار غير المشروعين بها".

البرنامج الفرعي ١

المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ب) '١'، تضاف في نهاية الجملة عبارة "حسب الاقتضاء".

البرنامج الفرعي ٣

الأسلحة التقليدية (بما في ذلك التدابير العملية لنزع السلاح)

الاستراتيجية

الفقرة ٣-٩

في الفقرة الفرعية (ج)، يستعاض عن عبارة "التداول والتفاوض" بعبارة "التفاوض".

وفي الفقرة الفرعية (هـ)، تظل الفقرة على حالها في النص العربي، ولا يلزم إجراء تعديل في الصياغة.

وفي الفقرة الفرعية (ط)، بعد عبارة "أثرها" تضاف عبارة "المحتمل".

البرنامج ٤ عمليات حفظ السلام

٧٤ - نظرت اللجنة، في جلستها السادسة المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في البرنامج ٤، عمليات حفظ السلام، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6 (Prog. 4)).

٧٥ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج، ورد على الاستفسارات التي طُرحت في أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٧٦ - أعرب عن الدعم العام لبرنامج عمل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وأعرب أيضا عن التأييد لزيادة سلامة وأمن الأفراد العاملين في حفظ السلام.

٧٧ - وطلبت توضيحات بشأن دور المؤسسات المالية الدولية في عمليات حفظ السلام على النحو المشار إليه في الفقرة ٤-٥ (A/65/6 (Prog.4)).

٧٨ - وقُدِّم طلب إلى إدارة عمليات حفظ السلام بالتنبؤ باتجاهات بعثات حفظ السلام من حيث ما يطرأ عليها من تغيرات بسبب الوفاء بالولايات.

٧٩ - وأعرب عن القلق إزاء عدم الاتساق والحاجة إلى تنسيق صيغة هدف المنظمة بين جميع البرامج الفرعية من حيث الإشارة إلى ولايتي مجلس الأمن والجمعية العامة.

٨٠ - وأشار إلى أن بعض الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز يحتاج إلى مزيد من الصقل وإلى ضرورة تركيز مؤشرات الإنجاز على عمل الأمانة العامة بدلا من الدول الأعضاء.

٨١ - وفي إطار البرنامج الفرعي ١، طُلبت توضيحات بشأن الفرق بين مصطلحي "البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة" و "البلدان المساهمة الأخرى".

٨٢ - وطلبت توضيحات بشأن الفقرة ٤-١٢ من البرنامج الفرعي ٢، بشأن التركيز "بوجه خاص على دعم الاحتياجات العسكرية الإقليمية الأفريقية لحفظ السلام".

٨٣ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٣، أعرب عن الأسف إزاء قيام مكتب سيادة القانون والمؤسسات المعنية بالأمن بإعداد أنشطة لحفظ السلام وبناء السلام بالنظر إلى أنهما

غير متتابعين ولعدم وضوح الفرق بينهما. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عن القلق من أن إحدى المهام الأساسية للمكتب هي "تعزيز الأمن وسيادة القانون في سياق حفظ السلام وبناء السلام". وأعرب عن رأي مفاده أن الجمعية العامة قد وضعت بالفعل معايير واضحة لهذا النوع من الأنشطة.

٨٤ - وفي إطار الفقرة ٤-١٦ من البرنامج الفرعي ٤، طلبت توضيحات بشأن المقصود من مصطلح "الشركاء... غير التابعين [للأمم المتحدة]"، أي ماهية هؤلاء الشركاء ودورهم؟

٨٥ - وطلبت توضيحات حول ما إذا اتخذت الجمعية العامة أو مجلس الأمن قراراً بتنفيذ خطة الآفاق الجديدة.

٨٦ - وأعرب عن التأييد للجهود التي تبذلها الإدارة لتدريب المزيد من الأفراد، في إطار نهجها القائم على عدم التسامح مطلقاً مع سوء السلوك.

الاستنتاجات والتوصيات

٨٧ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٤، عمليات حفظ السلام، من الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، مع مراعاة التعديلات التالية:

القسم ألف

عمليات حفظ السلام

البرنامج الفرعي ١

العمليات

هدف المنظمة

تُحذف عبارة "وإدارتها" بعد كلمة "وإنشائها" وتضاف عبارة "فضلاً عن التنفيذ الفعال لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة" في نهاية الجملة.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (أ) بعبارة "تقديم مشورة وتوصيات مدروسة في الوقت المناسب بشأن المسائل المتصلة بحفظ السلام إلى مجلس الأمن والجمعية العامة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى والبلدان المساهمة بقوات وغيرها من البلدان المساهمة".

الاستراتيجية

الفقرة ٤-٩

يستعاض عن عبارة "المساهمة بقوات وأفراد شرطة" بعبارة "المساهمة بقوات".

الفقرة ٤-١٠

تُحذف عبارة "الأنشطة المتعلقة بدعم السلام" ويستعاض عنها بعبارة "أنشطة دعم حفظ السلام وصنعه وبنائه".

البرنامج الفرعي ٢

الشؤون العسكرية

هدف المنظمة

تُضاف في نهاية الجملة عبارة "ولقرارات الجمعية العامة ذات الصلة".

البرنامج الفرعي ٣

سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

هدف المنظمة

تُحذف عبارة "وفقاً للمعايير الدولية المقبولة" بعد عبارة "وخدمات مستدامة"، ويستعاض عنها بعبارة "بالامتثال التام لميثاق الأمم المتحدة".

البرنامج الفرعي ٤

المراجعة العامة والتقييم والتدريب

الاستراتيجية

الفقرة ٤-١٦

تُضاف عبارة "وفقاً للإجراءات المتبعة" بعد عبارة "وغير التابعين لها".

البرنامج الفرعي ٥

الدعم الإداري الميداني

هدف المنظمة

يستعاض عن عبارة "لحفظ السلام والعمليات المتصلة بها" بعبارة "لحفظ السلام وغيرها من البعثات الميدانية للأمم المتحدة".

القسم باء

بعثات حفظ السلام

فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ)، بما يلي: "إبلاغ مقر الأمم المتحدة بالحوادث/الانتهاكات في الوقت المناسب".

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (ب) "٢" بما يلي: "عدد التحقيقات في الشكاوى".

البرنامج ٥

استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

٨٨ - نظرت اللجنة في جلستها السابعة، المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في البرنامج ٥، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6 (Prog.5)).

٨٩ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج، ثم رد على الأسئلة والتعليقات التي أثرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٩٠ - تم الإقرار بعمل مكتب شؤون الفضاء الخارجي والإشادة به. وأعرب عن الدعم للبرنامج، ولا سيما أهمية تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتهما وزيادة وعي أصحاب القرار بمنافع علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتهما في معالجة الاحتياجات المجتمعية لأغراض التنمية المستدامة. وأعرب أيضا عن الدعم لزيادة عدد الشراكات و/أو أوجه التآزر مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والكيانات الدولية ذات الصلة في مجال استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء.

٩١ - والتّمس إيضاح بشأن استخدام تكنولوجيا الفضاء الخارجي والبحوث الجارية في أغراض عسكرية ولتسليح الفضاء، والتي يمكن أن تعوق تنفيذ البرنامج، وطلب معرفة آراء الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

٩٢ - وأعرب عن الرأى أن هناك حاجة إلى المزيد من الشفافية لكفالة أن تكون الأنشطة الموجهة للفضاء الخارجي تخدم الأغراض السلمية فقط وليس الأغراض العسكرية أو تسليح الفضاء. وأعرب أيضا عن الرأى أنه ينبغي اتخاذ إجراءات لإرساء علاقة عمل بين لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومؤتمر نزع السلاح.

٩٣ - والتّمس إيضاح بشأن جهود التنسيق والتآزر التي تضطلع بها برامج الأمم المتحدة ووكالاتها لكفالة تنفيذ البرامج على نحو متكامل.

٩٤ - وطُرحت أسئلة عن الكيفية التي يخطط بها المكتب لسد الفجوة التكنولوجية وزيادة إمكانية الوصول إلى تكنولوجيات الفضاء الخارجي وفهم استخدامها ومنافعها في البلدان النامية.

٩٥ - وأعرب عن الرأى أن استخدام تطبيقات الفضاء الخارجي يمكن أن تساعد على سد الفجوة بين المجتمعات، وأن من المهم تبادل التجارب والخبرات بشأن تنفيذ تطبيقات الفضاء الخارجي واستخدامها مع البلدان النامية. وجرى التأكيد على أهمية إشراك البلدان النامية مشاركة كاملة في هذه العملية.

٩٦ - وأعرب عن الرأى أن هدف البرنامج يبدو غامضا، وطلب إيضاح بشأن تدابير الأداء المتعلقة بكل من مؤشري الإنجاز (أ) '١' و (ب) '٢'. وطلب أيضا إيضاح بشأن عدد الشراكات التي نشأت نتيجة لعمل المكتب وبشأن كيفية تقييم التقدم الذي تحرزه البلدان النامية.

الاستنتاجات والتوصيات

٩٧ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن توافق على السرد البرنامجي للبرنامج ٥، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية من الإطار الاستراتيجي المقترح.

البرنامج ٦

الشؤون القانونية

٩٨ - نظرت اللجنة، في جلستها السابعة، المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في البرنامج ٦، الشؤون القانونية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6 (Prog. 6)).

٩٩ - وعرض ممثل الأمين العام هذا البرنامج، ثم ردّ على الأسئلة والتعليقات التي أثيرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١٠٠ - أُعرب عن تقدير عام ودعم للعمل الذي يضطلع به مكتب الشؤون القانونية من خلال برامج الفرعية المختلفة.

١٠١ - والتُّمس إيضاح عما إذا كان المناخ الاقتصادي الحالي يتسبب في نقصان في برامج التدريب في مجال القانون الدولي. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تزيد الموارد المتاحة لبرامج التدريب من هذا القبيل، ولمواصلة تطوير المكتبة السمعية البصرية.

١٠٢ - وطلب إيضاح بشأن العرض الذي قدمه المستشار القانوني للبرنامج الفرعي ٦، الذي أشار فيه إلى أن قسم المعاهدات أوقف، كجزء من جهود الأمم المتحدة للإسهام في المحافظة على احضرار البيئة، توزيع نسخ ورقية لعدد من منشوراته، وقلل عدد النسخ الموزعة من مجلدات مجموعة معاهدات الأمم المتحدة التي يمكن الاطلاع عليها بالكامل على الموقع الشبكي للقسم. وأثير رأي مفاده أن البلدان النامية قد تواجه صعوبة في الاطلاع على هذه المعلومات على الموقع الشبكي نظرا لمحدودية إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت. وطلب رد خطي بشأن التفاصيل المتعلقة بمحافضة الأمم المتحدة على "احضرار البيئة".

١٠٣ - وطلب إيضاح بشأن الطرائق التي يجري تطويرها حاليا من أجل تطبيقها في الأنشطة التنفيذية والمبادرات المبذولة لمكافحة الأوبئة وغيرها من المخاطر.

١٠٤ - وطلب إيضاح أيضا عن الآليات المتاحة حاليا للاتصال بالحكومة المضيفة وسائر البلدان المضيفة لضمان المحافظة على المركز الدولي والحكومي الدولي للمنظمة وما يتصل به من امتيازات وحصانات.

١٠٥ - وطلب علاوة على ذلك إيضاح عن الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقرصنة قبالة السواحل الصومالية.

١٠٦ - وأعرب عن رأي مفاده أن هناك حاجة لزيادة التعاون في مجال التنوع البيولوجي البحري، ونقل التكنولوجيا وموارد الطاقة المتجددة البحرية في استجابة لاحتياجات ومطالب المجتمع الدولي الحالية والمتزايدة، وبصفة خاصة البلدان النامية، وتعزيز البرنامج الفرعي ٤، الوحدة المسؤولة عن هذا المجال.

الاستنتاجات والتوصيات

١٠٧ - توصي اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للبرنامج ٦، الشؤون القانونية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، رهنا بالتعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ١

تقديم الخدمات القانونية لمنظومة الأمم المتحدة ككل

الاستراتيجية

تضاف فقرة جديدة، ٦-١١، فيما يلي نصها:

”يقوم الأمين العام، بوصفه القيّم على تنفيذ اتفاق المقر، بتعزيز تنفيذ هذا الاتفاق، وخاصة البندين ١١ و ١٣ (أ) من المادة الرابعة، اللذين ينظمان الالتزام القانوني للبلد بمنح تأشيرات دخول لمسؤولي جميع الدول الأعضاء الذين يحضرون اجتماعات الأمم المتحدة“.

ويعاد ترقيم الفقرات اللاحقة.

البرنامج الفرعي ٤

قانون البحار وشؤون المحيطات

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر الإنجاز (ب) ٣ وفيما يلي نصه:

”زيادة التعاون المتصل بحفظ الموارد الحية البحرية وتنوعها البيولوجي الخاص، واستخدامها بشكل يكفل استدامتها، وذلك في المناطق الواقعة خارج نطاق السيادة الوطنية“.

البرنامج الفرعي ٦

حفظ المعاهدات وتسجيلها ونشرها

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ج) تضاف عبارة ”المودعة أو“ قبل عبارة ”الواردة“.

البرنامج ٧

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

١٠٨ - نظرت اللجنة، في جلستها الحادية عشرة، المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6 (Prog. 7)).

١٠٩ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وردّ على الاستفسارات التي طرحت خلال نظر اللجنة فيه.

المناقشة

١١٠ - أُعرب عن التقدير والتأييد للبرنامج، وطريقة عرضه وتوجهه العام وأهدافه وبرامجه الفرعية. وتم التأكيد على أهمية دور البرنامج وجهوده من أجل تيسير المبادرات الرامية إلى القضاء على الفقر ودعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة والتصدي للأزمة الاقتصادية والمالية. وأُعرب عن التأييد لعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مجالي التحليل ووضع المعايير وتوصياتها بشأن بناء القدرات، وخاصة في ما يتعلق بالأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة وحل مشاكل التنمية التي تواجه البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً.

١١١ - وفي إطار البرنامج الفرعي ١، تم التأكيد على أهمية الدور الذي تضطلع به الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في أمور منها تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وأُعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للجمعية والمجلس تعميم نتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى بلوغ تلك الأهداف. وذكّر أن نتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة قد تؤدي إلى إعادة النظر في بعض الإنجازات المتوقعة للبرنامج الفرعي. وأُعرب عن رأي مفاده أن السرد لا يتضمن إشارة وافية إلى أحكام قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ بشأن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتيسير تحقيق هذه الأهداف عن طريق الاستعراض الوزاري السنوي وعمليات منتدى التعاون الإنمائي. ولوحظ أنه ينبغي التطرق بمزيد من التفصيل للتعاون والتنسيق والحوار البناء مع المؤسسات الدولية الأخرى والمجتمع المدني. وتم الترحيب بتعزيز التفاعل مع لجنة بناء السلام والتأكيد على الدور الإيجابي للأفرقة الاستشارية المخصصة، ولا سيما الفريق الاستشاري المخصص لهائي، في حالات ما بعد النزاع.

١١٢ - وأُشيد بمهدف البرنامج الفرعي ٢، الرامي إلى النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وطلبت إيضاحات بشأن تركيز البرنامج على تحسين التوازن بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة وتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بإنشاء كيان مختلط معني بالقضايا الجنسانية. وقيل إن من الضروري إيراد نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ الفعال لمنهاج عمل بيجين في الاستراتيجية.

١١٣ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٣، أُعرب عن رأي مفاده أن الأهداف الإنمائية للألفية تركز أساساً على تحديات التنمية البشرية والفقر في ما يتعلق بالفئات الصغيرة السن، أي الرضع ووفيات الأطفال والأمهات وفيروس نقص المناعة البشرية والإصابة بالإيدز والقيود في المدارس. ودُعي إلى التركيز بشكل أكثر وضوحاً على المسنين ومسألة شيخوخة السكان. وأبدي رأي مفاده أنه ينبغي الإبقاء في الخطة الحالية على الإنجاز المتوقع للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بشأن تعزيز قدرات الدول الأعضاء والمجتمع المدني على وضع وتنفيذ البرامج والسياسات الاجتماعية. واقترح أن يتضمن مؤشر الإنجاز (أ) عدداً من التوصيات بدلا من النسبة المئوية.

١١٤ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٤، طُلبت إيضاحات بشأن إيلاء المزيد من الاهتمام لموضوع تغير المناخ.

١١٥ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٦، دُعي إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لقضايا الهجرة.

١١٦ - وفي إطار البرنامج الفرعي ١٠، أُعرب عن رأي مفاده أن البرنامج الفرعي ينبغي أن يتناول بشكل خاص مسألة تنفيذ جميع الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ ومؤتمر الدوحة الاستعراضي لعام ٢٠٠٨. وقيل إنه ينبغي للبرنامج الفرعي أن يزيد من تعزيز مشاركة المؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك أن يتضمن مؤشرات إنجاز نوعية. وأُعيد تأكيد الحاجة إلى تنفيذ عمليات متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية، وخاصة في ما يتعلق بتوفير الدعم للبلدان النامية من أجل تحقيق الانتعاش المستدام. ودُعي إلى تضمين استراتيجية البرنامج الفرعي أيضا موضوع الدعم المقدم إلى الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل التي نظر فيها في إطار الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية.

الاستنتاجات والتوصيات

١١٧ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الإطار الاستراتيجي المقترح، مع مراعاة التعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ١

دعم وتنسيق شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي

هدف المنظمة

يستعاض عن نص الهدف بما يلي:

”تعزيز دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز التنسيق والاتساق في الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الأهداف الإنمائية المنفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية“.

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ) ١٠ “تحذف عبارة ”، والأنشطة المتصلة بتحقيق توافق الآراء وأداء مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية“.

يضاف مؤشر إنجاز جديد (ب) ٤ “ يكون نصه كالتالي:

”٤“ زيادة مساهمة المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مداولات المجلس“.

الاستراتيجية

الفقرة ٧-٧

في الفقرة الفرعية (أ)، يستعاض، بعد عبارة ”المجلس الاقتصادي والاجتماعي“، عن كلمة ”رصد“ بكلمة ”تنسيق“.

البرنامج الفرعي ٢

القضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

تضاف في نهاية الإنجاز المتوقع (ب) عبارة: "وتعزيز الدعم المقدم من الأمانة العامة لمشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال لجنة وضع المرأة".

البرنامج الفرعي ٣

السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في نهاية الإنجاز المتوقع (ب) تضاف عبارة: "بغية تعزيز قدرات الدول الأعضاء في هذا الصدد".

البرنامج الفرعي ٤

التنمية المستدامة

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ج) ١٣، تضاف بعد عبارة "زيادة عدد البلدان" عبارة "التي تتلقى مساعدة تقنية و".

الاستراتيجية

الفقرة ٧-١٠

في نهاية الفقرة الفرعية (أ)، تضاف إشارة حاشية وحاشية نصها: "يعترف جدول أعمال القرن ٢١ بالمجموعات الرئيسية التسع التالية من المجتمع المدني: (أ) النساء؛ (ب) الأطفال والشباب؛ (ج) الشعوب الأصلية؛ (د) المنظمات غير الحكومية؛ (هـ) السلطات المحلية؛ (و) العمال والنقابات العمالية؛ (ز) قطاع الأعمال والصناعة؛ (ح) الأوساط العلمية والتكنولوجية؛ (ط) المزارعون".

وفي نهاية الفقرة الفرعية (و)، تضاف عبارة "بما في ذلك قضايا مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وتبادل التكنولوجيا".

البرنامج الفرعي ٥

الإحصاءات

مؤشرات الإنجاز

يعاد تقييم مؤشر الإنجاز (ج) ليصبح المؤشر (ج) '١'.

يضاف مؤشر إنجاز جديد (ج) '٢' يكون نصه كالتالي:

”٢“ زيادة عدد الأنشطة لفائدة البلدان النامية، والاطلاع على المبادئ التوجيهية لإقامة نظم إحصائية وطنية مستدامة عن طريق تعزيز التعاون التقني“.

البرنامج الفرعي ٦

السكان

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يعكس ترتيب نصي الإنجازين المتوقعين (أ) و (ب).

مؤشرات الإنجاز

يعكس ترتيب نصي مؤشري الإنجاز (أ) و (ب).

يضاف مؤشر إنجاز جديد (أ) '١' يكون نصه كالتالي:

”٢“ عدد الأنشطة الرامية إلى معالجة القضايا السكانية عن طريق بناء القدرات على المستوى الوطني“.

البرنامج الفرعي ٧

السياسات والتحليل في مجال التنمية

هدف المنظمة

يستعاض عن كلمة ”التوصل“ بعبارة ”لتسهيل التوصل“.

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) '١' بمؤشر الإنجاز (أ) '١' لفترة السنتين

٢٠١٠-٢٠١١ ليصبح نصه كالتالي:

”١٠“ ازدياد عدد السياسات الاقتصادية الخاضعة للمناقشة والإجراءات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

إضافة مؤشر إنجاز جديد (أ) ”٣“ نصه كالتالي:

”٣“ زيادة عدد الأنشطة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية من أجل تقييم أفضل لحالة الاقتصاد الكلي العالمي.“

في نهاية مؤشر الإنجاز (ج)، تضاف عبارة ”بدعم من شعبة السياسة الإنمائية والتحليل الإنمائي“.

البرنامج الفرعي ٨

الإدارة العامة وإدارة التنمية

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر إنجاز جديد (ب) ”٢“ نصه كالتالي:

”٢“ عدد البحوث التحليلية، وأنشطة الدعوة، والخدمات الاستشارية، والتدريب وتبادل المعارف، وخاصة لفائدة البلدان النامية، بناء على طلبها.“

ويعاد تقييم المؤشر الحالي (ب) ”٢“ ليصبح (ب) ”٣“.

البرنامج الفرعي ٩

الإدارة المستدامة للغابات

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(هـ) يضاف إنجاز متوقع جديد (هـ) يكون نصه كالتالي: ”تعزيز المساعدة المقدمة للدول الأعضاء في وضع وتنفيذ استراتيجيات حفظ الغابات واستصلاحها وفي زيادة مساحة الغابات الخاضعة للإدارة المستدامة، من أجل الحفاظ على مواردها الغابوية وتحسينها، بغية زيادة الاستفادة من الغابات“.

مؤشرات الإنجاز

تضاف بعد عبارة "أصحاب المصلحة" في مؤشر الإنجاز (أ) عبارة "المعدة بدعم من أمانة المنتدى".

في نهاية مؤشر الإنجاز (ج)، تضاف عبارة "بدعم من أمانة المنتدى".

في نهاية مؤشر الإنجاز (د)، تضاف عبارة "المعدة بدعم من أمانة المنتدى".

يضاف مؤشر إنجاز جديد (هـ) يكون نصه كالتالي:

"(هـ) عدد الدول الأعضاء التي تتلقى المساعدة، بناء على طلبها، في وضع وتنفيذ استراتيجيات حفظ الغابات واستصلاحها وفي زيادة مساحة الغابات الخاضعة للإدارة المستدامة".

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

يضاف قرار الجمعية العامة المتخذ في إطار البرنامج الفرعي ١:

"٢٠٦/٦٤ تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة".

البرنامج ٨

أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية

١١٨ - نظرت اللجنة، في جلستها السابعة المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في البرنامج ٨، أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6 (Prog.8)).

١١٩ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج، وأجاب على الاستفسارات التي طرحت خلال نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

١٢٠ - أعرب عن التأييد الكامل للبرنامج، ولعمل مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولوحظ أن الذي رسخ البرنامج في سياقه الصحيح هي مهامه المنوطة به، بما فيها المهام الواردة في خطط عمل

بروكسل، وألماني، وموريشيوس. وكان هناك ارتياح للأهمية المعقودة على مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، المزمع عقده في اسطنبول، تركيا، ويشكل فرصة جيدة لتقييم التقدم.

١٢١ - وأثيرت شواغل مفادها، أنه بالرغم من التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً المتصلة بهذه الفئات الثلاث من البلدان، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية وبرنامج عمل بروكسل، فإن مجمل النتائج دون المأمول. وأعرب عن وجهات نظر مؤداها أنه ينبغي أخذ دعم هذه الفئات من البلدان في الاعتبار بوصفه من أولويات إطار التعاون الدولي من أجل التنمية، وينبغي أن تبذل منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مزيداً من الجهود لزيادة تقرب هذه البلدان من الغايات المتوخى تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، وبخاصة الأهداف الإنمائية للألفية.

١٢٢ - وطلب توضيح المساهمة التي يقدمها المكتب لوضع المسائل المتعلقة بهذه الفئات من البلدان على جداول أعمال سائر هيئات الأمم المتحدة. وأشار إلى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وذكر أن هذا التعاون مهم بالنسبة للزراعة، والصحة والتغذية، وحماية البيئة، وينبغي تعزيزه في السنوات القادمة.

١٢٣ - وجرى الإقرار بأهمية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأعرب عن وجهة نظر مؤداها أنه يجب توسيعه ليشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال، مما سيكمل التقدم المحرز في التعاون فيما بين بلدان الجنوب ويسهل نقل المعلومات التكنولوجية.

١٢٤ - ونوقشت المسائل الشاملة لعدة قطاعات، ولوحظ أن الفئات الثلاث من البلدان تواجه أوجه ضعف فريدة، تتميزها عن غيرها من البلدان النامية. وطُرح اقتراح بأن يعالج البرنامج أوجه الضعف المشتركة هذه، فتدرج في المنجزات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

١٢٥ - وطلب توضيح تنسيق الجهود التي تبذل فيما بين البرامج الفرعية لمعالجة المسائل المشتركة كتنسيق التجارة والنقل، وخلق المزيد من التآزر فيما بين تلك البرامج. وطُرح كذلك استفسارات بشأن الدور المحدد للمنظمات دون الإقليمية، وبشأن ما إذا كان دورها يؤخذ في الاعتبار على نحو كاف في عموم البرنامج.

١٢٦ - وتم الاعتراف بأهمية تعزيز الشراكات مع شركاء التنمية مع التركيز على تعبئة المعونة الدولية وتنسيقها. وطلب توضيح مختلف المصطلحات المستخدمة؛ مثل "شركاء التنمية" و"كيانات الأمم المتحدة" و"منظومة الأمم المتحدة" ومعرفة ما إذا كان التمييز مقصوداً أو ما إذا كانت المصطلحات بحاجة إلى أن تطبق على نحو أكثر اتساقاً عبر جميع البرامج الفرعية.

١٢٧ - وساد قدر من الأسف لأن البرنامج لا يحدد التحديات والدروس التاريخية المستفادة على أمل أن يبذل المزيد من الجهود في فترة السنتين القادمة لأخذ هذه العوامل الهامة في الاعتبار. وأعرب عن وجهة نظر مفادها أنه ينبغي تحسين المعدل الحالي لتنفيذ النواتج إلى ما فوق نسبة ٨٩ في المائة التي حققت في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

الاستنتاجات والتوصيات

١٢٨ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٨، أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من الإطار الاستراتيجي المقترح، دون إدخال أي تعديلات عليه.

البرنامج ٩

دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

١٢٩ - نظرت اللجنة، في جلستها السابعة عشرة، المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في البرنامج ٩، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6 (Prog. 9)).

١٣٠ - وعرض ممثل الأمين العام هذا البرنامج، ورد على الاستفسارات التي طُرحت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١٣١ - أعرب عموماً عن الدعم للبرنامج والرضا عنه، بما في ذلك الدور التنسيقي الهام الذي يضطلع به. واعترف بأن تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318) يشكل أداة هامة بالنسبة لتخطيط البرنامج لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

١٣٢ - وأعرب عن التشجيع لإقامة اتحاد دولي معني بالهياكل الأساسية للدعوة إلى الاستثمار العام والخاص في الهياكل الأساسية في أفريقيا، وطلب أن ينظر مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في الأولويات والإجراءات التي تقوم أفريقيا، بنفسها، بتحديدتها حالياً، من أجل التوجيه والإرشاد فيما يتعلق بالعمل مع الاتحاد الدولي.

١٣٣ - وحُظي بالترحيب الدعم المقدم من البرنامج لجهود بناء القدرات التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية في إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد

الأفريقي، وحُظي بالترحيب أيضا إدراج الحكم الرشيد، الذي هو سمة مميزة لعملية مفوضية الاتحاد الأفريقي.

١٣٤ - وأعرب عن رأي مفاده أن ثمة حاجة إلى تنسيق أكثر فعالية بين إدارة شؤون الإعلام ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بغية تحقيق هدف الدعوة العالمية لدعم تنمية أفريقيا. ورُئي أنه على الرغم من أن نشر مجلة أفريقيا الجديدة (Africa Renewal) يساعد على إذكاء الوعي الدولي بالظروف السائدة في أفريقيا، ينبغي أيضا الاستفادة من النطاق الأوسع للموارد الإعلامية المتاحة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني تحقيقا لهذه الغاية.

١٣٥ - وأُتمس توضيح بخصوص موعد ملء الوظائف الشاغرة، بما فيها وظيفة المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. وأدلي بتعليق مفاده أنه بمجرد أن يكتمل قوام موظفي مكتب المستشار الخاص لن يُنتَقَص من بروز أفريقيا في الأمم المتحدة.

١٣٦ - وأشار إلى أنه يمكن تحسين هيكل البرنامج وعرضه من أجل تفادي التكرار، وأوجه التناقض فيما بين الاستراتيجية والأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز. ولوحظ أن مؤشرات الإنجاز تركز على المقاييس الكمية، من قبيل الزيادة في الأرقام، من دون أخذ جودة الإنجاز في الاعتبار. واقترح العمل بمصفوفة متابعة استراتيجية كآلية للرصد من حيث الكم والكيف، لوفاء المنظمات بالالتزامات المقطوعة واضطلاعها بالأنشطة المقررة بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ونوقشت أيضا الجوانب الوطنية للإنجازات المتوقعة، واقترح إدراج متابعة معززة على الصعيد الوطني.

الاستنتاجات والتوصيات

١٣٧ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للبرنامج ٩، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من الإطار الاستراتيجي المقترح، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٩-٣

يُستعاض عن الجملة الأخيرة في الفقرة بالعبارة التالية: "ويجري الآن مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا استعراضا شاملا لتنفيذ توصيات عام ١٩٩٨ الأصلية".

البرنامج الفرعي ١

تنسيق الدعوة والدعم العالميين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
الاستراتيجية

الفقرة ٩-٩

يستعاض عن العبارة "جهات مانحة جديدة وناشئة" بالعبارة "شركاء
إغنائيين آخرين"، ويستعاض عن العبارة "الشركاء الإغنائيين الجدد والناشئين"
بالعبارة "الشركاء الإغنائيين الآخرين".

البرنامج الفرعي ٢

التنسيق والدعم الإقليميان للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، تضاف العبارة "وخطّة عمل أفريقيا للفترة
٢٠١٠-٢٠١٥ وغيرها"، بعد العبارة "الاتحاد الأفريقي".

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ب)، تضاف العبارة "والدعم المقدم من أجل تعهدها
واستمراريتها" بعد العبارة "الإقليمي".

البرنامج الفرعي ٣

الأنشطة الإعلامية وأنشطة التوعية الرامية إلى دعم الشراكة الجديدة من أجل
تنمية أفريقيا

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر جديد كما يلي: "٣" تحسين نشر المعلومات عن التنمية
الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لأفريقيا من خلال تعزيز التعاون مع آليات
الاتصال القائمة في منظومة الأمم المتحدة".

الاستراتيجية

المفردة ٩-١٣

تضاف العبارة "جميع الأهداف الإنمائية الدولية، بما في ذلك" بعد العبارة "تحقيق"، وتضاف العبارة "ومقررات ونتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية" بعد لفظة "للألفية".

البرنامج ١٠

التجارة والتنمية

١٣٨ - نظرت اللجنة، في جلستها العاشرة، المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في البرنامج ١٠، التجارة والتنمية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6 (Prog. 10)).

١٣٩ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وردّ على الاستفسارات التي أثيرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١٤٠ - جرى التأكيد على دور برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة الدولية بوصفهما الكيانان الرئيسيان للأمم المتحدة في مجال تعزيز التجارة والتنمية. وأعرب عن التأييد والتقدير لعمل الأونكتاد ومركز التجارة الدولية.

١٤١ - وأعرب عن الارتياح لعمل الأونكتاد ومركز التجارة الدولية لإدراجهما في برامجهما المجالات التالية: إدارة الديون وتمويل التنمية، والاستثماران العام والخاص، واتفاقات الاستثمار الدولية، وبناء القدرات، والسلع الأساسية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتكامل الاقتصادي لأفريقيا، والتنمية المستدامة وانضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية.

١٤٢ - وأبرزت أهمية تيسير التجارة، كجزء من المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة التي يقدمها مركز التجارة الدولية.

١٤٣ - وطلبت توضيحات بشأن استخدام عبارتي "البضائع" و "السلع الأساسية" في إطار البرنامج الفرعي ٣، وطلب أيضا مزيد من التوضيح بشأن أسباب استحداث العنصر ٢ من هذا البرنامج الفرعي. وإضافة إلى ذلك، طلبت توضيحات بشأن اللوحة العامة عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وسياسة الأونكتاد بشأن البلدان الهشة والضعيفة.

١٤٤ - وطلبت تفاصيل بشأن البلدان الضعيفة هيكلياً والاقتصادات المرنة.

١٤٥ - وأُعرب عن القلق فيما يتعلق بوضوح أهداف البرنامج الفرعي ٢، والبرنامج الفرعي ٣، والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الأداء ذات الصلة في إطار البرنامج الفرعي ٤، والبرنامج الفرعي ٥.

١٤٦ - وأُعرب عن القلق بشأن خطر الازدواجية في الولايات المتعلقة بالقضايا الإنمائية لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

الاستنتاجات والتوصيات

١٤٧ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٠، التجارة والتنمية، من الإطار الاستراتيجي المقترح، رهناً بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١٠-٤

يُستعاض عن كلمة "أفريقيا" بعبارة "الاقتصادات الأفريقية".

الفقرة ١٠-٧

تُحذف عبارة "والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، وتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا".

الفقرة ١٠-٨

في عبارة "القمة العالمية لجمع المعلومات"، يُستعاض عن كلمة "القمة" بكلمة "القمم".

البرنامج الفرعي ١

العولمة والترابط والتنمية

هدف المنظمة

يُستعاض عن عبارة "استحداث فرص العمالة الكاملة والمنتجة" بعبارة "العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع".

مؤشرات الإنجاز

إدراج مؤشر إنجاز جديد على النحو التالي: "أ) '٤' زيادة عدد الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب".

البرنامج الفرعي ٢
الاستثمار والمشاريع
هدف المنظمة

يُستعاض عن نص هدف المنظمة بالنص التالي: " كفالة تحقيق مكاسب إجمائية من زيادة تدفقات الاستثمار، وتصميم السياسات، وتعزيز القدرة التنافسية الدولية وزيادة القدرات الإنتاجية لجميع البلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، وكذلك البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلية".

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ) '١'، يُستعاض عن عبارة "واضعي السياسات" بكلمة "البلدان".

في مؤشر الإنجاز (ب) '١'، يُستعاض عن عبارة "الإبلاغ عن زيادة الاستثمار المباشر" بعبارة "تنفيذ السياسات الوطنية الهادفة إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر".

البرنامج الفرعي ٣
التجارة الدولية
العنصر ١:

تعزيز التجارة الدولية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في نهاية الإنجاز المتوقع (أ)، تُضاف عبارة "وكذلك لمعالجة الحالات الناشئة عن زيادة تكلفة تمويل التجارة".

العنصر ٢:

السلع الأساسية

مؤشرات الإنجاز

يُستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) '١' بما يلي: "الزيادة في كمية البحوث المتعلقة بالإنتاج الزراعي البديل في الاقتصادات التي تعتمد على السلع الأساسية،

وذلك بهدف تنويع إنتاجها وصناعتها عن طريق زيادة القيمة المضافة لسلعها الأساسية“.

الاستراتيجية

الفقرة ١٠-١٤

في الفقرة (ج) '٤'، تُحذف عبارة " العامة والخاصة".

البرنامج الفرعي ٤

التكنولوجيا واللوجستيات

مؤشرات الإنجاز

في نهاية مؤشرات الإنجاز (أ) '١' و '٢' و '٣' و (ب) '١' و '٢'، تضاف عبارة " وذلك بمساعدة الأونكتاد".

البرنامج ١١

البيئة

١٤٨ - نظرت اللجنة، في جلستها الخامسة عشرة المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في البرنامج ١١، البيئة، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6 (Prog. 11)).

١٤٩ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج، ورد على الاستفسارات التي طرحت في أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

١٥٠ - أُعرب عن التأييد للبرنامج. وقيل إن حماية البيئة هي المسألة الوحيدة التي شهدت تطورا من ضمن أصعب التحديات العالمية، وبالتالي دُعي إلى تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع تحسين التنسيق بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتعزيز التنسيق والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١٥١ - وأُعرب أيضا عن رأي مفاده أن هناك أسبابا وجيهة تدعو إلى تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المرحلة الراهنة قبل النظر في تحويله إلى وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة.

وأثير تساؤل حول الإشارة إلى "التكيف القائم على النظم الإيكولوجية" في الفقرة ١١-٩، والسبب في تقييد البرنامج مشاركته في أعمال التكيف اللازمة.

١٥٢ - وأثير عدد من الاستفسارات بشأن إدراج "مفهوم الاقتصاد الأخضر وأهدافه" الوارد في الفقرة ١١-٤ وفي البرنامج الفرعي ٦، بما أن هذا المفهوم لم يدرس دراسة وافية أو يحظ بالقبول من طرف الحكومات. فقد نوقش مؤخرا في الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٠ ومن المقرر مواصلة دراسته في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) عام ٢٠١٢. وطُرح أيضا سؤال حول سبب عدم استخدام مفهوم التنمية المستدامة بدلا من مفهوم الاقتصاد الأخضر أو نهج دورة تطور المنتجات المستمد من مفهوم التنمية المستدامة. ومع ذلك رُحِبَ باحتمال تأتي مبالغ كبيرة من التوفير في موارد البرنامج الفرعي ٦.

١٥٣ - وأعرب عن الارتياح للأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز والاستراتيجيات في كل برنامج من البرامج الفرعية. وأعرب أيضا عن الارتياح للجهود التي بذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنسيق عمله مع وكالات أخرى وكذلك من أجل دمج المساواة والإنصاف بين الجنسين في جميع سياسات وأنشطة البرنامج. وأعرب عن رأي مفاده أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المؤسسة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة المكلفة بعملية تغير المناخ؛ وبالتالي طُرحت استفسارات حول ما إذا كانت هناك أي جوانب متضاربة في الأعمال التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة واختصاصات الاتفاقية.

١٥٤ - وأثير تساؤل حول كيفية قياس مؤشر الإنجاز (ج) من البرنامج الفرعي ١: "زيادة مستوى الاستثمارات الوطنية في مشاريع الطاقة النظيفة". وأعرب كذلك عن رأي مفاده أن من الضروري ألا يقتصر التركيز على إزالة العوائق السياسية والمالية والمؤسسية بل أن يشمل الدوافع المؤدية إلى إزالة الغابات المشار إليها في الإنجاز المتوقع (د) من البرنامج الفرعي ١، في ضوء التحديات التي تواجهها البلدان النامية. وبناء على ذلك، دُعي إلى إعادة النظر في الإنجازات المتوقعة.

١٥٥ - وأثير تساؤل حول كيفية تحديد برنامج الأمم المتحدة للبيئة للأولويات في جهوده من أجل تحقيق الاتساق والتعاون على نطاق المنظومة في مجال البيئة، في إطار المنظومة وعلى مستوى مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومن خلال الاستفادة الكاملة من فريق إدارة البيئة. وطرح سؤال بشأن استخدام عبارة "ال(ك) مزايا (ال) نسبية" في الفقرتين ١١-٨ و ١١-١٥ و ١١-١٩، بدلا من الإشارة المباشرة في السرد البرنامجي إلى الولايات التي تنظم البرنامج.

١٥٦ - وأثير تساؤل حول ما إذا كانت الدول الأعضاء أو الأمانة العامة هي الجهة التي يُتوقع منها اتخاذ إجراءات للحد من المخاطر البيئية التي تهدد رفاه الإنسان أو لتنفيذ هدف البرنامج الفرعي ٢.

١٥٧ - وأعرب عن رأي مفاده أن العديد من جوانب "إدارة النظام الإيكولوجي" المشار إليها في البرنامج الفرعي ٣ لا تحظى بتوافق الآراء وربما أدت إلى بعض الارتباك. وينبغي إدارة أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن إدارة النظام الإيكولوجي من قبل مجلس الإدارة والمنتدى البيئي الوزاري العالمي.

١٥٨ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٤، طُرح سؤال حول ما إذا كان المقصود من عبارة "المبادرات المشتركة" في مؤشري الإنجاز (أ) '١' و (أ) '٤' هو "المشاريع المشتركة" المنفذة. وأثير تساؤل آخر حول كيفية قياس برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنمية القدرات في البلدان النامية من أجل تحسين الامتثال للأهداف والغايات البيئية على النحو المشار إليه في مؤشر الإنجاز (ب) '١'. وسُئل عن كيفية قياس مؤشر الإنجاز (أ) '٣'.

١٥٩ - وأعرب عن رأي مفاده أن الإشارة الواردة في الفقرة ١١-٢٥ (د) إلى إصلاح الأمم المتحدة بما في ذلك "توحيد الأداء" مسألة مشكوك فيها لأن المسألة هي حالياً قيد التحليل والنتيجة ليست معروفة حتى الآن. وأثيرت تساؤلات أيضاً بشأن الإشارة إلى إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، والمساءلة المتبادلة، لأن هاتين الأداتين ليستا من نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ولا تنظمان العمل فيها، بل يتعلق الأمر بمسألة تدخل في نطاق السيادة الوطنية.

١٦٠ - وبالإشارة إلى استراتيجية البرنامج الفرعي ٥، أعرب عن التأييد لإقامة علاقة تآزر بين إدارة نظم متفق عليها دولياً لإدارة المواد الكيميائية المشار إليها في الفقرة ١١-٢٦ (ج). ولوحظ أن جهود التآزر (المتعلقة بالحوكمة البيئية) تندرج ضمن البرنامج الفرعي ٤.

الاستنتاجات والتوصيات

١٦١ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١١، البيئة، من الإطار الاستراتيجي المقترح، مع مراعاة التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١١-٤

يستعاض عن عبارة "الاقتصاد الأخضر" بعبارة "التنمية المستدامة".

تضاف بعد عبارة "وعلاوة على ذلك، سيواصل البرنامج" عبارة "المساهمة في المناقشات الحكومية الدولية الجارية حول مفهوم الاقتصاد الأخضر و".

الفقرة ١١-٨

تضاف عبارة "مع مراعاة" قبل عبارة "المزايا النسبية التي يتمتع بها".

الفقرة ١١-٩

يستعاض عن عبارة "المزيد من مسارات التنمية القائمة على الحد من انبعاثات الكربون" بعبارة "إقامة مجتمعات تكون فيها انبعاثات الكربون منخفضة عن طريق بناء الشراكات وإشراك القطاع الخاص لتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة".

تضاف قبل عبارة "أ) التكيف القائم على النظم الإيكولوجية" لفظة "نهج".

في الجملة الثانية من الفقرة (ب)، تضاف عبارة "وكذلك معالجة مسألة الدور الذي يؤديه الحفاظ على الغابات وإدارتها المستدامة والثروة الحرجية" بعد عبارة "خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية".

الفقرة ١١-١٢

يستعاض عن الفقرة (أ) بما يلي: "إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى تحقيق الاتساق والتنسيق في مجال البيئة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بطرق منها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والخافل الأخرى المشتركة بين الوكالات ومن خلال الاستفادة الكاملة من فريق إدارة البيئة".

في الفقرة (د)، تضاف عبارة "في إطار المشاركة التكميلية" بعد لفظة "المدني" في الفقرة (هـ)، تحذف عبارة "وبما يتفق مع جهود إصلاح الأمم المتحدة".

في الفقرة (هـ)، تحذف عبارة "بما يتسق و جهود الإصلاح التي تبذلها الأمم المتحدة".

الفقرة ١١-١٤

يستعاض عن الجملة التي نصها كآآتي: "في حين يكمن التفكير المفاهيمي الذي يشكل الأساس للاقتصاد الأخضر [في] برامج فرعية أخرى فإن مفهوم الاقتصاد الأخضر جزء لا يتجزأ من عمل هذا البرنامج الفرعي" بالجملة التالية: "وإطار التنمية المستدامة جزء لا يتجزأ من عمل البرنامج الفرعي. وستساهم الأنشطة المدرجة ضمن البرنامج أيضا في مناقشات حكومية دولية مستتيرة بشأن مفهوم الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة".

في الفقرة (ب)، يستعاض عن عبارة "باتباع نهج يستند إلى دورة حياة المنتج" بعبارة "بطرق منها نهج تحليل دورة تطور المنتجات، وكذلك النهج الأخرى ذات الصلة".

الفقرة ١١-١٧

تضاف بعد عبارة "فيما بين بلدان الجنوب" عبارة "وبين بلدان الشمال والجنوب".

الفقرة ١١-١٩

يستعاض عن لفظة "الاتساق" بلفظة "التنسيق".

الفقرة ١١-٢٠

ت حذف عبارة "مع الشركاء و" ولفظة "الأخرى" بعد عبارة "الوكالات والصناديق والبرامج" وتضاف عبارة "وشركائها المعنيين" في نهاية الجملة.

البرنامج الفرعي ١

تغير المناخ

هدف المنظمة

يستعاض عن هدف المنظمة بما يلي: "تعزيز قدرة البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على دمج تدابير التصدي لتغير المناخ في عمليات التنمية الوطنية".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (أ) بما يلي: "إدماج التكيف، بما في ذلك اتباع نهج قائم على النظام الإيكولوجي، في عمليتي التخطيط الإنمائي ورسم السياسات القطريتين، المرتكزتين على التقييمات العلمية، وعلى تقديم المشورة في مجال السياسات العامة والمسائل التشريعية، وعلى الدروس المستفادة من المشاريع الرائدة المدعومة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومن خبرات التكيف، بما في ذلك اتباع نهج قائم على النظام الإيكولوجي، المعروضة على الصعيد العالمي".

في الإنجاز المتوقع (ب)، يستعاض عن لفظة "بدائل" بعبارة "مصادر وتكنولوجيات".

في الإنجاز المتوقع (ب)، تضاف بعد عبارة "النمو الاقتصادي و" عبارة "التلوث".

في الإنجاز المتوقع (ب)، تضاف بعد عبارة "التقييمات الفنية والاقتصادية" عبارة "والتعاون".

في الإنجاز المتوقع (ج)، يستعاض عن عبارة "الحصول على الصعيد الوطني" بعبارة "حصول البلدان".

في الإنجاز المتوقع (ج)، تضاف بعد عبارة "التمويل الخاص بتغير المناخ" عبارة "على جميع المستويات".

في الإنجاز المتوقع (ج)، تضاف في نهاية الفقرة عبارة "على الصعيدين الإقليمي والعالمي".

في الإنجاز المتوقع (د)، يستعاض عن عبارة "إزالة العوائق السياسية والمالية والمؤسسية وغيرها من الدوافع المؤدية إلى إزالة الغابات". بعبارة "معالجة جميع الدوافع المؤدية إلى إزالة الغابات".

مؤشرات الإنجاز

تضاف في نهاية جميع مؤشرات الإنجاز عبارة "بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة".

في مؤشر الإنجاز (أ)، تحذف عبارة "القائم على النظم الإيكولوجية" وتضاف عبارة "بطرق منها اتباع نهج قائم على النظام الإيكولوجي" بعد لفظة "التكيف".

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (ب) بما يلي: "زيادة عدد البلدان التي تنفذ خططاً في مجال الطاقة، بما في ذلك البدائل منخفضة الكربون، تتضمن سياسات صريحة تتعلق بالطاقة المتجددة أو بالكفاءة في استخدام الطاقة".

في نهاية مؤشر الإنجاز (ج)، تضاف عبارة "والمشاريع المتصلة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره المدعومة من طرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنفذة بفضل مصادر تمويل دولية لمكافحة تغير المناخ".

في مؤشر الإنجاز (د) '١'، تضاف بعد عبارة "التي تنفذ" عبارة "خططاً للإدارة المستدامة للغابات بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية و".

في مؤشر الإنجاز (د) '٢'، تضاف بعد عبارة "لتنفيذ" عبارة "خطط إدارة مستدامة للغابات بما في ذلك".

الاستراتيجية

الفقرة ١١-٢٢

يضاف بعد عبارة "والوكالة الدولية للطاقة المتجددة التي أنشئت حديثاً" ما يلي: "وصندوق تمويل مصادر الطاقة البديلة التابع لتحالف بلدان منطقة البحر الكاريبي في مجال النفط، ومشروع أمريكا الوسطى للتكامل والتنمية، وبرنامج منطقة البحر الكاريبي لتنمية الطاقة المتجددة، ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا في مجال الطاقة، وخطة منطقة البحر الأبيض المتوسط للطاقة الشمسية، والشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، وبرنامج التعاون في مجال الطاقة في منطقة بحر البلطيق، وشراكة آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية النظيفة والمناخ".

الفقرة الفرعية (أ)

يستعاض عن عبارة "تدابير التكيف القائم على النظم الإيكولوجية" بعبارة "تدابير التكيف، بما في ذلك اتباع نهج قائم على النظام الإيكولوجي".

تضاف في نهاية الفقرة عبارة "وفقاً للأولويات والملكية الوطنية".

الفقرة الفرعية (ب)

يستعاض عن عبارة "مسارات إثمائية تستخدم بدائل منخفضة الكربون" بعبارة "مجموعات تكون فيها انبعاثات الكربون منخفضة عن طريق بناء الشراكات وإشراك القطاع الخاص لتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة".

الفقرة الفرعية (د)

في السطر الأول يستعاض عن عبارة "[ل] خطط خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات" بعبارة "تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات بما في ذلك خطط خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات".

البرنامج الفرعي ٢ الكوارث والتراعات

مؤشرات الإنجاز

تضاف في نهاية جميع مؤشرات الإنجاز عبارة "بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة".

في مؤشر الإنجاز (أ)، تحذف عبارة "النسبة المئوية لـ".

الاستراتيجية

الفقرة ١١-٢٣

يستعاض عن عبارة "على سبيل المثال لا الحصر" بعبارة "في جملة أمور".

البرنامج الفرعي ٣ إدارة النظام الإيكولوجي

مؤشرات الإنجاز

تضاف في نهاية جميع مؤشرات الإنجاز، ما عدا (ب) '١'، عبارة "بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة".

البرنامج الفرعي ٤ الحوكمة البيئية

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ) '٢'، تحذف عبارة "ذات الاهتمام المشترك".

في مؤشر الإنجاز (أ) '٣'، تضاف عبارة "أنشطة التنسيق بشأن" قبل عبارة "المسائل البيئية".

في مؤشر الإنجاز (أ) '٤'، تحذف عبارة "تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة".

في نهاية مؤشر الإنجاز (ب) '١'، تضاف عبارة "بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة".

في مؤشر الإنجاز (ب) '٢'، يستعاض عن عبارة "التوجيه السياسي" بعبارة "المشورة السياسية".

يحول مؤشر الإنجاز (د) ليصبح (د) '١' ويستعاض عن عبارة "الكتابات الأكاديمية أو الصحف الرئيسية" بعبارة "الكتابات الأكاديمية والصحف الرئيسية ووسائل الإعلام الأخرى ذات الصلة".

يضاف مؤشر إنجاز جديد يحمل رقم (د) '٢' نصه كالتالي: "٢" زيادة مشاركة الباحثين والمؤسسات من البلدان النامية في عمليات التقييم البيئية التي يقودها أو يدعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة".

الاستراتيجية

الفقرة ١١-٢٥

الفقرة الفرعية (د)

تحذف الجملة التالية: "وفي كلتا الحالتين، سيفعل ذلك على نحو يتسق مع عملية إصلاح الأمم المتحدة (التي تشمل مبادرة "أمم متحدة واحدة") وهيكل المعونة الدولية، مثل إعلان باريس بشأن فعالية المعونة: الملكية والتنسيق والمواءمة والنتائج والمساءلة المتبادلة".

البرنامج الفرعي ٥
المواد الضارة والنفائات الخطرة

الإنجازات المتوقعة

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (ب) بنص الإنجاز المتوقع المماثل من الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (ب) في الوثيقة (A/63/6/Rev.1 Programme 5, Subprogramme 11): "إسداء مشورة متسقة تقنية ومرتبطة بالسياسات الدولية للدول وغيرها من أصحاب المصلحة فيما يختص بإدارة أسلم بيئيا للمواد الكيميائية الضارة والنفائات الخطرة، بما في ذلك عن طريق استخدام تكنولوجيا أفضل واتباع ممارسات فضلى".

مؤشرات الإنجاز

تضاف في نهاية جميع مؤشرات الإنجاز عبارة "بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة".

في مؤشر الإنجاز (أ) ٢٠، يستعاض عن عبارة "زيادة عدد البلدان التي لديها حوافز سوقية". بعبارة "زيادة عدد البلدان التي لديها حوافز، بما فيها الحوافز التجارية".

يضاف مؤشر إنجاز جديد يحمل رقم (أ) ٣٠، نصه كالتالي: "زيادة الدعم المقدم إلى البلدان النامية لتقييم المخاطر على صحة الإنسان والبيئة من جراء المواد الكيميائية والنفائات الخطرة والتحكم فيها والحد منها".

الاستراتيجية

الفقرة ١١-٢٦

الفقرة الفرعية (ب)

يستعاض عن عبارة "سيقدم" بعبارة "سيقدم ... إعداد".

الفقرة الفرعية (ج)

تضاف بعد عبارة "وسيشمل ذلك" عبارة "مساعدة البلدان على".

البرنامج الفرعي ٦

الكفاءة في استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامان

هدف المنظمة

تهدف عبارة "مما يُمهّد الطريق نحو الاقتصاد الأخضر".

الإجازات المتوقعة

في الإنجاز المتوقع (ب)، يستعاض عن لفظة "الأخضر" بعبارة "المستدام بيئياً".

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ب)، يستعاض عن عبارة "بجوانب التحضير" بعبارة "بالاستدامة البيئية".

الاستراتيجية

الفقرة ١١-٢٧

يستعاض عن الجمل الثالثة والرابعة والخامسة بما يلي: "وإطار التنمية المستدامة جزء لا يتجزأ من عمل البرنامج الفرعي. وسيستفاد أيضاً من الأنشطة المدرجة ضمن البرنامج في المناقشات الدائرة بشأن كيفية إسهام مبادرات الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة".

الفقرة الفرعية (أ)

يستعاض عن عبارة "نهج دورة حياة المنتج" بعبارة "نهج تحليل دورة التطور وغيره من النهج ذات الصلة".

الفقرة الفرعية (ج)

تضاف بعد عبارة "سينشر البرنامج" عبارة "وفقاً للأولويات الوطنية".

تعديل الجملة الثانية كما يلي: "وسيقدم أيضاً مبادئ توجيهية وضروبا مختلفة من الأدوات والمشورة والدعم في مجال السياسات العامة للسلطات العامة المحلية، وفقاً للأولويات الوطنية، من أجل تشجيع إدارة الموارد بكفاءة وشراء المنتجات المستدامة".

تحذف لفظة "الاجتماعي".

الولايات التشريعية

يدرج قرار الجمعية العامة التاليان:

٩٨/٦٢ صك غير ملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات

البرنامج الفرعي ٢

٩/٦٢ تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة

تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها

البرنامج ١٢

المستوطنات البشرية

١٦٢ - نظرت اللجنة، في جلستها الخامسة عشرة، المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في البرنامج ١٢، المستوطنات البشرية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6 (Prog.12) و Corr.1).

١٦٣ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الاستفسارات التي طرحت خلال نظر اللجنة فيه.

المناقشة

١٦٤ - أعرب عن الدعم للبرنامج، وخاصة للعمل الهام الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة). معالجة قضايا أشد الفئات ضعفا وسكان الأحياء الفقيرة، مما يمثل جزءا من الأهداف الإنمائية للألفية. والتُمنست إيضاحات بشأن التقييم الذي يمكن أن يكون جزءا من مساهمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في تحقيق الأهداف المتصلة بتحسين نوعية حياة سكان الأحياء الفقيرة بالمياه والمرافق الصحية.

١٦٥ - أما فيما يتعلق بالمكاتب الإقليمية، التُمنست إيضاحات بشأن كيفية تحديد أنشطتها في المنطقة إذ أنها تستهدف مناطق محددة في العالم.

١٦٦ - أما بالنسبة للبلدان المستهدفة المشار إليها في الإطار الاستراتيجي، فقد التُمنست إيضاحات بشأن أسماء تلك البلدان وبشأن المعايير المستحدثة في تحديدها.

١٦٧ - وطلب أيضا تقديم توضيح بشأن حشد الأموال بين المساهمات المقدمة من الجهات المانحة والتبرعات فيما يتعلق بالشراكة بين المؤسسات العالمية والمحلية.

الاستنتاجات والتوصيات

١٦٨ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٢، المستوطنات البشرية من الإطار الاستراتيجي المقترح، مع مراعاة التعديلات:

التوجه العام

الفقرة ١٢-٨

تضاف عبارة "وتشجيع استخدام" بعد كلمة "تحديد".

الولايات التشريعية

يضاف قرار الجمعية العامة التالي:

"٢٠٦/٦٤ تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة"

البرنامج ١٣

المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية

١٦٩ - نظرت اللجنة، في جلستها السابعة المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في البرنامج ١٣، المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6 (Prog.13)).

١٧٠ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الاستفسارات التي أثيرت خلال نظر اللجنة فيه.

مناقشة

١٧١ - أعرب عن التقدير العام والدعم للعمل الذي قام به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من خلال مختلف برامج الفرعية.

١٧٢ - وأعرب عن الدعم للنهج المواضيعي الذي اعتمده البرنامج ١٣ للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وأشار إلى أن التغيير في الهيكل التنظيمي للبرنامج يشكل تطورا إيجابيا.

١٧٣ - وأعرب عن القلق إزاء عدم منح مسألة مراقبة المخدرات أولوية عالية بالقدر الكافي في الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ولكون الجمعية العامة لم تقم حتى الآن بإصدار ولاية تحدد بالقدر الكافي عبارة الأمن البشري المستخدمة في الوثيقة. وأعرب عن

القلق أيضا لعدم ذكر التنمية المستدامة باعتبارها سبيلا لمكافحة المخدرات، ولعدم إيلاء الاتجار بالمهاجرين والاتجار بالناس أولوية عالية بالقدر الكافي.

١٧٤ - ودُعي إلى إدراج مسألة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في برنامج فرعي منفصل، وإعادة النظر في القرارات والولايات وربطها بصورة أوضح بكل برنامج فرعي. ودُعي إلى زيادة إيضاح تقسيم العمل بين الإدارات المسؤولة ضمن البرنامج الفرعي ٣.

١٧٥ - وأُعرب عن التقدير للعمل الذي أداه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في المنطقة الأفريقية لمواجهة الأخطار التي تهدد الأمن نتيجة للاتجار بالمخدرات والجريمة. واقترح تعزيز المبادرات الإقليمية بهذا الصدد.

١٧٦ - وطلبت إيضاحات بخصوص الحالة العامة لبناء القدرات والتدريب، فضلا عن الكيفية التي يُقاس بها رضا الدول الأعضاء بالخدمات التي تقدمها الأمانة العامة.

١٧٧ - وطلب إيضاح معنى عبارة "الجرائم الناشئة" الواردة في البرنامج الفرعي ١، وسبب عنوان البرنامج الفرعي ٣ "منع الإرهاب". وطلب أيضا إيضاح معنى عبارة "التمكين" المستخدمة في الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وأُعرب عن رأي مفاده ضرورة تعزيز مؤشرات الإنجاز الواردة في الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ودُعي خصيصا إلى التركيز على التدابير المتعلقة بعمل الأمانة العامة عوضا عن التركيز على أعمال الدول الأعضاء.

الاستنتاجات والتوصيات

١٧٨ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٣، المراقبة الدولية للمخدرات: منع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإجراء التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١٣-١

تُحذف عبارة "والأمن البشري".

تُدرج فقرة جديدة رقمها ١٣-٥ مكررا، ويعاد ترقيم الفقرات التالية، ونص الفقرة الجديدة هو كما يلي:

”والتنمية وسيلة أساسية لخفض مستوى الجريمة وأيضاً لخفض مستوى العرض العالمي من المخدرات. غير أن سيادة القانون والأمن والعدالة أمور لا غنى للتنمية عنها. ومن شأن وجود نظام عدالة جنائية عادل يسهل الوصول إليه ويخضع للمساءلة ويتسم بالفعالية وله مصداقية أن يعزز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية والبشرية على المدى الطويل، ويحصن من آثار الجريمة والاتجار والفساد وعدم الاستقرار. وتؤدي التنمية وسيادة القانون إلى تعزيز الاستخدام المشروع للموارد بدلاً من استغلالها في أعمال إجرامية: الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة النارية وتهريب المهاجرين“.

الفقرة ١٣-٦ (د)

يُستعاض عن العبارة ”تعاون وتخطيط أنجع“ بعبارة ”تعزيز التعاون والتخطيط“.

البرنامج الفرعي ١

مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار

في عنوان البرنامج الفرعي، تُضاف عبارة ”غير المشروع“ بعد ”والاتجار“، ويُضاف إلى نهاية العنوان ”بما في ذلك الاتجار بالمخدرات“.

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

تحت الإنجاز المتوقع (ب) يُستعاض عن ”والجرائم الناشئة“ بـ ”والمسائل المستجدة المتعلقة بالسياسة العامة، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة ١٧٩/٦٤“.

مؤشرات الإنجاز

يُضاف مؤشر إنجاز (ب) ”٢“ نصه: ”٢“ زيادة عدد البلدان التي تتلقى المساعدة من المكتب في بناء القدرات على مكافحة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة“.

يُعاد ترقيم بقية مؤشرات الإنجاز من (ب) ”٣“ إلى (ب) ”٨“.

الاستراتيجية

الفقرة ١٣-١٠

يُستعاض عن الفقرة الفرعية (د) بالنص التالي: "التنسيق والتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما مع المعاهد التي تتألف منها شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، والمنظمات الحكومية الدولية على المستوى الدولي والإقليمي ودون الإقليمي التي تركز على مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص والأسلحة النارية".

البرنامج الفرعي ٢
مقاومة الفساد

هدف المنظمة

لا ينطبق على النص العربي.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يُضاف إنجاز متوقع جديد (أ) نصه: "تحسن قدرات الدول الأعضاء على منع الفساد ومكافحته، تمثيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد".

يُعاد ترقيم مؤشري الإنجاز الآخرين إلى (ب) و (ج).

مؤشرات الإنجاز

يُضاف مؤشر إنجاز جديد (أ) نصه: "زيادة عدد البلدان التي تتلقى المساعدة على بناء القدرات على المستوى الوطني، في مجال منع الفساد، بناء على طلب الدول الأعضاء".

يُضاف تحت الإنجاز المتوقع (ب) مؤشر إنجاز '٤' نصه: "زيادة ما يوفره المكتب من تعاون تقني بناء على طلب الدول الأعضاء".

يُعاد ترقيم مؤشري الإنجاز الآخرين إلى (ب) و (ج).

الاستراتيجية

الفقرة ١١-١٣

في الفقرة الفرعية (ب) تُحذف عبارة "وتعزيز سلامتها".
ويُستعاض عن الفقرة الفرعية (هـ) بـ "تعميق وعي الجمهور بالمسائل المتعلقة بالفساد".

البرنامج الفرعي ٣

منع الإرهاب

يُستعاض عن عبارة "منع" بعبارة "منع ومكافحة" في جميع المواضع التي وردت فيها إلا في الإنجاز المتوقع (ب).

الاستراتيجية

الفقرة ١٢-١٣

في الفقرة ١٢-١٣ (ب) تُحذف عبارة "والإرهاب النووي أو البيولوجي أو الكيميائي".

تُنقل الفقرة الفرعية (د) إلى البرنامج الفرعي ١ ويُعاد ترقيمها لتصبح الفقرة الفرعية (ز) من الفقرة ١٣-١٠.

البرنامج الفرعي ٥

الصحة وسبل العيش (المخدرات وفيروس نقص المناعة البشرية)
في الجزء الوارد بين قوسين من عنوان البرنامج الفرعي تُضاف كلمة "مكافحة" ليصبح العنوان "مكافحة المخدرات وفيروس نقص المناعة البشرية".

مؤشرات الإنجاز

تحت مؤشري الإنجاز (أ) '١' و '٢' تُحذف عبارة "التي حددتها المؤلفات الأكاديمية الدولية".

في نهاية مؤشري الإنجاز (ب) '١' و '٢' يُضاف "، بمساعدة المكتب وبناء على طلب الدولة العضو".

البرنامج الفرعي ٦ البحث وتحليل الاتجاهات

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (ب) تُحذف العبارة "لكي تلي المعايير المقبولة دولياً".
ويُستعاض عنها بـ "لكي تلي المعايير المهنية المناسبة".

البرنامج الفرعي ٧ دعم السياسات

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يُضاف إنجاز متوقع للأمانة العامة (هـ) نصه: "الاضطلاع بالمزيد من الأنشطة لتعبئة الموارد لصالح هذا الهدف"، مؤشر إنجازه كما يلي: "زيادة عدد التبرعات".

مؤشرات الإنجاز

يُستعاض عن "النسبة المئوية لأعضاء" في بداية مؤشر الإنجاز (أ) '١' بـ "عدد أعضاء".

الاستراتيجية

الفقرة ١٣-١٦

يُستعاض عن الفقرة الفرعية (و) بالنص: "التواصل مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام الدولية".

في الفقرة الفرعية (ز) تُضاف عبارة "وتهريب المهاجرين" بعد عبارة "والإتجار بالبشر".

البرنامج ١٤

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

١٧٩ - نظرت اللجنة، في جلستها الثانية عشرة، المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في البرنامج ١٤، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6 (Prog. 14)).

١٨٠ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الأسئلة التي طُرحت خلال نظر اللجنة فيه.

المناقشة

١٨١ - أُعرب عن التقدير للعرض الذي قدم عن البرنامج، والذي يدخل في فئة البرامج التي تساهم في تنمية أفريقيا وتحظى بتقدير كبير، إلى جانب البرامج الأخرى تركز على اجتثاث الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وجرى تأييد جميع البرامج الفرعية العشرة التي تدخل في نطاق البرنامج ١٤ وأشادوا بتركيزها على مواضيع تحليل الاقتصاد الكلي، والتمويل والتنمية الاقتصادية، والأمن الغذائي والتنمية المستدامة، والحوكمة والإدارة العامة، وتسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، والتجارة والتعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي، والجنسانية ودور المرأة في التنمية، والأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية، والتخطيط والإدارة في مجال التنمية، والإحصاءات، والتنمية الاجتماعية.

١٨٢ - وأبدي رأي مفاده أن الوصف الوارد في الفقرة ١٤-٣ للمعضلة التي تواجهها أفريقيا، يعكس صورة دقيقة عن الحالة الراهنة في القارة. واعتبر البعض أيضا أن الإطار الاستراتيجي يرسم بوضوح سبل المضي قدما ويبين جهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. وأنت لجنة البرنامج والتنسيق على ما تبذله اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في سبيل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأبدي أيضا رأي مفاده أن أفريقيا هي، على ما يبدو، القارة الوحيدة التي ليس في مقدورها أن تحدد من الفقر بحلول عام ٢٠١٥. بما يتماشى مع هدف تخفيض معدلات الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ الوارد ضمن الأهداف الإنمائية للألفية.

١٨٣ - وأبدي على المساهمة الملموسة المستمرة لمنظومة الأمم المتحدة في ترسيخ الهدف الذي تنشده الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمتمثل في إقامة شراكات عالمية جديدة، وهي مساهمة تجسد أيضا التضامن والشراكة الدوليين من أجل الاستجابة لاحتياجات أفريقيا الإنمائية.

١٨٤ - وأعرب عن التقدير للجهود المبذولة من أجل كفالة ترابط البرامج الفرعية وتكاملها.

١٨٥ - وأعرب عن الارتياح إزاء الأهداف المرسومة لكل برنامج فرعي والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز والاستراتيجية المتبعة. واعتبر البعض أن الإنجازات المتوقعة

ومؤشرات الإنجاز المحددة في بعض البرامج الفرعية، مثل الإنجاز المتوقع (ج) ومؤشرات الإنجاز (ج) '١' إلى (ج) '٣' في البرنامج الفرعي ٥، التجارة والتعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي، غير واقعية ولا يمكن قياسها من وجهة نظر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لأنه من المفترض أن يبين الإطار المنطقي للبرنامج الفرعي المنجزات المتوقعة من اللجنة والكيفية التي يمكنها بها قياس "مساهمتها"، لا سيما أن بعض الزيادات الواردة في المؤشرات الثلاثة قد تتحقق نتيجة الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات أخرى (من قبيل الكمنولث ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا).

١٨٦ - ورأى البعض أن الإنجاز المتوقع (ب) ومؤشر الإنجاز (ب) في البرنامج الفرعي ١ هما في الظاهر نفس الشيء، وأن التركيز ينبغي أن ينصب أكثر على قدرات البلدان الأفريقية في مجال تعبئة التمويل الخارجي نظرا لارتباط إدارة هذا التمويل بإدارة الدين وتعبئة الموارد المحلية. وأبدي أيضا رأي مفاده أن البرنامج الفرعي ٢ ينبغي أن يشكل جزءا من البرنامج الفرعي ١، لكون البرنامج الفرعي ٢ لا يتضمن أية عناصر جديدة. واعتبر البعض أن البرنامج الفرعي ٤ ينبغي أن يركز بقدر أكبر على بناء قدرات البلدان الأفريقية في مجال البحث والتطوير.

١٨٧ - وسُئل عن عدد البلدان التي انضمت إلى مناطق التجارة الحرة المشار إليها في مؤشر الإنجاز (أ) '١' من البرنامج الفرعي ٥. ورأى البعض أن البرنامج الفرعي لا يتضمن أي إشارة إلى التعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة الدولية. وطُرح سؤال آخر عن المراد بعبارة "التكامل المادي" الواردة في الهدف المحدد للبرنامج الفرعي. وأبدي رأي مفاده أن عبارة "والتخطيط والتحليل [الإثرائين] للحكومات الأفريقية وغيرها من الجهات الإثرائية الفاعلة المرتبطة بها" الواردة في الهدف المحدد للبرنامج الفرعي ٨، هي عبارة غامضة. وأبدي رأي آخر مفاده أن الفقرة ١٤-٣٦، التي تتضمن استراتيجية البرنامج الفرعي توحى بأن المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط أصبح أقل أهمية، وتدعو بالتالي إلى التساؤل متى قد يكون المعهد أصبح أقل أهمية. وفي المقابل أثنى متكلم آخر على استراتيجية العمل الجديدة التي ينتهجها المعهد والتي تدخل في نطاق البرنامج الفرعي، بوصفها استراتيجية تسعى إلى ترسيخ دور المعهد كأداة رئيسية تستعين بها الحكومات الأفريقية في تنمية قدراتها.

١٨٨ - وأشيد بالدور الريادي الذي يضطلع به المركز الأفريقي للإحصاء في تنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي لبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا، وهو الإطار الذي يندرج ضمن البرنامج الفرعي ٩. وشُدّد على الحاجة إلى إقامة شراكات واسعة النطاق داخل

منظومة الأمم المتحدة ومع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، من قبيل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتجمع الساحل والصحراء، واتحاد المغرب العربي.

١٨٩ - وفيما بدا، من جهة أولى، أن الكيانات التابعة للأمم المتحدة التي تعمل في الميدان الإنمائي تقوم بالتنسيق فيما بينها، فقد أعرب من جهة أخرى عن القلق من أن التنسيق مع هياكل مفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لا يرقى، على ما يبدو، إلى المستوى المطلوب.

١٩٠ - وعلى الرغم من أن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وُضع قبل التطورات التي أفضت، خلال قمة الاتحاد الأفريقي الرابعة عشرة المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠١٠، إلى إنشاء وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كهيئة تقنية للاتحاد الأفريقي أُحلت محل أمانة الشراكة، فقد أوصى البعض بتوثيق التواصل مع ذلك الهيكل من أجل بلوغ المستوى الأمثل من التنسيق.

١٩١ - وأبدي رأي مفاده أن ما خطته أفريقيا من خطوات كبيرة للأخذ بزمام الأمور وتحمل المسؤولية من خلال خطة العمل الأفريقية وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، يضع على عاتق مختلف الجهات صاحبة المصلحة التزاما بمواءمة برامجها ومشاريعها الإنمائية مع الأهداف التي رسمتها أفريقيا لنفسها. وبالتالي يجب على تلك الجهات أن تتخذ تدابير التخطيط والتنسيق اللازمة وأن تكفل زيادة مواءمتها مع التدابير التي تتخذها البلدان الأفريقية. وبناء على ذلك، ينبغي أن تُراعى تلك التطورات في مختلف الأنشطة المتعلقة بالتنسيق.

١٩٢ - وطلبت إيضاحات فيما يتعلق بالسبل التي تنتهجها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمعالجة مسألة الهجرة، وبرنامج الهجرة في أفريقيا وتحدياتها.

الاستنتاجات والتوصيات

١٩٣ - حثت لجنة البرنامج والتنسيق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مواصلة دعمها لمفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالتها للتخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بغية مساعدة القارة على تحديد أولوياتها من خلال البرنامج العشري لبناء قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والتنسيق الإقليمي للدعم المقدم من الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (البرنامج ٩ من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/69 (Prog.9))؛ وخطة العمل الأفريقية التي يجري في

إطارها التنسيق لإعداد برنامج لتنمية أفريقيا وعرضه ليكون بمثابة أداة يستعين بها الدول الأعضاء والشركاء الدوليون كأداة للتخطيط العام والقطاعي على السواء.

١٩٤ - وأنت اللجنة على الدور الهام الذي تؤديه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال التنسيق مع المنظمات الإقليمية، وبخاصة مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، ومع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الوطنية والدول الأعضاء، ورحبت بالتركيز على الجهود الرامية إلى تحقيق الاتساق بين الأولويات العالمية والإقليمية، والأهداف والأولويات المحددة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. كما رحبت بتركيز اللجنة على بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والاتفاقات الدولية من أجل تعزيز التنمية في القارة.

١٩٥ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي المتعلق بالبرنامج ١٤، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الإطار الاستراتيجي المقترح، مع مراعاة التغييرات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١٤-٣

تُحذف لفظة "تكرر".

البرنامج ١٥

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

١٩٦ - نظرت اللجنة في جلستها ١٤ المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠ في البرنامج ١٥، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6 (Prog.15)).

١٩٧ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الاستفسارات المطروحة في أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

١٩٨ - أُعرب عن التقدير والتأييد للبرنامج ولعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وأُعرب كذلك عن التقدير للدعم الذي تقدمه اللجنة لإجراء تحليل

استراتيجي شامل، وتحديد السياسات الملائمة، والاستفادة من التعاون التقني في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستدامة البيئية واتخاذ المنطقة موقفاً موحدًا إزاء القضايا العالمية.

١٩٩ - وأشير إلى أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ منطقة حيوية تتميز بتنوع متزايد، وتواجه تغيرات وتحديات بسبب الفقر والأزمة البيئية وزيادة حدة عدم المساواة والتهميش. وأشير أيضاً إلى أن هذه المنطقة هي أكبر منطقة مشمولة بولاية إحدى لجان الأمم المتحدة الإقليمية؛ فهي تضم ٦٠ في المائة من سكان العالم. وعليه فإن اللجنة تواجه تحديات هائلة. وبالإضافة إلى ذلك، تتميز بلدان المنطقة بأعداد كبيرة من السكان ومستويات دخل متفاوتة، بالإضافة إلى أزميتي الغذاء والوقود، والمشاكل الاجتماعية، من قبيل التوسع الحضري وارتفاع عدد السكان والشيخوخة والتغير السريع في هياكل دعم الأسرة. وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أنه كان على البرنامج الإشارة في هذا السياق ليس لأزميتي الغذاء والوقود فحسب، وإنما إلى أزمة الطاقة أيضاً.

٢٠٠ - وقيل إن تعزيز دور اللجنة ذو أهمية بالنسبة لدول المنطقة لأنها تساعد على تعزيز التنمية الإقليمية. وفي ذلك الصدد، تم التشديد على ضرورة زيادة دور اللجنة في ضوء الأهمية البالغة التي يكتسيها عملها في تطوير التعاون الإقليمي ودون الإقليمي.

٢٠١ - وأعرب أيضاً عن التأييد لإطار الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ الاستراتيجي، الذي استعرضته واعتمده اللجنة في دورتها ٦٦ المنعقدة في أيار/مايو ٢٠١٠. ولوحظ كذلك ضرورة التركيز في أعمال اللجنة على التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، وبخاصة في مجالات النقل والبيئة ومكافحة الكوارث الطبيعية.

٢٠٢ - ولوحظ أن حالة الاقتصاد العالمي والأزمة المالية الراهنة من القضايا الهامة التي لها تأثير كبير في بلدان المنطقة. وفي ذلك الصدد، طُلبت توضيحات بشأن الطريقة التي تعتمزم اللجنة معاملة تلك القضايا بها في سياق ولايتها.

٢٠٣ - وأعرب عن التأييد لعمل اللجنة في تطوير التعاون في مجالات الطاقة وكفاءتها وحفظها وتطوير التكنولوجيا لأغراض بيئية. وتم التشجيع على مزيد من التعاون بين اللجنة والمنظمات التي تعنى بإدارة موارد المياه في إطار ولاية مناسبة.

٢٠٤ - وفي سياق التوجه العام للبرنامج، طُلب تقديم توضيحات بشأن توطيد الأسس الاجتماعية لمجتمعات مندجة وقادرة على الصمود أمام المخاطر؛ والنظام المستخدم في رفع بلد ما من قائمة أقل البلدان نمواً؛ والإشارة إلى البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك المعايير المستعملة لتحديد تلك الاحتياجات وإلى أي مدى سوف يعالجها البرنامج بهدف

التشجيع على الاندماج؛ والمفهوم الخاص بنهج متعدد القطاعات والتخصصات يكون أكثر توازنا إزاء صنع القرارات ووضع البرامج المتعلقة بالتنمية.

٢٠٥ - وبالإشارة إلى الاتساق الإقليمي على نطاق المنظومة، أُعرب عن الاعتقاد بأنه رغم كون "توحيد الأداء" سياسة متبعة داخل الأمانة العامة بهدف تحسين الكفاءة في تقديم الخدمات، فإن مفهوم الاتساق على نطاق المنظومة لا يزال قيد نظر الجمعية العامة. لذلك، طُلبت توضيحات بشأن إدراجه في التوجه العام للبرنامج.

٢٠٦ - وأُعرب عن رأي مفاده أنه بالنظر لأهمية التجارة والاستثمار، ربما تكون هناك حاجة لتسليط الضوء على المجالات والأنشطة المخصصة لكل من هذين المجالين في إطار البرنامج الفرعي ٢. وعلى الرغم من اعتبار قضية الاستثمار عنصرا هاما من هذا البرنامج، فلا يُولى لها أي اهتمام خاص ضمن هذا البرنامج الفرعي.

٢٠٧ - وطلب تقديم توضيح بشأن مفهوم "زيادة القدرات" ودور نقل التكنولوجيا الزراعية في عالم من الابتكارات العلمية في إطار البرنامج الفرعي ٢. واعترف بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المنطقة.

٢٠٨ - وأُعرب عن رأي مفاده أن البرنامج الفرعي ٣ يحتوي على العناصر الرئيسية لإقامة هياكل أساسية متكاملة ومتعددة الوسائط للنقل، بما في ذلك شبكات السكك الحديدية العابرة لآسيا والطرق الرئيسية الآسيوية، وأشار إلى أن منتدى وزراء النقل في البلدان الآسيوية اتخذ قرارا مهما بشأن التوصل إلى اتفاقات حكومية دولية جديدة لتطوير الموانئ الجافة في آسيا والمحيط الهادئ. وذكر أيضا أن البرنامج الفرعي سوف يدعم إنشاء شبكات السكك الحديدية والطرق الفرعية في آسيا للنقل متعدد الوسائط سعيا لتحقيق تأثير إيجابي على حجم التجارة الإقليمية وبالتالي مساعدة اقتصادات البلدان غير الساحلية في المنطقة. وأوصي أيضا بإضافة عبارة "في مجال النقل" في نهاية مؤشر الإنجاز (ب) '٢' من هذا البرنامج الفرعي. وبالإضافة إلى ذلك، أُعرب عن التأييد في سياق هذا البرنامج الفرعي لخطة عمل العقد للسلامة على الطرق عالميا بموجب قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٥٥.

٢٠٩ - وأوصي بتقسيم الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز في إطار البرنامج الفرعي ٤، لأنها بالغة الطول، ووضع الإنجاز المتوقع (ج) قبل الإنجاز المتوقع (ب) توخيا للوضوح. وأُعرب عن رأي مفاده أن البيئة أمر بالغ الأهمية في تنمية البلدان ولذلك ينبغي التأكيد على اتباع نهج متوازن، بما في ذلك تعزيز نهج النمو الأخضر بمبادرات أخرى لدعم التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، أُشير، في سياق هذا البرنامج الفرعي، إلى اتخاذ قرار اللجنة ٦١/٩ بشأن

المؤتمر الوزاري الخامس المعني بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ، الذي دعا أعضاء اللجنة إلى تنفيذ توصية المؤتمر على أساس مختلف النماذج والبدائل.

٢١٠ - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥، أُشير إلى أن الهدف من البرنامج هو تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين التصدي للكوارث الوطنية. ومع ذلك، فإن عنوان البرنامج الفرعي ليس شاملاً لأنه ينبغي أن يعكس استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين التصدي للكوارث الوطنية. وطلبت توضيحات بشأن إدراج إشارات إلى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في الإنجاز المتوقع (د) ومؤشر الإنجاز (د) '١' وأهميتها في إطار هذا البرنامج الفرعي. وطلبت توضيحات أيضاً بشأن الاتساق بين الإنجاز المتوقع (ب) ومؤشر الإنجاز المقابل له (ب) في إطار البرنامج الفرعي.

٢١١ - وأعرب عن الأسف لعدم وضوح محتويات البرنامج الفرعي ٧، الإحصاءات. وأشير إلى أن الهدف من البرنامج الفرعي هو تحسين استخدام الإحصاءات لاتخاذ القرارات بالاستناد إلى الأدلة، وطلب توضيح أهمية الإنجاز المتوقع (أ) في إطار البرنامج الفرعي. وقيل أيضاً إن نصي الإنجازين المتوقعين (ج) و (د) متشابهان للغاية وطلب توضيح الفرق بينهما.

٢١٢ - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٨، أُشير إلى أن عمل اللجنة من أجل دعم الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية يتضح من خلال استضافة المؤتمر الوزاري السادس المعني بالبيئة والتنمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في أستانا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وأن الدول الأعضاء استخدمت المناقشات التي جرت بشأن الاستثمارات والنظم الوطنية والدعم الاقتصادي لوضع سياساتها الوطنية.

٢١٣ - وأعرب عن التأييد لعمل اللجنة في دعم الأنشطة الإنمائية دون الإقليمية، وأشير إلى أن مكثي اللجنة دون الإقليميين لشمال آسيا ووسطها في ألماتي، بكازاخستان، سيصبحان جاهزين للعمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وتم التشديد على ضرورة تعزيز عمل هذين المكتبين، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا للتعاون والتنسيق دون الإقليميين في إطار المشاريع الدولية. ولوحظت أيضاً ضرورة تساوي مركز جميع المكاتب دون الإقليمية المنشأة حديثاً وتزويدها بالموارد اللازمة.

٢١٤ - وأعرب عن الأسف لعدم إدراج مفهوم التمويل من أجل التنمية ضمن برنامج اللجنة كما هو الحال في اللجان الإقليمية الأخرى، ولعدم التطرق لموضوع التمويل البالغ الصغر، دور المهاجرين وتحويلاتهم المالية. ولذا تم تشجيع اللجنة على إدراج المفهوم المذكور في إطار برنامج عمل اللجنة لفائدة بلدان المنطقة.

٢١٥ - وطلبت توضيحات بشأن تأثير الأزمة المالية الحالية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وكذلك الأسباب التي حثت باللجنة، على الرغم من معارضة جميع القوى الاقتصادية الكبرى في المنطقة، أن تقرر تركيز برنامج عملها في ثمانية برامج فرعية فقط، في حين أن لدى اللجان الإقليمية الأخرى عددا أكبر من هذه البرامج. فعلى سبيل المثال، لدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ١٠ برامج فرعية ولدى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ١٣ برنامجا.

٢١٦ - ورُحِبَ بالاتجاه السائد في المنطقة من حيث تعزيز أسس العمل الجماعي عن طريق التعاون المتعدد الأطراف، بوسائل منها كيانات مثل رابطة الدول المستقلة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية ومنظمة شانغهاي للتعاون، وشجعت الدول الأعضاء على المشاركة في الاجتماع العام الرفيع المستوى المقبل للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية بهدف مكافحة الجوع والمرض والفقر وتوفير المساعدات الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية.

٢١٧ - وطلبت إيضاحات بشأن شمول برنامج عمل اللجنة لقضايا الصحة وغيرها من أولويات الأهداف الإنمائية للألفية وكذلك مفاهيم الأمن الإيكولوجي والبيئة والتنمية وحالة تغير المناخ، وخصوصا باعتبار خطر تغير المناخ على الصعيد العالمي.

الاستنتاجات والتوصيات

٢١٨ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٥، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الإطار الاستراتيجي المقترح، مع مراعاة التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١٥-٢

في الجملة الثالثة، يستعاض عن كلمة "الوقود" بكلمة "الطاقة".

الفقرة ١٥-٤

في نهاية الجملة الأخيرة، تحذف عبارة "اللامركزية والمشاكل التي تتخطى الحدود" وتضاف جملة جديدة نصها كما يلي: "ومن الطرق الرئيسية لتنفيذ هذه الاستراتيجية توثيق عرى الاتصال بين دول المنطقة".

الفقرة ١٥-٥

تحذف الفقرة بكاملها.

الفقرة ١٥-٩

في الجملة الأولى، يستعاض عن عبارة "وتهدف البرامج الفرعية معا إلى" بعبارة "الهدف العام من البرامج هو".

الفقرة ١٥-١٠

يستعاض عن الجملة الثانية بما يلي: "ومن المقرر أن تقدم المكاتب دون الإقليمية، التي أنشئت لشرق وشمال شرق آسيا، وشمال ووسط آسيا، وجنوب وجنوب غرب آسيا، بالإضافة إلى مكتب معزز لمنطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية، مساعدة تقنية أفضل توجيهها وأكثر تعمقا وفقا لأولويات الدول الأعضاء في مناطقها دون الإقليمية على نحو أكثر توازنا".

الفقرة ١٥-١١

تحذف الفقرة بكاملها.

الفقرة ١٥-١٣

في الجملة الأولى، تدرج بعد عبارة "ووجودها ... ودون الإقليمي القوي" عبارة "الشبكة الواسعة أقامتها بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية المعنية".

البرنامج الفرعي ١

سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الشاملة
الاستراتيجية

الفقرة ١٥-١٤

في الجملة الثالثة، تضاف بعد عبارة "الوثيقة الختامية لمؤتمر الدوحة المعني بتمويل التنمية" عبارة "مدخلات ونتائج مختلف مؤتمرات القمة لمجموعة العشرين".

الفقرة ١٥-١٥

يستعاض عن الجملة الثانية بما يلي: "وسيتم التركيز بشكل خاص على الجهود الرامية إلى تشجيع المزيد من التكامل الإقليمي والمرونة من خلال تعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بسبل تقلل من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية داخل البلدان وفيما بينها، مع إيلاء الاهتمام الواجب للبعد الجنساني، وتعزيز موقف إقليمي منسق إزاء مختلف العمليات العالمية المتعلقة بقضايا وتحديات التنمية والمسائل المالية، بما فيها نتائج مؤتمرات قمة مجموعة العشرين، واستكشاف سبل مبتكرة لتعزيز التعاون وتحديد أوجه التآزر/التكامل الإقليمي في تعزيز الزراعة المستدامة والأمن الغذائي".

البرنامج الفرعي ٢

التجارة والاستثمار

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (د)، تدرج بعد كلمة "الإقليمية" عبارة "والعالمية".

مؤشرات الإنجاز

يعدل ترقيم مؤشر الإنجاز (أ) ليصبح (أ) ١٣، ويضاف مؤشر إنجاز جديد هو: " (أ) ٢٣ عدد الدول الأعضاء في اللجنة التي تنفذ التوصيات المعتمدة من قبل اللجنة في تصميم السياسات وتنفيذها".

في مؤشر الإنجاز (د)، تضاف بعد كلمة "آليات" عبارة "والمزيد من برامج التعاون".

الاستراتيجية

الفقرة ١٥-١٨

في الجملة الأولى، تضاف بعد عبارة "الحوار بشأن السياسات بين أصحاب المصلحة المتعددين" عبارة "مع المراعاة الواجبة للأبعاد الجنسانية".

البرنامج الفرعي ٣

النقل

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ج) ١٠، يستعاض عن عبارة "لتحسين اللوجستيات" بعبارة "لتحديد وإزالة الاختناقات في سلاسل لوجستيات النقل".

الاستراتيجية

الفقرة ١٥-٢٠

في الجملة الثانية، يستعاض عن عبارة "و ٢٤٤/٦٢" بعبارة "٢٤٤/٦٢" و ٢٥٥/٦٤". وفي نهاية الفقرة، تضاف الجملة الجديدة التالية: "ويستمد الاتجاه الرئيسي أيضا من المؤتمر الوزاري العالمي الأول للسلامة على الطرق، الذي عقد في موسكو يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، واجتماعات وزراء النقل التي تعقدها اللجنة".

الفقرة ١٥-٢١

يستعاض عن الفقرة بما يلي: "وسيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في اللجنة في عملها من أجل وضع رؤية قوامها نظام دولي كفؤ ومتكامل للنقل المتعدد الوسائط والخدمات اللوجستية يدعم تنمية المناطق الساحلية والمناطق الداخلية والبلدان غير الساحلية، من خلال أمور في جملتها إتاحة إمكانيات الاطلاع الفعلي على النظام وإمكانية الاتصال به، عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة".

الفقرة ١٥-٢٢

يستعاض عن الفقرة بما يلي: "وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، سيركز البرنامج الفرعي على مواصلة تطوير الطرق الرئيسية الآسيوية وشبكات السكك الحديدية العابرة لآسيا، فضلا عن تعزيز روابط النقل بين أوروبا وآسيا. وسيشمل ذلك العمل بوصفه أمانة للاتفاقات الحكومية الدولية بشأن هذه الشبكات والطرق الرئيسية، المودعة لدى الأمين العام. وسيساعد البرنامج الدول الأعضاء على تحديد احتياجات وأولويات الاستثمار في مجال النقل ومعالجة الاختناقات غير المادية، بما فيها القائمة عند المعابر الحدودية، وسوف يعمل من أجل وضع اتفاق حكومي دولي بشأن الموانئ الجافة التي تربط الهياكل الأساسية للنقل من طرق وسكك حديدية ومجاري مائية داخلية بالموانئ والمطارات. وسيتواصل أيضا وضع استراتيجيات لتعزيز الموانئ الجافة باعتبارها

من ركائز النمو الاقتصادي من خلال تحسين الكفاءة اللوجستية وتعزيز التجارة بين المناطق وداخل المنطقة الواحدة، وبالتالي خلق فرص العمل والحد من الفقر. وفي مجال السلامة على الطرق، سيساعد البرنامج الفرعي الدول الأعضاء على وضع أهداف السلامة على الطرق وغاياتها ومؤشراتها والعمل على تحقيقها عن طريق الربط الشبكي بين المنظمات الوطنية ودون الإقليمية، فضلا عن متابعة الطلبات المقدمة إلى اللجان الإقليمية التي تنشأ عنها ولايات عالمية“.

البرنامج الفرعي ٤

البيئة والتنمية

هدف المنظمة

يصح النص كما يلي: ”إدماج الاستدامة البيئية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التعاون الإقليمي بشأن البيئة والطاقة وإدارة موارد المياه فضلا عن التنمية الحضرية، بما في ذلك تطبيق نهج النمو الأخضر أو النمو الاقتصادي المستدام بيئيا، وغير ذلك من المبادرات الفعالة في مجال السياسة العامة من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في آسيا والمحيط الهادئ“.

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، يستعاض بعد عبارة ”الاستدامة البيئية في“ عن بقية النص بما يلي: ”التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك نهج النمو الأخضر وغيره من المبادرات الفعالة في مجال السياسة العامة، والتخطيط والإدارة الفعالان لتنمية الموارد الطبيعية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، من أجل الحد من الفقر والتنمية الشاملة والمستدامة في المناطق الحضرية والريفية“.

في الإنجاز المتوقع (ب)، يستعاض بعد عبارة ”بما في ذلك“ عن بقية النص بما يلي: ”تطبيق نهج النمو الأخضر وغيره من المبادرات الفعالة في مجال السياسة العامة، وتعزيز إمكانيات حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة وتحقيق أمنها، وتحسين إدارة المياه والتنمية الحضرية المستدامة“.

في الإنجاز المتوقع (ج)، يستعاض بعد عبارة ”بما في ذلك“ عن بقية النص بما يلي: ”تطبيق نهج النمو الأخضر، وكفاءة الموارد، والكفاءة في إدارة موارد الطاقة والمياه، وإقامة مدن إيكولوجية، وغيرها من المبادرات الفعالة في مجال السياسة العامة“.

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ)، يستعاض بعد عبارة "التنمية الاقتصادية والاجتماعية" عن بقية النص بما يلي: "بما في ذلك تطبيق نهج النمو الأخضر وغيره من المبادرات الفعالة في مجال السياسة العامة)، والتخطيط والإدارة الفعالان لتنمية الموارد الطبيعية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل الحد من الفقر والتنمية الشاملة والمستدامة في المناطق الحضرية والريفية".

في مؤشر الإنجاز (ب)، يستعاض بعد عبارة "بما في ذلك" عن بقية النص بما يلي: "تطبيق نهج النمو الأخضر وغيره من المبادرات الفعالة في مجال السياسة العامة، وتعزيز إمكانيات حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة وتحقيق أمنها، وتحسين إدارة موارد المياه وتعزيز التنمية الحضرية المستدامة".

في مؤشر الإنجاز (ج)، يستعاض بعد كلمة "تطبيق" عن بقية النص بما يلي: "نهج النمو الأخضر، وكفاءة الموارد، والكفاءة في إدارة موارد الطاقة والمياه، وإقامة مدن إيكولوجية، وغيرها من المبادرات الفعالة في مجال السياسة العامة".

الاستراتيجية

الفقرة ١٥-٢٤

في الجملة الأولى، يستعاض بعد كلمة "تطبيق" عن بقية النص بما يلي: "نهج النمو الأخضر وغيره من المبادرات الفعالة في مجال السياسة العامة، وتعزيز التعاون الإقليمي لزيادة إمكانيات حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة وتعزيز أمن الطاقة، والكفاءة في إدارة موارد الطاقة والمياه وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة".

الفقرة ١٥-٢٥

يستعاض عن الجملة الأولى بما يلي: "وسيقدم البرنامج الفرعي المساعدة إلى الدول الأعضاء في اللجنة لإدماج الاستدامة البيئية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تطبيق نهج النمو الأخضر وغيره من المبادرات الفعالة في مجال السياسة العامة، وتخطيط وإدارة تنمية الموارد الطبيعية على نحو يتسم بالكفاءة الإيكولوجية، بما فيها تنمية موارد الطاقة والمياه والتنمية الحضرية

المستدامة، عن طريق العمل بمثابة مركز للمعارف لبناء قدرات جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها المجتمع المدني، على الصُّعد الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية“.

في الفقرة الأخيرة، يستعاض عن عبارة ”على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي“ بعبارة ”على الصعيد الإقليمي“.

الفقرة ١٥-٢٦

في الجملة الأولى، تضاف بعد عبارة ”بما فيها“ عبارة ”نهج النمو الأخضر وغيره من المبادرات الفعالة في مجال السياسة العامة“.

في الجملة الثانية، تضاف بعد كلمة ”النهج“ عبارة ”والمبادرات“.

في الجملة الثالثة، تحذف بعد عبارة ”وعدم المساواة بين الجنسين“ كلمة ”توفير“ وتحل محلها كلمة ”تعزيز“، وتحذف عبارة ”وغيره من حالات عدم التيقن“.

البرنامج الفرعي ٥

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من أخطار الكوارث
هدف المنظمة

يستعاض عن النص الحالي بما يلي: ”تشجيع استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز التعاون الإقليمي لتحسين الحد من أخطار الكوارث والتصدي لها وكذلك لتحسين التصدي لما يرتبط بها من أخطار اجتماعية واقتصادية من أجل التنمية الشاملة والمستدامة في آسيا والمحيط الهادئ“.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن النص الحالي للإنجاز المتوقع (أ) بما يلي: ”تحسين قدرات واضعي السياسات على وضع سياسات واستراتيجيات متعلقة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الحد الفعال من أخطار الكوارث، مع مراعاة الأبعاد الجنسانية ذات الصلة، من أجل التنمية الشاملة والمستدامة في آسيا والمحيط الهادئ“.

يستعاض عن النص الحالي للإنجاز المتوقع (ب) بما يلي: "زيادة تبادل المعارف بين واضعي السياسات بشأن استراتيجيات وخيارات السياسات العامة الفعالة في ما يتعلق بموصولية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من أخطار الكوارث، بما فيها أخطار التكيف مع تغير المناخ".

يستعاض عن النص الحالي للإنجاز المتوقع (ج) بما يلي: "تعزيز آليات التعاون الإقليمي في مجالي الحد من أخطار الكوارث وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات".

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن النص الحالي لمؤشر الإنجاز (ب) بما يلي: "زيادة عدد الزائرين لموقع اللجنة الشبكي الذي يتضمن معلومات عن الاستراتيجيات وخيارات السياسات العامة التي تروج لها اللجنة فيما يتعلق بالحد من أخطار الكوارث، بما في ذلك أغراض التكيف مع تغير المناخ، وموصولية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات".

يستعاض عن النص الحالي لمؤشر الإنجاز (ج) بما يلي: "زيادة عدد الدول الأعضاء في اللجنة المشاركة في آليات التعاون الإقليمي التي تروج لها اللجنة والمخصصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك التطبيقات الفضائية، والحد من أخطار الكوارث".

الاستراتيجية

الفقرة ١٥-٢٧

في الجملة الأولى، تضاف بعد عبارة "شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من أخطار الكوارث" عبارة "بدعم من مركز التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في آسيا والمحيط الهادئ".

بعد الفقرة ١٥-٢٧، تضاف فقرة جديدة نصها كما يلي: "وسوف يواصل البرنامج الفرعي تعزيز التعاون والشراكات على الصعيد الإقليمي من أجل تحسين موصولية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع التركيز على تنسيق السياسات من أجل تطوير الهياكل الأساسية وبناء القدرات في هذا المجال. وتحقيقاً لهدف إقامة مجتمع معلومات محوره الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ، سيتم التشجيع على زيادة فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وتوسيع نطاق استخدامها لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة، لا سيما لدى أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان ذات الاحتياجات الخاصة. وسيستخدم البرنامج استراتيجية التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة والآليات الإقليمية القائمة لمعالجة موضوع موصولية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء القدرات في هذا المجال، وتزويد الدول الأعضاء بتحليلات عالية الجودة وتوصيات وخيارات في مجال السياسات العامة للتصدي للتحديات الناشئة في المنطقة وتعزيز الموصولية على المستوى الإقليمي. وسيواصل تكثيف الجهود المبذولة في إطار أنشطة بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ينظمها مركز التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في آسيا والمحيط الهادئ لفائدة واضعي السياسات والمسؤولين الحكوميين. ومن شأن بناء القدرات لدى أهم الجهات صاحبة المصلحة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يساعد على الاستخدام الأمثل للهيكل الأساسية وتطوير تطبيقات في هذا المجال من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية". يعدل ترقيم الفقرات اللاحقة.

الفقرة ١٥-٢٨

يستعاض عن الجملة الثالثة بما يلي: "وسيستفيد البرنامج الفرعي من المزية النسبية للجنة في إطار الآليات دون الإقليمية الحالية في ما يتعلق بالكوارث المتصلة بالأعاصير المدارية، وفي إطار برنامجه الإقليمي للتطبيقات الفضائية والشبكة المرتبطة به".

يستعاض عن الجملة الرابعة بما يلي: "وسيجري تعزيز آليات التعاون الإقليمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الحد من أخطار الكوارث، ونهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفرص إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص". وتحذف الجملتان الخامسة والسادسة.

تضاف فقرة جديدة تتكون من الجملة الأخيرة من الفقرة الحالية ١٥-٢٨، ويعدل ترقيم الفقرات اللاحقة.

البرنامج الفرعي ٦
التنمية الاجتماعية
الاستراتيجية

الفقرة ١٥-٢٩

في الجملة الثالثة، تضاف بعد عبارة "ونتيجة الإقليمية والعالمية" عبارة "وغير ذلك من قرارات اللجنة ذات الصلة بشأن التنمية الاجتماعية".

البرنامج الفرعي ٧
الإحصاءات

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، تضاف بعد عبارة "الذي أحرزه" عبارة "الخبراء الإحصائيون الرسميون".

في الإنجاز المتوقع (ج)، يستعاض عن عبارة "في منطقة اللجنة" بعبارة "في الدول الأعضاء في اللجنة على جمع و".

في الإنجاز المتوقع (د)، تضاف بعد عبارة "في منطقة اللجنة" عبارة "على جمع و".

الاستراتيجية

الفقرة ١٥-٣٣

في البند (د)، تضاف بعد عبارة "قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على" عبارة "جمع و".

يضاف البند الجديد (هـ) ونصه كالتالي: "تعزيز التعاون وتبادل المعلومات في مجال الإحصاءات على الصعيدين الإقليمي والأقليمي".

في الجملة الثانية، يستعاض عن عبارة "وخصوصاً في ما يتعلق بـ" بعبارة "في مجالات منها".

البرنامج الفرعي ٨

الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر ٢

الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في شرق وشمال شرق آسيا

هدف المنظمة

تخذف عبارة "في منطقة آسيا والمحيط الهادئ".

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، يستعاض بعد عبارة "التي تتناول" عن بقية النص بما يلي: "التنمية المستدامة، مع مراعاة نمج النمو الأخضر والكفاءة في استخدام الطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحد من أخطار الكوارث والتصدي لها، والحد من الفقر وتطوير الهياكل الأساسية".

العنصر ٣

الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في شمال آسيا وآسيا الوسطى

هدف المنظمة

تخذف عبارة "في منطقة آسيا والمحيط الهادئ".

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، يستعاض بعد عبارة "لتتناول" عن بقية النص بما يلي: "قضايا تيسير النقل والتجارة والمياه والطاقة والبيئة".

العنصر ٤

الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في جنوب وجنوب غرب آسيا

هدف المنظمة

تخذف عبارة "في منطقة آسيا والمحيط الهادئ".

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، يستعاض بعد عبارة "من أجل معالجة" عن بقية النص بما يلي: "الثغرات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتطوير الهياكل

الأساسية، وتيسير التجارة والنقل، والحد من أخطار الكوارث، وتحقيق الأمن في مجالي الطاقة والغذاء“.

العنصر ٥

الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في جنوب شرق آسيا
هدف المنظمة

تخذف عبارة ”في منطقة آسيا والمحيط الهادئ“.

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

بعد البند الأخير، تضاف القرارات التالية:

الحق في التنمية	١٧٢/٦٤
متابعة وتنفيذ توافق آراء موننتيري ونتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية) (البرامج الفرعية ١ و ٢ و ٤ و ٦)	١٩٣/٦٤
دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل	٢١٠/٦٤
تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٢١٢/٦٤
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر	٢١٤/٦٤
الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	٢٢٠/٦٤
التعاون فيما بين بلدان الجنوب	٢٢١/٦٤
نحو إقامة شراكات عالمية“	٢٢٣/٦٤

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

بعد البند الأخير، تضاف القرارات التالية:

- ١/٦٦ إعلان إنشيوين (جميع البرامج الفرعية)
٣/٦٦ تنفيذ وثيقة دكا الختامية عن برنامج عمل بروكسل
لصالح أقل البلدان نموا (جميع البرامج الفرعية)
١٥/٦٦ تعزيز مهمة التقييم في أمانة اللجنة (جميع البرامج
الفرعية)

البرنامج الفرعي ١

سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الشاملة

قرارات الجمعية العامة

بعد البند الأخير، يضاف القرار التالي:

- ١٩٠/٦٤ النظام المالي الدولي والتنمية

البرنامج الفرعي ٢

التجارة والاستثمار

قرارات الجمعية العامة

بعد البند الأخير، يضاف القرار التالي:

- ١٨٨/٦٤ التجارة الدولية والتنمية

البرنامج الفرعي ٣

النقل

قرارات الجمعية العامة

بعد البند الأخير، يضاف القرار التالي:

- ٢٥٥/٦٤ تحسين السلامة على الطرق في العالم

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

بعد البند الأخير، تضاف القرارات التالية:

- ٤/٦٦ تنفيذ إعلان بانكوك بشأن تطوير النقل في آسيا
- ٥/٦٦ تنفيذ إعلان جاكرتا بشأن شركات القطاعين العام والخاص لتنمية الهياكل الأساسية في آسيا والمحيط الهادئ
- ٦/٦٦ تحسين السلامة على الطرق في آسيا والمحيط الهادئ

البرنامج الفرعي ٤
البيئة والتنمية

قرارات الجمعية العامة

بعد البند الأخير، تضاف القرارات التالية:

- ١٩٨/٦٤ استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥
- ٢٠٦/٦٤ تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة
- ٢٠٧/٦٤ تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)
- ٢٣٦/٦٤ تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

البرنامج الفرعي ٥

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من أخطار الكوارث

قرارات الجمعية العامة

بعد البند الأخير، يضاف القرار التالي:

- ٢٥١/٦٤ التعاون الدولي لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

بعد البند الأخير، يضاف القراران التاليان:

- ٨/٦٦" استعراض مقترح إنشاء مركز آسيا والمحيط الهادئ لإدارة الكوارث، المعززة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الفضائية في جمهورية إيران الإسلامية
- ١٤/٦٦ استمرار مركز آسيا والمحيط الهادئ للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية"

البرنامج الفرعي ٦

التنمية الاجتماعية

قرارات الجمعية العامة

بعد البند الأخير، تضاف القرارات التالية:

- ١٣٠/٦٤" السياسات والبرامج المتصلة بالشباب
- ١٣١/٦٤ أعمال الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة
- ١٣٢/٦٤ متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة
- ١٣٣/٦٤ متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها
- ١٣٥/٦٤ تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين
- ١٣٧/٦٤ تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة
- ١٣٨/٦٤ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- ١٣٩/٦٤ العنف الموجه ضد العاملات المهاجرات
- ١٤٠/٦٤ تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

- ١٤١/٦٤ متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة
- ١٥٤/٦٤ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري
- ١٦٦/٦٤ حماية المهاجرين
- ٢١٦/٦٤ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)
- ٢١٧/٦٤ دور المرأة في التنمية

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

بعد البند الأخير، تضاف القرارات التالية:

- ٩/٦٦ تنفيذ منهاج عمل بيجين ونتائجه الإقليمية والعالمية تنفيذا تاما وفعالا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
- ١٠/٦٦ النداء الإقليمي من أجل العمل على تحقيق استفادة الجميع من خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية في آسيا والمحيط الهادئ
- ١١/٦٦ الأعمال التحضيرية الإقليمية للاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن الاستعراض النهائي لتنفيذ عقد آسيا والمحيط الهادئ للمعوقين، ٢٠٠٣-٢٠١٢
- ١٢/٦٦ مؤتمر السكان السادس لآسيا والمحيط الهادئ

البرنامج الفرعي ٨

الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

بعد البند الأخير، تضاف القرارات التالية:

استعراض السنوات الخمس لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	٢/٦٦
جدول أعمال المناطق الحضرية للمحيط الهادئ	٧/٦٦
تعزيز التعاون الإقليمي في شمال آسيا وآسيا الوسطى	١٣/٦٦

البرنامج ١٦

التنمية الاقتصادية في أوروبا

- ٢١٩ - نظرت اللجنة، في جلستها الثانية عشرة، المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في البرنامج ١٦، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الخطة البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6 (Prog. 16)).
- ٢٢٠ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وردّ على الاستفسارات التي أثّرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

- ٢٢١ - أعرب عن التأييد للتوجه العام الذي اتخذته البرنامج، ولا سيما فيما يتعلق بالأهداف التي تسعى اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى تحقيقها في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بما يتسق مع الأهداف والالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.
- ٢٢٢ - وأعرب عن التقدير لمختلف البرامج الفرعية والتعاون المستمر مع المنظمات والتجمّعات دون الإقليمية.
- ٢٢٣ - وأعرب عن التقدير أيضاً لمجال تركيز البرنامج الفرعي ١ ولا سيما القرار القاضي بعقد المؤتمر الوزاري السابع، تحت عنوان عملية تسخير البيئة من أجل أوروبا، في أستانا في عام ٢٠١١.
- ٢٢٤ - وأعرب عن التقدير كذلك لمجال تركيز البرنامج الفرعي ٢، بما في ذلك الأعمال المنجزة بشأن سبل النقل الرابطة بين أوروبا وآسيا، والسلامة على الطرق، والمشاريع الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة في مجال النقل.

٢٢٥ - وأُعرب عن التقدير لعمل البرنامج الفرعي ٤، ولا سيما في ما يتعلق بالابتكار والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وهو ما قد يكون مفيداً للمناطق الأخرى. وأُعرب عن رأي مفاده أن الإطار الاستراتيجي يمكن أن يعكس على نحو أفضل العناصر الرئيسية الموضوعية لهذا البرنامج الفرعي.

٢٢٦ - وأُعرب عن التقدير أيضاً للبرنامج الفرعي ٥ ودوره في إتاحة منبر للحوار بين المورد والمستهلك والتعاون المتعدد الأطراف في مجال كفاءة الطاقة على الصعيد العالمي وفي تعزيز كفاءة استخدام الطاقة، وذلك بالتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٢٧ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٦، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الإطار الاستراتيجي المقترح، رهناً بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١٦-٣

في نهاية الفقرة، وبعد كلمة "الأهداف"، تضاف الجملة الجديدة التالية: "وفي إطار السعي لتحقيق الأهداف المذكورة آنفاً، سيُولى الاعتبار الكافي للآثار المستمرة للأزمة الاقتصادية والمالية في المنطقة".

البرنامج الفرعي ٥

الطاقة المستدامة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في نهاية الإنجاز المتوقع (أ)، تُضاف عبارة "مع إيلاء اهتمام خاص لتشجيع استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة".

الاستراتيجية

الفقرة ١٦-٣٠

في الجملة الثالثة، وبعد عبارة "غاز الميثان الناجم عن مناجم الفحم"، تُضاف عبارة "وتشجيع استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة من خلال توفير المعلومات والدعم التقني والتوجيهي".

البرنامج ١٧

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٢٨ - نظرت اللجنة، في جلستها الثانية عشرة والثالثة عشرة المعقودتين في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في البرنامج ١٧، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6 (Prog. 17) و Corr.1).

٢٢٩ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج، ورد على الاستفسارات التي طُرحت في أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٢٣٠ - أُعرب عن التقدير والتأييد التام للبرنامج ١٧ وجميع البرامج الفرعية، وأُشيد بإدراج موضوع التعاون في ما بين بلدان الجنوب فيه.

٢٣١ - وأُعرب عن رأي مفاده أن على البرنامج أن يضاعف جهوده الرامية إلى سد الفجوة بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والنهوض بتحقيق النمو الاقتصادي لبلوغ الأهداف المحددة في المجالات الاجتماعية.

٢٣٢ - وطلبت توضيحات بشأن تعريف الأزمات المالية وتنسيق أنشطة اللجنة مع المنسق المقيم حسب ما ذكر في التوجه العام.

٢٣٣ - وأُعرب عن القلق إزاء جهود التكامل في ما يتعلق بالتنسيق الإقليمي على المستوى القطري بوجه خاص، نظراً لعدم وجود توافق في الآراء بهذا الشأن. وبما أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن يعم جميع البلدان، فلا بد أن يشمل الإطار الاستراتيجي البلدان المثقلة بالديون بالإضافة إلى البلدان المتوسطة الدخل.

٢٣٤ - وفي ما يتعلق بمؤشرات الإنجاز، أُعرب عن الاعتقاد بأن معظمها يعكس الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء وليس الأمانة العامة. وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للإنجازات التي تتحقق في مجالات من قبيل التعاون التقني والتدريب والمشورة التقنية والتشاور. علاوة على ذلك، فإن تلك المؤشرات غامضة للغاية: على سبيل المثال، فإن العدد المتزايد من جهات صنع القرار والمؤسسات التي تستخدم توصيات اللجنة لا يعكس مستوى الأداء الذي حقته تلك البلدان، ولم يتم تحديد معدل نمو اقتصادي أو معدل تضخم على المستوى القطري يمكن اعتباره مؤشر نجاح.

٢٣٥ - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١، طُلبت توضيحات بشأن معنى عبارة "نظام تجاري مفتوح وقائم على القواعد"، بشأن خطة اللجنة لمعالجة موضوع آليات الإنذار المبكر بالتدابير الحمائية بين الشركاء التجاريين وحول كيفية تعميم الفائدة على جميع الدول الأعضاء بالتساوي وتفادي التمييز في جهود اللجنة للتنسيق مع المؤسسات والمنظمات المالية لأنها ليست ممثلة من طرف نفس الجهة في المنطقة.

٢٣٦ - وأُعرب عن التأييد لاستحداث البرنامج الفرعي الجديد ٤، وأُشيد بتنفيذه في حدود الموارد المتاحة. وتم تأكيد أهمية هذا البرنامج الفرعي، وخاصة في تعزيز قدرة واضعي السياسات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والجهات المعنية الأخرى على إعادة تشكيل البنيان المالي العالمي والإقليمي، وخفض تكاليف التنمية وزيادة فرص الحصول على الموارد الدولية. وطُلبت توضيحات بشأن إعادة توزيع الموارد لتمويل هذا البرنامج الفرعي، والبرامج التي ستتأثر بذلك تحديداً.

٢٣٧ - وأُعرب عن التقدير للبرنامج الفرعي ٥، لا سيما في ما يتعلق بمسألة الحد من الفقر بالنظر إلى أهميتها بالنسبة للدول الأعضاء.

٢٣٨ - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٦، طُلبت توضيحات بشأن المساواة بين الجنسين والنهوض بحقوق المرأة في إطار مؤشر الإنجاز (أ) '١' وعدد بلدان المنطقة التي تقوم بقياس مؤشر الإنجاز (ب) '١'. وقيل أيضاً إنه على اللجنة أن تعمل بشكل وثيق مع مكاتب شؤون المرأة الوطنية على الصعيد القطري لتنسيق ومواءمة برامج عملها، وأن يتم تعزيز استخدام المؤشرات الجنسانية بالتنسيق مع الدول الأعضاء للاتفاق حول المؤشرات اللازم استخدامها باعتبار ما قد يحدث من اختلاف معانيها من بلد لآخر. وأُعرب عن القلق إزاء مؤشر الإنجاز (أ) '١' لأن بعض المؤشرات ربما لم تحظ بقبول تام من قبل جميع بلدان المنطقة.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٣٩ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٧، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الإطار الاستراتيجي المقترح، مع مراعاة التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١٧-٦

بعد الجملة الأولى، تضاف جملة جديدة نصها كالتالي: "وستتطلب الاستراتيجية زيادة في مستوى الأنشطة المضطلع بها في مجالات التحليل ووضع المعايير والدعوة، وكذلك في مجال التعاون التقني والدعم المقدم للدول الأعضاء في جميع المجالات المواضيعية التي يشملها البرنامج".

الفقرة ١٧-١٠

في نهاية الجملة الرابعة، تحذف عبارة "من أجل تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة".

البرنامج الفرعي ١

الصلوات مع الاقتصاد العالمي والتكامل والتعاون الإقليميان
الاستراتيجية

الفقرة ١٧-١٣

في الجملة الأولى، يستعاض عن عبارة "بزيادة تطوير نظام تجاري مفتوح" وعبارة "بوضع نظام تجاري"، وتضاف عبارة "ويمكن التنبؤ به" بعد عبارة "قائم على القواعد".

البرنامج الفرعي ٥

التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية
الاستراتيجية

الفقرة ١٧-٣٥

في الجملة الأولى، تضاف عبارة "الإقليمية و" بعد عبارة "متابعة نتائج المؤتمرات"؛ وتضاف عبارة "بما فيها المؤتمرات" بعد عبارة "ومؤتمرات القمة".

البرنامج الفرعي ٦

تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية

هدف المنظمة

تضاف العبارة التالية في نهاية الجملة "من أجل تحسين الظروف المعيشية للمرأة وحقوق الإنسان المكفولة لها".

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ) ١٣، تضاف عبارة "بالاتفاق مع الدول الأعضاء" بعد عبارة "المؤشرات الإضافية التي اقترحتها اللجنة".

الاستراتيجية

الفقرة ١٧-٣٧

في نهاية الجملة الثانية، تضاف عبارة "مع مراعاة وجهة نظر الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة".

الفقرة ١٧-٤٠

بعد عبارة "(و) إنتاج مؤشرات جنسانية"، تضاف عبارة "بالتشاور مع الدول الأعضاء".

البرنامج الفرعي ٧

السكان والتنمية

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ) ١٣، يستعاض عن عبارة "يولدها البرنامج الفرعي" بعبارة "تولدها اللجنة".

الاستراتيجية

الفقرة ١٧-٤٥

في الجملة الأخيرة، تضاف عبارة "للتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وكذلك للمواضيع" بعد عبارة "وسيولى اهتمام خاص للمواضيع".

البرنامج الفرعي ٨

التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية
الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (ب)، تضاف في نهاية الفقرة عبارة "وتعزيز قدرة البلدان على تنفيذ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية".

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر إنجاز (ب) "٢" نصه كالتالي: "زيادة عدد البلدان التي تتبنى سياسات وتدابير لتنفيذ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية".

البرنامج الفرعي ١١

الإحصاءات

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ) "١"، تضاف في نهاية الجملة عبارة "بعد تلقي الدعم التقني اللازم من اللجنة".

في مؤشر الإنجاز (أ) "٢"، تضاف عبارة "بعد تلقي الدعم التقني اللازم من اللجنة".

البرنامج الفرعي ١٢

الأنشطة دون الإقليمية في المكسيك وأمريكا الوسطى
الاستراتيجية

الفقرة ١٧-٧٠

في نهاية هذه الفقرة، تحذف عبارة "لا سيما ما يتصل منها بالقضاء على الفقر المدقع، وعلى الجوع، والنهوض بالمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وكفالة الاستدامة البيئية، وبناء شراكة عالمية من أجل التنمية".

الفقرة ١٧-٧١

في نهاية الفقرة، تحذف عبارة "بما في ذلك من خلال التقييم القطري المشترك وعملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتنفيذ مشاريع مشتركة".

البرنامج ١٨

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

٢٤٠ - نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة عشرة، المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في البرنامج ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6 (Prog.18)).

٢٤١ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج، ورد على الاستفسارات التي أثيرت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٢٤٢ - أعرب عن رأي مفاده أن هناك قرارين اتخذتهما في الآونة الأخيرة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا قد يكون لهما أثر على الإطار الاستراتيجي المقترح. وعلاوة على ذلك، أعرب عن رأي مفاده أن هدف البرنامج الفرعي ٧ لم يتضمن تركيزا على الناس مثلما كان الحال عليه في الإطار الاستراتيجي المعتمد للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٢٤٣ - وطُلبت توضيحات بشأن الأسباب التي جعلت تركيز البرنامج يقتصر على أربعة مجالات ذات أولوية إقليمية وثلاث مسائل جامعة لم تشمل التمويل لأغراض التنمية كما كان الحال عليه في البرنامجين ١٤ و ١٧.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٤٤ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن توافق على السرد البرنامجي للبرنامج ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، من الإطار الاستراتيجي المقترح، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ٢

السياسات الاجتماعية المتكاملة

ينقح عنوان البرنامج الفرعي حيثما ورد ليصبح: "التنمية الاجتماعية".

البرنامج الفرعي ٤

تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يضاف إنجاز متوقع جديد (ج)، نصه كالتالي:

"(ج) تعزيز القدرة الوطنية والإقليمية في مجالات العلم والتكنولوجيا

والابتكار من أجل تحقيق التنمية المستدامة".

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر إنجاز (ج) "١" جديد، نصه كالتالي:

"(ج) "١" ازدياد عدد البلدان الأعضاء التي تسخر نقل التكنولوجيا

على نحو فعال لأغراض التنمية الاجتماعية - الاقتصادية".

يضاف مؤشر إنجاز (ج) "٢" جديد، نصه كالتالي:

"(ج) "٢" ازدياد عدد البلدان الأعضاء التي تعتمد سياسات

واستراتيجيات وطنية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار".

البرنامج الفرعي ٧

تخفيف حدة التزاعات والتنمية

هدف المنظمة

تضاف عبارة "الناس و" بعد عبارة "وآثارها الجانبية على".

البرنامج ١٩

حقوق الإنسان

٢٤٥ - في الجلسة السادسة عشرة للجنة، المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠، نظرت اللجنة في البرنامج ١٩، حقوق الإنسان، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6 (Prog.19)).

٢٤٦ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج، وردّ على الاستفسارات التي أثيرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٢٤٧ - أعرب عن التأييد للخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين للبرنامج ١٩ للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وأعرب أيضا عن التأييد للجهود التي تبذلها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أجل تفعيل القرارات المتخذة في إطار الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان.

٢٤٨ - وأعرب عن التقدير لتحسن الملحوظ في الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين. وأبدت عدة آراء مفادها أن الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ مماثلة للخطة البرنامجية لفترة السنتين المعتمدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ باستثناء التغييرات التي أدخلت استجابة لولايات جديدة. وأبدي أيضا رأي مفاده أن اللجنة ينبغي أن تحري استعراضا كاملا للبرنامج وأن تقدم توصيات بشأنه، وأنه ينبغي تلافي تكرار الممارسة المتبعة في الفترات السابقة والمتمثلة في إحالة البرنامج إلى اللجنة الثالثة بغرض استعراضه واتخاذ إجراء بشأنه. وأبدي رأي مفاده أن البلدان النامية تواجه أزمة مالية ناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية، وأن الخطة البرنامجية لفترة السنتين، ومن ثم أعمال المفوضية، تشكل وسيلة فعالة لتعزيز حقوق الإنسان. وأبدت آراء تؤكد على ضرورة النهوض بجهود الدعوة إلى إقامة حوار بشأن حقوق الإنسان، مع التركيز على الاحترام والتسامح إزاء الآخرين، وتعزيز حقوق الإنسان، وبناء القدرات في مسائل حقوق الإنسان، وزيادة المعرفة والتوعية بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وبالأعمال التي تقوم بها جميع الهيئات المنشأة بمعاهدات.

٢٤٩ - وأبدي رأي مفاده أن الخطة لا تتضمن أي إشارة إلى تدابير عملية تتخذها المفوضية لمعالجة المسائل المتعلقة بالتوزيع الجغرافي العادل في تكوين ملاك موظفي المفوضية.

٢٥٠ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١، أُثير استفسار بشأن عمل المفوضية في مجال النهوض بالحق في التنمية (الجزء باء من الإطار المنطقي تحت البرنامج الفرعي)، وبالنظر إلى الحالة الاقتصادية الراهنة، عما إذا كان من المهم تعزيز التحسينات في البرنامج المتعلق بالحق في التنمية. وأبدي رأي مفاده أن البرنامج الفرعي ١ لا يتضمن أي إشارة صريحة إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان الاستعراضي (انظر الوثيقة A/CONF.211/8، الفصل الأول). وأبدي رأي آخر مفاده أن هذا المؤتمر يعدُّ مؤتمراً أساسياً، وبالتالي فإن جميع مواضيع مكافحة العنصرية تحظى بدعم كامل. إلا أنه أبدي رأي آخر مفاده أنه ما زال هناك قلق بشأن تركيز مؤتمر ديربان الاستعراضي، ومتابعة المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان (انظر الوثيقة A/CONF.189/12 و Corr.1، الفصل الأول). وأبدي رأي مفاده أن مؤشر الإنجاز (ب) في إطار الجزء باء، الحق في التنمية، من البرنامج الفرعي ١، غير واضح وطويل للغاية، وأنه ينبغي أن ينقسم إلى جزأين. وأثيرت تساؤلات بشأن الطريقة التي تتمكن بها المفوضية من قياس زيادة المعرفة بمسألة إعمال الحق في التنمية والتوعية بها وفهمها. وأبدي رأي مفاده أن عنوان الجزء جيم، البحث والتحليل، من البرنامج الفرعي ١، لا يعرف بشكل كامل هدف البرامج الفرعية وأن الفقرة ١٩-١١ في الاستراتيجية تبدو أوسع نطاقاً بكثير. ورغم الإعراب عن دعم البرنامج الفرعي ١، أبدي رأي مفاده أنه ينبغي إضافة مؤشري إنجاز جديدين بشأن العمل الميداني الذي تضطلع به المفوضية وعملها المتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان للفتنات للضعيفة.

٢٥١ - وطُرح سؤال بشأن ما ستقوم به المفوضية لتجنب الازدواجية في تنفيذ برنامج عمل البرنامج الفرعي ٢.

٢٥٢ - واستُفسر عن معنى استراتيجية تزويد أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني بالمشورة القانونية في مجال حقوق الإنسان، الواردة في الفقرة ١٩-١٣ (ج) من الاستراتيجية المحددة في إطار البرنامج الفرعي ٣. وأبدي رأي مفاده أن أجزاء من الإنجازات المتوقعة في إطار البرنامج الفرعي ٣ تبدو غير دقيقة إذ تتناول التغيرات السياسية في البلدان، وبالتالي، فإنها لا تقع ضمن نطاق عمل الأمانة العامة، الذي قد يُنظر إليه على أنه تدخّل في سيادة البلدان. وطُرح سؤال بشأن العمل الذي تضطلع به المفوضية فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة التي حددها مجلس حقوق الإنسان لكل من البلدان والمشار إليها في الفقرة ١٩-١٣ (هـ). وطُرح سؤال بشأن اختصاصات الصناديق الاستمائية المنشأة فيما يتعلق بعملية الاستعراض الدوري الشامل المشار إليها في الإنجاز المتوقع (ز) من الإطار المنطقي للبرنامج الفرعي ٣.

٢٥٣ - واستُفسر عن أهمية مؤشر الإنجاز (أ) '١' من البرنامج الفرعي ٤. واقترحت إمكانية تنقيحه لكي يعكس الدقة والحياد والتركيز في الوثائق المقدمة إلى المجلس للنظر فيها.

٢٥٤ - وطلب تفسير للإفادة الواردة في الفقرة ٧١٧ من تقرير أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/65/70) بأن الافتقار إلى موارد إضافية للاستجابة إلى تزايد الطلبات على خدمات المفوضية وتدخلها يمثل تحدياً مستمراً.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٥٥ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٩، حقوق الإنسان، من الإطار الاستراتيجي المقترح، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١٩-٦

يستعاض عن كلمة "الفني" بكلمة "الموحد" في بداية الجملة الأولى. وتحذف الجملة الأخيرة.

البرنامج الفرعي ١

مراعاة حقوق الإنسان والحق في التنمية والبحث والتحليل

ألف - تعميم مراعاة حقوق الإنسان

هدف المنظمة

تدرج كلمة "جميع" قبل عبارة "حقوق الإنسان" في كلا الموضعين. وتحذف عبارة "وبعدها الجنساني".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

الإنجاز المتوقع (أ)

تدرج كلمة "جميع" قبل عبارة "حقوق الإنسان".

لا ينطبق التعديل على النص العربي.

وتحذف عبارة "والبعد الجنساني".

ويستعاض عن عبارة "وأنشطتها المتعلقة بالتنمية" بعبارة "وأنشطتها في جميع المجالات من قبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

وفي الإنجاز المتوقع (ب)، يستعاض عن عبارة "إدماج حقوق الإنسان" بعبارة "إدماج جميع حقوق الإنسان".

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ)، تدرج كلمة "جميع" قبل عبارة "حقوق الإنسان" وتُحذف عبارة "والبعد الجنساني".

ويستعاض عن صيغة مؤشر الإنجاز (ب) بصيغة جديدة نصها " (ب) زيادة عدد الأنشطة والمشاريع التي تضطلع بها الأمم المتحدة وما تعده من وثائق تتعلق بالبرمجة القطرية المشتركة، بما فيها تلك التي توصل تعزيز إدماج حقوق الإنسان".

الاستراتيجية

الفقرة الفرعية ١٩-٩ (أ)

تدرج كلمة "جميع" قبل عبارة "حقوق الإنسان".

الفقرة الفرعية ١٩-٩ (ج)

تدرج كلمة "جميع" قبل عبارة "حقوق الإنسان".

باء - الحق في التنمية

الاستراتيجية

الفقرة الفرعية ١٩-١٠ (أ)

في نهاية الفقرة الفرعية ١٩-١٠ (أ)، تضاف عبارة "عن طريق التقييم والرصد المعززين والفعالين".

الفقرة الفرعية ١٩-١٠ (ب)

في نهاية الفقرة الفرعية ١٩-١٠ (ب)، تضاف عبارة "بوسائل منها تعزيز الدعم المقدم إلى الفريق العامل المعني بالحق في التنمية".

جيم - البحث والتحليل

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، يُحذف ما تبقى من الفقرة بعد كلمة "التمييز".
وفي نهاية الإنجاز المتوقع (ب)، تضاف عبارة "بما في ذلك الأشكال المعاصرة من العنصرية".

وفي الإنجاز المتوقع (ج)، تحذف عبارة "من منظور حقوق الإنسان".
وفي الإنجاز المتوقع (د)، يستعاض عن كلمة "تعزيز" بعبارة "النهوض بـ"، ويُستعاض عن عبارة "ومنها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك على الصعيد القطري" بعبارة "بما في ذلك على الصعيد القطري وبوسائل منها بناء القدرات والتعاون الدولي".

وفي الإنجاز المتوقع (هـ)، يستعاض عن عبارة "وغيرها من أصحاب المصلحة" بعبارة "والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حيثما وجدت"، والاستعاضة عن عبارة "آليات سيادة القانون والديمقراطية" بعبارة "سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية الوطنية".

مؤشرات الإنجاز

في نهاية مؤشر الإنجاز (ب)، تضاف عبارة "بما في ذلك الأشكال المعاصرة من العنصرية".

ويستعاض عن نص مؤشر الإنجاز (ج) بالنص التالي: "(ج) زيادة عدد الأنشطة المضطلع بها والتدابير المتخذة إسهاما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو فعال".

وفي مؤشر الإنجاز (د)، يستعاض عن عبارة "في مجال تعزيز" بعبارة "لزيادة تعزيز"، وتحذف عبارة "بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

وفي مؤشر الإنجاز (هـ)، يستعاض عن عبارة "آليات سيادة القانون والديمقراطية" بعبارة "سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية".

الاستراتيجية

الفقرة الفرعية ١٩-١١ (أ)

تُنقل عبارة "وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان" من موقعها الحالي لترد بعد عبارة "الخبرات على المستويين الموضوعي والمنهجي".
وبعد عبارة "مكافحة التمييز"، يحدف ما تبقى من الفقرة.

البرنامج الفرعي ٢

دعم الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان

هدف المنظمة

بعد عبارة "هيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان"، تدرج عبارة "وكفالة التقيد بالمبادئ التوجيهية للبرنامج".
ويستعاض عن عبارة "هيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان" بعبارة "الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان".

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن نص الإجاز المتوقع (أ) بالنص التالي: " (أ) حصول الهيئات المنشأة بمعاهدات على دعم كامل فيما تضطلع به من أعمال وما تتخذه من قرارات".

وفي الإجاز المتوقع (ج)، تحذف عبارة "بين الجهات الفاعلة الوطنية والدولية".

وفي الإجاز المتوقع (د)، تدرج كلمة "المعنيين" بعد عبارة "أصحاب المصلحة" وتحذف عبارة "بما في ذلك متابعة توصياتها".

مؤشرات الإجاز

يستعاض عن نص مؤشر الإجاز (ج) بالنص التالي: " (ج) زيادة النسبة المتوية للاستفادة من توصيات وقرارات الهيئات المنشأة بمعاهدات".

وفي مؤشر الإنجاز (د)، تدرج كلمة "المعنيين" بعد عبارة "أصحاب المصلحة" وتحذف عبارة "ويشمل ذلك متابعة توصيات الهيئات المنشأة بمعاهدات".

الاستراتيجية

الفقرة الفرعية ١٩-١٢ (ب)

في نهاية الفقرة الفرعية، تدرج عبارة "وفقا للمبادئ التوجيهية للبرنامج".

الفقرة الفرعية ١٩-١٢ (د)

تدرج عبارة "حيثما وجدت" بعد عبارة "المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان".

البرنامج الفرعي ٣

الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (د)، يستعاض عن عبارة "بما في ذلك على الصعيد الوطني" بعبارة "بما في ذلك على الصعيد الوطني بناء على طلب الدول".

وفي الإنجاز المتوقع (هـ)، يستعاض عن عبارة "بعثات الأمم المتحدة للسلام" بعبارة "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأنشطتها لبناء السلام"، وتضاف في نهاية الفقرة عبارة "وفقا للمبادئ التوجيهية للبرنامج" في نهاية الفقرة.

وفي الإنجاز المتوقع (و)، يستعاض عن عبارة "قدرة مفوضية حقوق الإنسان على المساهمة" بعبارة "دور مفوضية حقوق الإنسان في المساهمة".

وفي الإنجاز المتوقع (ز)، يستعاض عن عبارة "الصندوق الاستئماني ذي الصلة بهذه العملية" بعبارة "صندوق التبرعات للمساعدة المالية والتقنية من أجل تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل".

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (هـ)، يستعاض عن عبارة "بعثات الأمم المتحدة للسلام" بعبارة "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأنشطتها لبناء السلام".

ويستعاض عن نص مؤشر الإنجاز (و) بالنص التالي " (و) زيادة عدد الأنشطة التي تضطلع بها المفوضية إسهاما في إيجاد حل في غضون مهلة قصيرة للحالات التي يجري تحديدها للانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان".

وفي مؤشر الإنجاز (ز)، يستعاض عن عبارة "البلدان التي تلقت المساعدة، بناء على طلبها" بعبارة "برامج وأنشطة المساعدة المقدمة إلى البلدان بناء على طلبها".

الاستراتيجية

الفقرة الفرعية ١٩-١٣ (أ)

يستعاض عن عبارة "بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام" بعبارة "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأنشطتها لبناء السلام".
وفي نهاية الفقرة الفرعية، تضاف عبارة "وفقا للمبادئ التوجيهية للبرنامج".

الفقرة الفرعية ١٩-١٣ (ب)

يستعاض عن عبارة "بناء على طلب محدد من البلدان" بعبارة "بناء على طلب محدد من البلد المتضرر".

الفقرة الفرعية ١٩-١٣ (هـ)

تدرج كلمة "المواضيعية" قبل عبارة "التي حددها مجلس حقوق الإنسان لكل من البلدان".

البرنامج الفرعي ٤

دعم مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته

هدف المنظمة

يستعاض عن كلمة "الفني" بكلمة "المعزز" وتدرج بعد كلمة "المشورة" عبارة "مع كفاءة التقيد بالمبادئ التوجيهية للبرنامج".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن نص الإنجاز المتوقع (أ) بالنص التالي: ”(أ) تزويد مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته بالدعم والمشورة المعززين والتقنيين وبدعم ومشورة الخبراء على نحو سريع وفعال“.

ويستعاض عن نص الإنجاز المتوقع (ب) بالنص التالي ”تقديم الدعم الكامل إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك توفير المساعدة في الوقت المناسب وعلى نحو فعال، حسب الاقتضاء، للدول في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل“.

وفي الإنجاز المتوقع (ج)، تدرج عبارة ”الدعم لتحسين“ بعد كلمة ”تعزير“.

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن نص مؤشر الإنجاز (ب) بالنص التالي: ”(ب) زيادة عدد الأنشطة المضطلع بها في إطار التحضيرات الفعالة للاستعراض الدوري الشامل“.

ويستعاض عن نص مؤشر الإنجاز (ج) ’٢‘ بالنص التالي ”(ج) ’٢‘ زيادة عدد الردود والآراء التقييمية الواردة من الدول“.

الاستراتيجية

الفقرة ١٩-١٤

يستعاض عن الجملة الأولى بالنص التالي: ”تضطلع شعبة مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة في المفوضية بالمسؤولية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي“.

الفقرة الفرعية ١٩-١٤ (أ)

يستعاض عن كلمة ”الموضوعيين“ بكلمة ”المعززين“ وتدرج عبارة ”مع كفاءة التقييد بالمبادئ التوجيهية لهذا البرنامج“، بعد عبارة ”دعم الخبراء ومشورهم“.

الفقرة الفرعية ١٩-١٤ (ج)

تدرج في نهاية الفقرة عبارة ”وذلك وفقا للمبادئ التوجيهية للبرنامج“.

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

البرنامج الفرعي ٤

دعم مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته
قبل قرار الجمعية العامة ٦٣/٦١، يضاف القرار التالي:

”٢٦٦/٥٦ التنفيذ والمتابعة الشاملان للمؤتمر العالمي لمكافحة
العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل
بذلك من تعصب“

البرنامج ٢٠

توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين

٢٥٦ - نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة عشرة، المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠،
في البرنامج ٢٠، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين، من الإطار
الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6 (Prog. 20)).

٢٥٧ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وردّ على الاستفسارات التي أثّرت خلال نظر
اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٢٥٨ - جرى التأكيد على دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوصفها الكيان
الرئيسي للأمم المتحدة في مجال تعزيز توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة
للاجئين وغيرهم من الأشخاص موضع الاهتمام. وأُعرب عن تأييد وتقدير قويين لعمل
المفوضية، وخاصة في ما يتعلق بتعاونها مع الشركاء الآخرين ووضوح أهداف برنامجها.
وأُعرب عن الالتزام بدعم المفوضية في ما ستقوم به من أعمال في المستقبل.

٢٥٩ - وأُعرب عن الارتياح إزاء الطابع المتوازن لهذا البرنامج، كما أُعرب عن التقدير
لعمل المفوضية في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والعمل على إيجاد حلول دائمة للمشاكل
التي يواجهها اللاجئون وغيرهم من الأشخاص موضع الاهتمام.

- ٢٦٠ - وأُعرب عن رأي يروم منح القروض الصغرى كجزء من الحلول الدائمة للمشاكل التي يواجهها اللاجئين وغيرهم من الأشخاص موضع الاهتمام، وقُدّم اقتراح لإعادة ترتيب خطة البرنامج في أربعة برامج فرعية.
- ٢٦١ - وطُلبت توضيحات بشأن مصدر الولاية المتعلقة بنهج المجموعات لتعزيز استقلالية اللاجئين والاكتفاء الذاتي وتقسيم المسؤوليات في المناطق.
- ٢٦٢ - وأُعرب عن القلق لأن مؤشرات البرنامج لا تشمل الإدماج المحلي للاجئين وغيرهم من الأشخاص موضع الاهتمام في البلدان المتلقية.
- ٢٦٣ - وأُثيرت تساؤلات فيما يتعلق بالتخطيط لوقف المساعدات الإنسانية في بعض البلدان، وتوفير التمويل للنازحين، ونقص التمويل/فتور هممة الجهات المانحة، والقدرات المتعلقة بخطط الطوارئ، وتنفيذ سياسات الموارد البشرية فيما يتعلق بالتوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي.
- ٢٦٤ - وجرى الإقرار بالتعقيدات المرتبطة بعمل المفوضية. وأُعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي الاضطلاع بالأنشطة ذات الصلة بالمشردين داخلياً بموافقة الدول المعنية أو بناء على تعليمات من الأمين العام أو الهيئات المختصة في الأمم المتحدة.
- ٢٦٥ - وأُعرب عن القلق إزاء طريقة عرض البرنامج، التي تختلف عن سائر برامج الأمانة العامة. واقترح أن يُقسم هذا البرنامج، في فترة السنتين المقبلة ٢٠١٤-٢٠١٥، إلى أربع برامج فرعية تتوافق مع الأركان الأربعة المقترحة في مخطط الميزانية.

الاستنتاجات والتوصيات

- ٢٦٦ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٢٠، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين، من الإطار الاستراتيجي المقترح، رهناً بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٢٠-٧

- يُستعاض عن الفقرة الفرعية (د) بنص الفقرة ٢٠-٤ (د) من البرنامج ٢٠ من الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وهذا نصها:

”(د) كفالة مشاركة المفوضية مشاركة كاملة في استجابة الأمم المتحدة التعاونية المعززة لحالات التشرد الداخلي ودعمها لهذه الاستجابة بقيادتها وتنسيقها للمجالات التي أُنيطت بالمفوضية مسؤولية خاصة عنها وهي: الحماية وتوفير المأوى في حالات الطوارئ وإدارة وتنسيق المخيمات“.

مؤشرات الإنجاز

يُضاف مؤشر إنجاز جديد (و) ’٤‘ هذا نصه: ”٤‘ زيادة عدد برامج الإدماج المحلي الجديدة، وزيادة الدعم المقدم للبرامج الجارية“.

يُضاف مؤشر إنجاز جديد (و) ’٥‘ هذا نصه: ”٥‘ زيادة حركة الموارد المخصصة لمساعدة اللاجئين“.

البرنامج ٢١

اللاجئون الفلسطينيون

٢٦٧ - نظرت اللجنة، في جلستها الثالثة عشرة، المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في البرنامج ٢١، اللاجئون الفلسطينيون، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6 (Prog.21)).

٢٦٨ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج، ورد على الاستفسارات التي أثيرت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٢٦٩ - أعرب عن التقدير والتأييد للبرنامج.

٢٧٠ - وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي مواصلة التعاون وتقديم المساعدة للاجئين إلى حين تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) تنفيذًا تامًا. وأعرب أيضًا عن رأي مفاده أن ينبغي التصدي لأوجه العجز المزمّن في تمويل هذا البرنامج، وتحسين التنسيق فيما بين مختلف الوكالات والجهات المانحة والشراكات، في هذا الصدد.

٢٧١ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١، طُلبت توضيحات بشأن سبب ذكر المضادات الحيوية فحسب ضمن مؤشر الإنجاز (أ) وهل يغطي البرنامج أدوية أخرى من أدوية الوصفات الطبية. وطُلبت أيضًا توضيحات بشأن ما إذا كان معدل وفيات الرضع الوارد في مؤشر الإنجاز (ب) كافيًا لقياس الإنجاز. وأعرب عن رأي مفاده أنه من الممكن النظر في

إدراج مؤشر إنجاز أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً. وأُعرب أيضاً عن رأي مفاده أن من الممكن النظر بالأحرى في إدراج مؤشر انخفاض معدل وفيات الرضع.

٢٧٢ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، طُلبت توضيحات بشأن النسبة المئوية للفتيات الملتحقات بمرحلي التعليم الابتدائي والإعدادي، المذكورة في مؤشري الإنجاز (أ) '١' و'٢'. وطُلبت أيضاً توضيحات بشأن ما إذا كان هناك اختلاف في الأداء الأكاديمي للفتيات والفتيان.

٢٧٣ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، طُلبت توضيحات بشأن مدلول مؤشر الإنجاز (أ)، ونصه كالتالي: "ارتفاع نسبة أفقر الفقراء في شبكة الأمان الاجتماعي التابعة للأونروا".

الاستنتاجات والتوصيات

٢٧٤ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن توافق على السرد البرنامجي للبرنامج ٢١، اللاجئين الفلسطينيين، من الإطار الاستراتيجي المقترح، رهنا بإدخال التعديل التالي:

البرنامج الفرعي ٣

توفير مستوى معيشي لائق

مؤشرات الإنجاز

ينقح مؤشر الإنجاز (أ) ليصبح:

"(أ) ارتفاع النسبة المئوية لأفقر الفقراء من بين المستفيدين من شبكة الأمان الاجتماعي التابعة للأونروا".

البرنامج ٢٢

المساعدة الإنسانية

٢٧٥ - في جلستها الخامسة عشرة، المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠، نظرت اللجنة، في البرنامج ٢٢، المساعدة الإنسانية، من الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين (A/65/6 (Prog.22)).

٢٧٦ - وقام ممثل الأمين العام بعرض البرنامج وأجاب على الاستفسارات التي أثيرت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

- ٢٧٧ - أعرب عن التقدير والتأييد لعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.
- ٢٧٨ - وأعرب عن الأسف لعدم ورود أي إشارة في الإطار الاستراتيجي المقترح للسن والعجز وفقا للفقرة ١٦ من قرار الجمعية العامة ٧٦/٦٤.
- ٢٧٩ - وطُلبت توضيحات بشأن نظام المؤشرات الجنسانية والولاية التي يستند إليها هذا النظام؛ وعن المقصود من "استراتيجيات الاستفادة" بصيغتها المذكورة في مؤشر الإنجاز (ج) في إطار البرنامج الفرعي ١؛ وعن هوية "الشركاء الآخرين في مجال العمل الإنساني" المذكورين في البرنامج الفرعي ١، الإنجاز المتوقع (أ).
- ٢٨٠ - وطُلب أيضا توضيح بشأن مؤشر الإنجاز (ب) '١' في إطار البرنامج الفرعي ٢؛ وعن توفر فريق للاستجابة السريعة للتدخل في الأيام الأولى من حالة الطوارئ الإنسانية، وعن مستوى سداد التعهدات بتقديم تبرعات التي تقدمها الجهات المانحة.
- ٢٨١ - وطُلب أيضا توضيح سبب عدم ذكر العمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣ في الإطار الاستراتيجي المقترح.
- ٢٨٢ - وتم التأكيد على أهمية التنسيق المركزي في مجال تقديم المساعدات الإنسانية وأشير إلى أن هناك مشاكل في بعض الأحيان في الميدان فيما يتعلق بتخطيط وتوزيع المساعدات الإنسانية.
- ٢٨٣ - وأعرب عن الارتياح إزاء التقدم المحرز فيما يختص بتسليم المساعدات في الوقت المناسب وفي تنسيق المساعدة الإنسانية، وجرى التأكيد على الحاجة إلى مزيد من التحسينات.
- ٢٨٤ - وأعرب عن التقدير للجهود المبذولة الرامية إلى توسيع قاعدة المانحين ولفت الانتباه إلى حالات الطوارئ المنسية.
- ٢٨٥ - وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي إدراج المزيد من المعلومات بشأن التنسيق والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

الاستنتاجات والتوصيات

- ٢٨٦ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٢٢، المساعدة الإنسانية، من الإطار الاستراتيجي المقترح، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٢٢-٣

في الجملة الثالثة، يستعاض عن عبارة "ونظام المؤشرات الجنسانية لتتبع المخصصات المالية المتعلقة بالمسائل الجنسانية" بعبارة "، وتحليل المخصصات المالية المتصلة بالمسائل الجنسانية بصورة أفضل من أجل".

البرنامج الفرعي ١

السياسة العامة والتحليل

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، يستعاض عن عبارة "داخل منظومة الأمم المتحدة ومع شركاء آخرين في مجال العمل الإنساني لمواجهة الكوارث وحالات الطوارئ" بعبارة "مع المنظمات والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بالإضافة إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة".

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن نص مؤشر الإنجاز (ج) بالنص التالي:

"(ج) عدد المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية المدربين على تطبيق المبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية المدنيين".

الاستراتيجية

الفقرة ٢٢-٥

في بداية الجملة الأولى، يستعاض عن عبارة "مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية" بعبارة "فرع وضع السياسات والدراسات في نيويورك، وأمانة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في جنيف ونيويورك".

الفقرة ٢٢-٦

في بداية الجملة الأولى، يستعاض عن كلمة "المكتب" بعبارة "فرع وضع السياسات والدراسات في نيويورك، وأمانة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في جنيف ونيويورك".

في نهاية الجملة الأولى، تضاف عبارة ”، مع مراعاة الاحتياجات التي ينفرد بها السكان المتضررون، والاعتراف بأن إيلاء الاعتبار المناسب، لنوع الجنس والعمر والعجز من جملة أمور أخرى هو جزء من استجابة إنسانية شاملة وفعالة“.

في الجمل الثانية والرابعة والخامسة والسادسة والأخيرة، يستعاض عن كلمة ”المكتب“ بعبارة ”فرع وضع السياسات والدراسات في نيويورك، وأمانة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في جنيف ونيويورك“.

في الجملة الرابعة، تحذف عبارة ”باستخدام نظام المؤشرات الجنسانية في خطط العمل الإنسانية المشتركة“.

في الجملة السابعة، يستعاض عن عبارة ”سيساعد المكتب“ بعبارة ”ستساعد تلك البرامج والإجراءات“.

الفقرة ٢٢-٧

في الجملة الأولى، يستعاض عن كلمة ”المكتب“ بعبارة ”فرع وضع السياسات والدراسات في نيويورك، وأمانة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في جنيف ونيويورك“.

البرنامج الفرعي ٢

تنسيق العمل الإنساني والاستجابة في حالات الطوارئ
الاستراتيجية

الفقرة ٢٢-٩

في الجملة الأولى، يستعاض عن عبارة ”مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية“ بعبارة ”شعبة التنسيق والاستجابة، وأمانة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في نيويورك وفرع العلاقات الخارجية وحشد الدعم في جنيف“.

الفقرة ٢٢-١٠

في الجمل الأولى، والثانية والأخيرة، يستعاض عن كلمة ”المكتب“ بعبارة ”شعبة التنسيق والاستجابة، وأمانة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في نيويورك وفرع العلاقات الخارجية وحشد الدعم في جنيف“.

الفقرة ٢٢-١١

في الجمل الأولى والثانية والرابعة والسادسة والأخيرة، يستعاض عن كلمة "المكتب" بعبارة "شعبة التنسيق والاستجابة، وأمانة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في نيويورك وفرع العلاقات الخارجية وحشد الدعم في جنيف".

الفقرة ٢٢-١٢

في الجمل الأولى والثانية والأخيرة، يستعاض عن كلمة "المكتب" بعبارة "شعبة التنسيق والاستجابة، وأمانة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في نيويورك وفرع العلاقات الخارجية وحشد الدعم في جنيف".

في الجملة الثانية، يستعاض عن جملة جديدة نصها "مع مراعاة المناقشات الحكومية الدولية" بعبارة "وبالتنسيق مع السلطات الوطنية للدولة المتضررة، حسب الاقتضاء".

بعد الجملة الأخيرة، تضاف جملة جديدة نصها "كما ستعمل شعبة التنسيق والاستجابة، وأمانة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في نيويورك وفرع العلاقات الخارجية وحشد الدعم في جنيف أيضا على كفالة تلقي المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية توجيهاً بشأن المقررات التي اتخذت في المناقشات الحكومية الدولية التي عقدت في الأمم المتحدة".

البرنامج الفرعي ٣

الحد من الكوارث الطبيعية

الاستراتيجية

الفقرة ٢٢-١٤

في نهاية الجملة الأخيرة، تضاف عبارة "بالتزامن مع تركيز الأنشطة المضطلع بها مع المنظمتين المشاركتين، وهما: أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي".

البرنامج الفرعي ٥

المعلومات وأنشطة الدعوة فيما يتصل بحالات الطوارئ الإنسانية

الاستراتيجية

الفقرة ٢٢-٢٢

في الجملة الأولى، يستعاض عن عبارة "مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية" بعبارة "فرع خدمات الاتصالات والمعلومات".

الفقرة ٢٣-٢٢

في الجملتين الأولى والثانية، يستعاض عن كلمة "المكتب" بعبارة "فرع خدمات الاتصالات والمعلومات".

الفقرة ٢٤-٢٢

في الجملتين الثانية والخامسة، يستعاض عن كلمة "المكتب" بعبارة "فرع خدمات الاتصالات والمعلومات".

البرنامج ٢٣

الإعلام

٢٨٧ - نظرت اللجنة، في جلستها الثامنة، المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في البرنامج ٢٣، الإعلام، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6 (Prog. 23)).

٢٨٨ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الاستفسارات التي طرحت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٢٨٩ - أعرب عن تأييد عام لعمل البرنامج وبرامجه الفرعية الثلاثة. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن الوثيقة شاملة من حيث دور إدارة شؤون الإعلام وهدفها. وأشار كذلك إلى أن إدارة شؤون الإعلام، بصفتها صوت الأمم المتحدة، تضطلع بدور هام في تحقيق أكبر قدر من التأثير على الجمهور والوصول إلى الجمهور العالمي.

٢٩٠ - وطلب توضيح بشأن تحديد المؤتمرات العالمية ودعم القواعد الشعبية ومعايير اختيار المنظمات الخارجية لإقامة الشراكات. وطلب أيضا توضيح بشأن ما إذا كان هناك ازدواجية وتكرار في أنشطة البرامج الفرعية الثلاثة وعن الكيفية التي تركز بها الإدارة على المسائل الرئيسية بخلاف المواضيع ذات الأولوية مهتدياً بإعلان الألفية. وطلب أيضاً إلى الإدارة أن تبرز التحديات الرئيسية التي واجهتها أثناء تنفيذ برامجها. وطلب من الإدارة أيضا إلقاء الضوء على التحديات الرئيسية التي تواجهها أثناء تنفيذ برامجها.

٢٩١ - وأعرب عن تأييد قوي لتعددية اللغات الرسمية والمحلية، وجرى التأكيد على ضرورة معاملة جميع اللغات الرسمية الست على قدم المساواة. وفيما يخص توافر المعلومات في البلدان النامية، كان الرأي السائد أن تدرك الإدارة التباين الشاسع بين البلدان والمناطق. وجرى التركيز على أهمية إيجاد وسائل مختلفة لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية. وطلب أيضا استمرار الاتصال الداخلي عن طريق بوابة iSeek من أجل إدخال مزيد من التحسينات.

٢٩٢ - وفيما يتعلق باستخدام تكنولوجيات الإعلام الجديدة، طلب توضيح بشأن المنهجية المقرر استخدامها لقياس أثر البرامج.

٢٩٣ - وأولي اهتمام متواصل للتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام. وطلب إلى إدارة شؤون الإعلام أن تكفل إمكانية استمرار وصول المعلومات المتعلقة بعمل أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى جمهور عالمي أوسع.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٩٤ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن توافق على السرد البرنامجي للبرنامج ٢٣، الإعلام، من الإطار الاستراتيجي المقترح، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٢٣-٢

يستعاض، في الجملة الأولى عن العبارة "في حينها، وبأسلوب يتسم بالدقة والحياد والشمول والاتساق" بالعبارة "بأسلوب يتسم بالدقة والحياد والشمول والتوازن والاتساق وحسن التوقيت والاتصال بالموضوع".

الفقرة ٢٣-٣

في الجملة الأولى، يستعاض عن العبارة "المؤتمرات والاحتفالات العالمية" بالعبارة "مؤتمرات الأمم المتحدة واحتفالاتها".

الفقرة ٢٣-٤

يستعاض في السطر السادس عن لفظة "موسعة" بلفظة "أقوى".

البرنامج الفرعي ١

خدمات الاتصالات الاستراتيجية

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر إنجاز جديد (ج) '٣' نصه كما يلي: "زيادة عدد المواد الإعلامية ومنشورات الأمم المتحدة المتاحة باللغات المحلية".

الاستراتيجية

الفقرة ٢٣-٧

في الجملة الأولى، يستعاض عن لفظة "لغايات" بلفظة "لأهداف".

البرنامج الفرعي ٣

خدمات التوعية

مؤشرات الإنجاز

ينقح مؤشر الإنجاز (أ) '١' ليصبح نصه كالتالي:

"زيادة الشراكات مع كيانات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها".

البرنامج ٢٤

خدمات الإدارة والدعم

٢٩٥ - نظرت اللجنة، في جلستها العاشرة والحادية عشرة المعقودتين في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في البرنامج ٢٤، خدمات الإدارة والدعم، من الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6 (Prog.24)).

٢٩٦ - وقام ممثل الأمين العام بعرض البرنامج وأجاب، إلى جانب ممثلين آخرين عن الأمانة العامة، على الاستفسارات التي أثرت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٢٩٧ - تم التأكيد على الدور الهام الذي يضطلع به البرنامج في توفير كل ما يلزم من دعم وخدمات من أجل إنجاز برنامج عمل المنظمة، وأعرب عن آراء مؤيدة له. وشدد على أهمية

الفعالية والكفاءة في أداء الخدمات المتعلقة بالشؤون المالية والموارد البشرية والدعم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأعرب عن التأييد لإدراج مسائل مثل المساءلة والكفاءة والفعالية وحسن التوقيت والشفافية في الإطار الاستراتيجي المقترح، كما أعرب عن الترحيب بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة في تلك المجالات. ولوحظ، مع ذلك، أن بعض مؤشرات الإنجاز والإنجازات المتوقعة الواردة في إطار مختلف البرامج الفرعية تتسم بطابع عام وتحتاج إلى المزيد من التنقيح لتصبح محددة وقابلة للقياس وللتحديد الكمي.

٢٩٨ - وشُدِّد على عدم إمكانية الفصل بين المساءلة والشفافية، وأعرب عن رأي مفاده أن هذين المعيارين والشرطين ينبغي تطبيقهما في الوقت نفسه على صعيد كل من الأمانة العامة والدول الأعضاء.

٢٩٩ - وبخصوص مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة "أموجا"، أُشير إلى الحاجة إلى استمرار الحوار والتشاور وإلى تبادل المعلومات مع الدول الأعضاء كيما تقتنع بالفوائد الملموسة للمشروع وتفهم التغييرات الهيكلية المقترحة.

٣٠٠ - وأعرب عن القلق من أن يؤثر توقيت اختتام الدورة المستأنفة الثانية للجنة الخامسة والموعد المقرر لبدء دورة لجنة البرنامج والتنسيق في برنامج عمل الأخيرة.

٣٠١ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، شُدِّد على ضرورة أن تبذل الأمانة العامة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها جهداً من أجل تنسيق ممارساتها في مجال إدارة الموارد البشرية. وسلط الضوء على مدى أهمية الشفافية في ملء الشواغر وفيما يتعلق بالمعلومات المضمنة في إعلانات الوظائف الشاغرة وأبرزت الحاجة إلى منح مهلة زمنية كافية للمتقدمين، وبخاصة المرشحين من البلدان الأقل تقدماً في مجال موارد تكنولوجيا المعلومات الإلكترونية. وأبدي رأي مفاده أن مؤشرات الإنجاز لا ينبغي أن تقيس قرارات الاختيار المتخذة قبل تاريخ تقاعد شاغلي الوظائف فحسب، بل ينبغي أن تقيس أيضاً التخطيط العام للقوة العاملة.

٣٠٢ - وأعرب عن الانشغال من أن الإطار الاستراتيجي المقترح لا يجسد بالقدر الكافي مبدأ التوزيع الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين على صعيد تعيين الموظفين. علاوة على ذلك، أبدي رأي مفاده أن المراعاة الواجبة لهذا المبدأ الهام على صعيد المنظمة لا تعني الانتقاص من أهمية المادة ١٠١-٣ من ميثاق الأمم المتحدة، وتحديد ما تعلق منها بصلاحيات الفرد لشغل وظيفة معينة. وتم التأكيد على أهمية تنقل الموظفين وعلى ضرورة عدم الاستعانة بخدمات الخبراء والمستشارين إلا إذا كانت تلك الخدمات غير متوفرة داخل المنظمة، كما تم التأكيد على الحاجة إلى ملء الشواغر في الوقت المناسب.

٣٠٣ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤، شُدّد على الحاجة إلى تحسين سبل وصول الموردين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى عملية الشراء ومشاركتهم فيها. وأُعرب عن القلق من أن عملية الشراء بكاملها تستهلك وقتاً كثيراً، وأن الموردين ينتظرون في بعض الحالات فترة زمنية طويلة قبل منح عقود الشراء، وذلك على الرغم من أن المدة التي يستغرقها النظر في الحالات على مستوى لجنة المقر للعقود، معقولة في المتوسط. وشُدّد على أهمية بذل جهود من أجل تحقيق وفورات إضافية في تكاليف السفر.

٣٠٤ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥، والبرنامج الفرعي ٦، أُعرب عن التقدير للدور الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الكفاءة والفعالية والمساءلة والشفافية على صعيد المنظمة. وشُدّد على أنه ينبغي أن يُنظر إلى تلك التكنولوجيا بوصفها تشكل جزءاً لا يتجزأ من المنظمة. وأُعرب عن التأييد للاستثمار في ذلك المجال، بما يشمل نظم تخطيط موارد المؤسسة وإدارة المحتوى في المؤسسة وإدارة العلاقات مع العملاء. وأُشير إلى مدى أهمية التعاون والتنسيق داخل الأمانة العامة ومع المنظمات الأخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة فيما يتصل بنظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز دور رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٠٥ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على تفاصيل صياغة البرنامج ٢٤، خدمات الإدارة والدعم، من الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، رهنا بالتعديلات التالية:

ألف - المقر

البرنامج الفرعي ١

الخدمات الإدارية، وإقامة العدل، والخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق

العنصر ١

خدمات الإدارة

مؤشرات الإنجاز

يُضاف مؤشر إنجاز جديد (أ) '٣' نصه كالاتي: " (أ) '٣' أنجزت كافة الولايات".

العنصر ٤

الخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق

الاستراتيجية

في الجملة الأولى من الفقرة ٢٤-١٩ (أ)، يُستعاض عن لفظة "تنشيط" بلفظة "تيسير"؛

وفي الجملة الثانية من نفس الفقرة، يُستعاض عن عبارات "بهدف وضع مقترحات ملائمة بشأن طرائق العمل لكي تستعرضها الهيئات المعنية" بعبارات "إلى الهيئات المعنية".

البرنامج الفرعي ٣

إدارة الموارد البشرية

العنصر ٢

التخطيط الاستراتيجي والتوظيف

الإجازات المتوقعة

في الإنجاز المتوقع (أ)، تُدرج بعد لفظة "ترقية" عبارات "أفضل الموظفين تأهيلا وكفاءة".

ويُضاف إنجاز متوقع جديد (هـ) نصه كالتالي: "هـ) تيسير التنقل الطوعي وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة".

مؤشرات الإنجاز

في نهاية مؤشر الإنجاز (أ) '١'، تُضاف عبارات "الوظائف الممولة من الميزانية العادية".

وفي نهاية مؤشر الإنجاز (أ) '١' أيضا، تُضاف عبارات "عن طريق توظيف المرشحين من تلك الدول، إذا أثبتوا أنهم أفضل الموظفين تأهيلا وكفاءة".

يُضاف مؤشر جديد (ج) '٢' (ويُعاد ترقيم المؤشر (ج) ليصبح المؤشر (ج) '١') نصه كالتالي: "ج) '٢' إتاحة المزيد من البيانات المستكملة بخصوص المسائل التي تهم الموظفين، من قبيل تنمية المهارات وتعلم اللغات والتنقل"

يُضاف مؤشر جديد (هـ) نصه كالتالي: ”(هـ) عدد التنقلات الطوعية“.

العنصر ٤

الخدمات الطبية

مؤشرات الإنجاز

يُستعاض عن مؤشر الإنجاز (ب) بالمؤشر الآتي: ”(ب) زيادة عدد الحضور في أنشطة التوعية الصحية“.

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الدعم

العنصر ١

المرافق والخدمات التجارية

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ج)، يُستعاض عن عبارة ”الحفاظ على“ بلفظة ”زيادة“.

العنصر ٢

خدمات المشتريات

هدف المنظمة

تُدرج لفظة ”الشفافية“ قبل عبارة ”حسن التوقيت“.

مؤشرات الإنجاز

يُضاف مؤشر إنجاز جديد (أ) نصه كالتالي: ”(أ) ٣“ انخفاض عدد شكاوى العملاء المعنيين بعملية التسجيل أو بعملية تقديم العطاءات“.

يُستعاض عن مؤشر الإنجاز (ب) بما يلي: ”زيادة عدد البائعين من مختلف مناطق العالم المؤهلين لتقديم عروض“.

وفي نهاية مؤشر الإنجاز (ج)، تُضاف عبارات ”، وانخفاض عدد حالات سوء الإدارة وعدم الامتثال التي يخلص إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية“.

ويُستعاض عن مؤشر الإنجاز (د) بما يلي: ”زيادة عدد البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، المشاركين في عمليات

مشتريات الأمم المتحدة وفقا للبند ٥-١٢ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة“.

الاستراتيجية

في نهاية الفقرة ٢٤-٣٤ (ج)، تضاف عبارات ”والأجهزة الحكومية الدولية“.

باء - مكتب الأمم المتحدة في جنيف

البرنامج الفرعي ٣

إدارة الموارد البشرية (جنيف)

الإجازات المتوقعة

يُضاف إنجاز متوقع جديد (هـ) نصه كالتالي: ”(هـ) تحسين نظام التوظيف والتنسيب والترقية وتيسير تحقيق مزيد من التمثيل الجغرافي ومن التوازن بين الجنسين على صعيد الموظفين“.

يُضاف إنجاز متوقع جديد (و) نصه كالتالي: ”(و) تيسير التنقل الطوعي وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة“.

مؤشرات الإنجاز

تُضاف ثلاثة مؤشرات إنجاز جديدة (هـ) ١، ٢، و ٣، نصها كالتالي:

”(هـ) ١“ خفض عدد الدول الأعضاء غير الممثلة والناقصة التمثيل في الأمانة العامة“

”٢“ زيادة في النسبة المئوية للموظفات في الوظائف الممولة من الميزانية العادية في الفئة الفنية والفئات العليا“

”٣“ تخفيض متوسط عدد الأيام من تاريخ صدور الإعلان عن الوظائف الشاغرة إلى تاريخ الاختيار لجميع الوظائف الشاغرة المعلن عنها الممولة من الميزانية العادية“

يُضاف مؤشر إنجاز جديد (و) نصه كالتالي: ”(و) عدد التنقلات الطوعية“.

الاستراتيجية

في الجملة الثانية من الفقرة ٢٤-٣٨، تُضاف بعد عبارات "إصلاح إدارة الموارد البشرية" عبارات "وفقاً للولايات الحكومية الدولية".

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الدعم (جنيف)

هدف المنظمة

في الهدف ٢، تُدرج لفظة "شفافة" قبل عبارات "مناسبة من حيث التوقيت".

مؤشرات الإنجاز

تحت الهدف ١، في مؤشر الإنجاز (ج)، يُستعاض عن عبارة "الحفاظ على" بلفظة "زيادة".

تحت الهدف ٢، يُستعاض عن مؤشر الإنجاز (ج) بما يلي: " (ج) زيادة عدد البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، المشاركين في عمليات مشتريات الأمم المتحدة وفقاً للبند ٥-١٢ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة".

جيم - مكتب الأمم المتحدة في فيينا

البرنامج الفرعي ٣

إدارة الموارد البشرية (فيينا)

الإنجازات المتوقعة

يُضاف إنجاز متوقع جديد (د) نصه كالتالي: " (د) تحسين نظام التوظيف والتنسيب والترقية وتيسير تحقيق مزيد من التمثيل الجغرافي ومن التوازن بين الجنسين على صعيد الموظفين".

يُضاف إنجاز متوقع جديد (هـ) نصه كالتالي: " (هـ) تيسير التنقل الطوعي وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة".

مؤشرات الإنجاز

- تُضاف مؤشرات إنجاز جديدة (د) ١٠ و ٢٠ و ٣٠، نصها كالتالي:
- ”(د) ١٠ خفض عدد الدول الأعضاء غير الممثلة والناقصة التمثيل في الأمانة العامة“
- ”٢٠ زيادة في النسبة المئوية للموظفات في الوظائف الممولة من الميزانية العادية في الفئة الفنية والفئات العليا“
- ”٣٠ تخفيض متوسط عدد الأيام من تاريخ صدور الإعلان عن الوظائف الشاغرة إلى تاريخ الاختيار لجميع الوظائف الشاغرة المعلن عنها الممولة من الميزانية العادية.“
- يُضاف مؤشر إنجاز جديد (هـ) نصه كالتالي: ”(هـ) عدد التنقلات الطوعية“.

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الدعم (فيينا)

هدف المنظمة

في الهدف ٢، تُدرج لفظة ”شفافة“ قبل عبارات ”وإنجاز العمل في أوانه“.

مؤشرات الإنجاز

تحت الهدف ١، في مؤشر الإنجاز (ب)، يُستعاض عن عبارة ”الحفاظ على“ بلفظة ”زيادة“

تحت الهدف ٢، يُستعاض عن مؤشر الإنجاز (ج) بما يلي: ”(ج) زيادة عدد البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، المشاركين في عمليات مشتريات الأمم المتحدة وفقا للبند ٥-١٢ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة“.

دال - مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

البرنامج الفرعي ٣

إدارة الموارد البشرية (نيروبي)

الإنجازات المتوقعة

يُضاف إنجاز متوقع جديد (هـ) نصه كالاتي: ”(هـ) تحسين نظام التوظيف والتنسيب والترقية وتيسير تحقيق مزيد من التمثيل الجغرافي ومن التوازن بين الجنسين على صعيد الموظفين“.

يُضاف إنجاز متوقع جديد (و) نصه كالاتي: ”(و) تيسير التنقل الطوعي وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة“.

مؤشرات الإنجاز

تُضاف مؤشرات إنجاز جديدة (هـ) ’١‘ و ’٢‘ و ’٣‘، نصها كالاتي:

”(هـ) ’١‘ خفض عدد الدول الأعضاء غير الممثلة والناقصة التمثيل في الأمانة العامة“

”٢‘ زيادة في النسبة المئوية للموظفات في الوظائف الممولة من الميزانية العادية في الفئة الفنية والفئات العليا“

”٣‘ تخفيض متوسط عدد الأيام من تاريخ صدور الإعلان عن الوظائف الشاغرة إلى تاريخ الاختيار لجميع الوظائف الشاغرة المعلن عنها الممولة من الميزانية العادية“.

يُضاف مؤشر إنجاز جديد (و) نصه كالاتي: ”(و) عدد التنقلات الطوعية“.

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الدعم (نيروبي)

هدف المنظمة

في الهدف ٢، تُدرج لفظة ”شفافة“ قبل عبارة ”حسن التوقيت“.

مؤشرات الإنجاز

تحت الهدف ٢، يُستعاض عن مؤشر الإنجاز (ج) بما يلي: ”(ج) زيادة عدد البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، المشاركين في عمليات مشتريات الأمم المتحدة وفقا للبند ٥-١٢ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة“.

البرنامج ٢٥

الرقابة الداخلية

٣٠٦ - نظرت اللجنة، في جلستها السادسة والسابعة المعقودتين في ٩ و ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ في البرنامج ٢٥، الرقابة الداخلية، من الإطار الاستراتيجي المقترح ٢٠١٢ و ٢٠١٣ (A/65/6 (Prog.25)).

٣٠٧ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وأجاب على الأسئلة التي طرحت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣٠٨ - تم إقرار البيان الاستهلاكي المتعلق بالبرنامج ٢٥، كما تمت الإشادة بالزيادة في عدد الوظائف والتأكد منها.

٣٠٩ - والتمس إيضاح بشأن الكيفية التي تم بها إدراج مفهوم المساءلة بصيغته التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٦٤/٢٥٩ في إطار البرنامج، والكيفية التي ستعالج بها الأمانة العامة المسألة، آخذة في الاعتبار أن القرار بشأن المساءلة قد اعتمده الجمعية العامة في الجزء الأول من دورتها الرابعة والستين المستأنفة، وذلك بعد صدور الإطار الاستراتيجي للبرنامج. وفضلا عن ذلك، طُلب إيضاح بشأن الأسباب الداعية إلى استثناء القرارات الحكومية الدولية في الفقرة ٤/٢٥ من التقرير.

٣١٠ - وأعرب عن الرأي أنه سيتم تقييم مدى أهمية استخدام بعض الكلمات في مؤشر الإنجاز (أ) '١' فيما يخص البرنامج الفرعي ١، وذلك فيما يتصل بزيادة معدل الإشارة إلى التقارير المراجعة الداخلية للحسابات في عملية اتخاذ الدول الأعضاء للقرارات.

٣١١ - وتم التذكير بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أجرى تقييما للمخاطر وأنشأ سجلا للمخاطر. وطُرح سؤال يتعلق بمعرفة ما فعل مكتب خدمات الرقابة الداخلية في شأن

البرامج التي لم تصنف بوصفها عالية المخاطر أو متوسطة المخاطر. وفضلا عن ذلك، طُلب إيضاح بشأن حالة تنفيذ النظام الجديد لتتبع المسائل في عام ٢٠١٠.

٣١٢ - وطُرحت أسئلة تتعلق بوتيرة الاجتماعات الثلاثية مع الهيئات الإشرافية الأخرى لا سيما وحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات، وفيما يتعلق بمختلف القضايا التي نوقشت والولايات الخاصة بكل هيئة.

٣١٣ - وأعرب عن الرأي أن دورة تقييم البرامج الحالية التي تتراوح مدتها بين ١١ و ١٣ سنة والمشار إليها في الفقرة ٢٥-٦ طويلة للغاية، كما طُرحت أسئلة تتعلق بالكيفية التي تم بها تنفيذ عبء عمل البرنامج في هذا الإطار الزمني. وطُرحت أيضا أسئلة تتعلق بالكيفية التي خططت بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لخفض دورة تقييم البرامج الحالية إلى ثماني سنوات.

٣١٤ - وطُلب أيضا إيضاح يتعلق بالغش الاقتصادي، لا سيما بالنسبة للإدارات والوظائف التي يكون خطر هذا السلوك فيها عاليا، وبالقيمة المالية ذات الصلة في حالات الغش.

الاستنتاجات والتوصيات

٣١٥ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للبرنامج ٢٥، الرقابة الداخلية، من الإطار الاستراتيجي المقترح، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٢٥-٤

في الجملة الأولى، تضاف عبارة "الولايات الحكومية الدولية و" بعد عبارة "وفقا لأموور منها" الواردة في السطر الثاني من الفقرة.

البرنامج الفرعي ٢

التفتيش والتقييم

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر الإنجاز (أ) "٣" ونصه كالتالي:

"زيادة عدد البرامج المقيمة"

الولايات التشريعية

يضاف ما يلي إلى قائمة قرارات الجمعية العامة، بعد القرار ٢٤٣/٦٤:

”٢٥٩/٦٤ نحو نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة“

البرنامج ٢٦

الأنشطة المشتركة التمويل

٣١٦ - نظرت اللجنة، في جلستها السادسة عشرة المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في البرنامج ٢٦، الأنشطة المشتركة التمويل، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6 (Prog. 26)).

٣١٧ - وقام ممثلو الأمين العام بعرض العناصر ذات الصلة من البرنامج وبالرد على ما طرح من استفسارات خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣١٨ - أُعرب عن التأييد للتوجه العام للبرنامج.

٣١٩ - وفيما يتعلق بلجنة الخدمة المدنية الدولية، التمس الإيضاح بشأن تأثير معايير الموارد البشرية الموصى بها من أمانة اللجنة، وبخاصة الجهود الرامية إلى تحسين تنقل الموظفين بين المقر ومراكز العمل الأخرى. وطُرحت بعض الأسئلة بشأن الطريقة المتبعة في مراجعة تصنيف المشقة لمراكز العمل الميدانية ودرجة تواتر هذه المراجعة.

٣٢٠ - وفيما يتعلق بوحدة التفتيش المشتركة، التمس الإيضاح بشأن نظام المتابعة المتفق عليه بين الوحدة والمنظمات الشريكة لها، لا سيما فيما يتعلق بنتائج تنفيذ توصيات الوحدة. ولوحظ أن تقارير وحدة التفتيش المشتركة تعمم على نطاق واسع على اللجان الأخرى، بينما تقدم بصفة غير متواترة إلى لجنة البرنامج والتنسيق. ومع الإقرار بضرورة تفادي ازدواج الجهود فيما بين اللجان، اقترح أن تقدم مستقبلاً إلى لجنة البرنامج والتنسيق، عند الاقتضاء، تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي تعالج مسائل التنسيق، وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٢٤/٦٢، الذي رحبت فيه الجمعية باعتراف لجنة البرنامج والتنسيق وتوثيق الحوار بشأن مسائل التنسيق مع وحدة التفتيش المشتركة وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

٣٢١ - وفيما يتعلق بمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، طُرحت بعض الأسئلة بشأن الإمكانية العملية لقياس درجة الاتساق والكفاءة والفعالية من حيث التكلفة لأنشطة التنسيق التي تنفذها على نطاق المنظومة المؤسسات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين. والتُّمس الإيضاح بشأن دور مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وولاياتها بوصفها ركيزة ثالثة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، ودور أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في كفالة تساوق ولايات فرق العمل والأفرقة العاملة التي ينشئها المجلس وطرائقها التشغيلية مع الولايات المسندة من الدول الأعضاء. وشُدِّد أيضا على أهمية الشفافية في عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٢٢ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٢٦، الأنشطة المشتركة التمويل، من الإطار الاستراتيجي المقترح، رهنا بإجراء التعديلات التالية:

جيم - مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

التوجه العام

الفقرة ٢٦-١١

في الجملة الأخيرة، بعد عبارة "عمليات التنمية على المستوى القطري"، تُدرج عبارة "وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢".

الفقرة ٢٦-١٢

في الجملة الثانية، بعد عبارة "وسيوصل المجلس التركيز على"، تدرج عبارة "أجهزة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وعلى تنسيق أنشطتها بهدف".

في الجملة الثالثة، يستعاض عن عبارة "اتساق أكبر" بعبارة "مزيد من الاتساق والتنسيق".

في الجملة الرابعة، يستعاض عن عبارة "تعميق فهم الاستجابات المشتركة للتحديات العالمية، مثل تلك المتعلقة بتغير المناخ، وأزمة الأمن الغذائي العالمي، والقضاء على الفقر، وقضايا السلامة والأمن، وتعزيز تلك الاستجابات" بعبارة "تعميق فهم الاستجابات المشتركة للتحديات العالمية، مثل تلك المتعلقة بتغير

المناخ، وأزمة الأمن الغذائي العالمي، والقضاء على الفقر، وقضايا السلامة والأمن، وتنسيق تلك الاستجابات، وفقا للولايات الحكومية الدولية“.

في الجملة الخامسة، يستعاض عن عبارة ”وسيدعم بنشاط تعميم اعتبارات تغير المناخ في عمل المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، كما سيدعم إدراج منظور جنساني في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم سياسات المنظومة وبرامجها“ بعبارة ”وسيدعم بنشاط إدراج منظور جنساني في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم سياسات المنظومة وبرامجها، وفقا للولايات الحكومية الدولية“.

الفقرة ٢٦-١٤

في نهاية الفقرة، تضاف عبارة ”عن طريق جملة وسائل منها نشر المقررات المشتركة للوكالات“.

الفقرة ٢٦-١٥

في العنصر (و)، بعد عبارة ”المجلس الاقتصادي والاجتماعي“، تدرج عبارة ”وتعامل أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين مع لجنة البرنامج والتنسيق“.

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر جديد للإنجاز رقمه (أ) ٣^٣ ونصه كما يلي:

٣^٣ عدد الأنشطة المشتركة أو المتكاملة الرامية إلى تنفيذ مقررات الهيئات الحكومية الدولية، وبخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك توصيات لجنة البرنامج والتنسيق التي توافق عليها الجمعية العامة“.

الاستراتيجية

الفقرة ٢٦-١٦

في الجملة الثالثة، يستعاض عن عبارة ”تعزيز التوجيه المتسق والفعال فيما يتعلق بالعمليات على المستوى القطري“ بعبارة ”تعزيز الاتساق والتنسيق فيما يتعلق بالعمليات على المستوى القطري، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢“.

الولايات التشريعية

جيم - مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

قرارات الجمعية العامة

بعد البند الأخير، يضاف ما يلي:

”٢٢/٢٤ و ٢٣/٤٧ ٢٤٧/٦٣“
تخطيط البرامج

البرنامج ٢٧

السلامة والأمن

٣٢٣ - نظرت اللجنة، في جلستها الثالثة عشرة المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في البرنامج ٢٧، السلامة والأمن، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6 (Prog. 27)).

٣٢٤ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج، ورد على الاستفسارات التي طُرحت في أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٣٢٥ - تم التأكيد على أهمية البرنامج في ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة أثناء قيامهم بعملهم. وأشيد بوضوح مؤشرات الإنجاز للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ ودقتها وقابليتها للقياس.

٣٢٦ - وفي ما يتعلق بالعنصر ١ من البرنامج الفرعي ٢، طُرحت أسئلة حول تعزيز أمن وسلامة الموظفين ومعاليتهم المستحقين في المواقع الإقليمية.

٣٢٧ - وطلبت توضيحات أيضا بشأن نهج الإدارة إزاء التعاون الشامل مع سلطات البلد المضيف بشأن القضايا الأمنية التي تؤثر على الأمم المتحدة.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٢٨ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٢٧، السلامة والأمن، من الإطار الاستراتيجي المقترح، مع مراعاة التعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ١
تنسيق الأمن والسلامة

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر إنجاز جديد يحمل رقم (أ) '٤' ليصبح نصه كالتالي:
"الاستمرار في توفير التدريب المتخصص لموظفي الأمن والسلامة لتحسين كفاءتهم وأهليتهم المهنية".

باء - تقرير الأمين العام عن أداء البرامج لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

٣٢٩ - نظرت اللجنة في جلستها الثالثة المعقودة في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في تقرير الأمين العام عن أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/65/70).
٣٣٠ - وعرض الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والميزانية والحسابات، المراقب المالي، تقرير أداء البرامج وأجاب عن الأسئلة التي طرحت خلال نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٣٣١ - أعربت الوفود عن تقديرها للتقرير ولاحظت بارتياح تغطيته الشاملة لتنفيذ كل برنامج في الأمانة العامة.
٣٣٢ - وأثني على الأمانة العامة لإدراجها مجموعة واسعة من المعلومات عن البرنامج العادي للتعاون التقني. واعتُبر ذلك تطوراً إيجابياً وإسهاماً قيماً في التقرير.
٣٣٣ - وأعرب عن القلق بخصوص تقديم معلومات عن النواتج المؤجلة. ولوحظ أن الجدول الذي يضم موجزا للنواتج المؤجلة لا يأتي تماماً على ذكر الأسباب التي دعت إلى تأجيل النواتج. وطلب مزيد من المعلومات عن أنواع النواتج في إطار الأنشطة الفنية الأخرى. وطُرح أيضاً سؤال محدد عن أسباب انخفاض معدّل التنفيذ من جانب مكتب شؤون نزع السلاح.
٣٣٤ - وطُرح أسئلة محددة عن استخدام الموارد المتعلقة بالنسبة المئوية لشهور عمل الاستشاريين، فضلاً عن تبرير تلك النسبة.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٣٥ - أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل جهوده لتحسين تقرير أداء البرامج وأن تؤكد، في ذلك الصدد، الحاجة إلى مزيد من الوضوح والتفسير فيما يتعلق بمعدل التنفيذ، فضلا عن ذكر أسباب زيادة النواتج وتأجيلها وإهائها.

جيم - تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها السابعة والأربعين بشأن التقييم المتعمق للشؤون السياسية

٣٣٦ - نظرت اللجنة، في جلستها الثالثة المعقودة في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يُجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها السابعة والأربعين بشأن التقييم المتعمق للشؤون السياسية (E/AC.51/2010/2).

٣٣٧ - وقام وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية بعرض التقرير، وتولى ممثلون عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإدارة الشؤون السياسية الإجابة على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة في هذا التقرير.

المناقشة

٣٣٨ - أعربت الوفود عن تقديرها للجودة العالية للتقرير ولاحظت التقدم الذي أحرزته إدارة الشؤون السياسية. وأعربت الوفود عن قلقها إزاء التمثيل الجغرافي غير العادل واحتلال التوازن بين الجنسين في قائمة المساعدة الانتخابية، وأقر ممثلون عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإدارة الشؤون السياسية بأنه في حين تم إحراز بعض التقدم في زيادة تمثيل الخبراء من أفريقيا، فإن ثمة حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بالمجموعات الإقليمية الأخرى. كما تم توضيح أن اللجنة، في تقريرها عن دورتها السابعة والأربعين (A/62/16)، قد طلبت إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقديم تقرير عن هذه المسألة تحديدا في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات. وأشار أيضا إلى أنه كان من الممكن تنفيذ التوصيات التسع التي لا يزال يجري العمل على تنفيذها، وأجاب ممثل الإدارة بذكر الإجراءات التي يجري اتخاذها لضمان تنفيذها.

٣٣٩ - وطُرحت أسئلة عديدة أخرى بشأن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وفيما يتعلق بمسألة التنقل في إدارة الشؤون السياسية، أشار ممثلو الإدارة ومكتب خدمات

الرقابة الداخلية إلى أنه نظرا لعدم الموافقة على أي سياسة رسمية للتنقل في الأمانة العامة، فإن التنقلات التي جرت في الإدارة كانت طوعية، وأن الإدارة قد اتخذت أيضا خطوات هامة بوضع خطة لتشجيع التنقل، وقيام القيادة العليا بإبلاغ الموظفين بالمعلومات عنها. كما طُرح سؤال عن وضع الصناديق الاستثمارية الانتخابية، وأجاب ممثل الإدارة بتوضيح كيفية استخدامها لدعم أنشطة المساعدة الانتخابية. كما أفاد ممثل الإدارة عن الخطوات التي اتخذتها الإدارة للاستجابة للأزمة في أعقاب الزلزال الذي وقع في هايتي. وذكُر أيضا أن الإدارة ما برحت تتشاور مع المكتب التنفيذي للأمين العام بشأن إجراء تقييم شامل لنظام المبعوثين في عام ٢٠١٠.

٣٤٠ - وتم الإعراب عن القلق إزاء اتجاه التناقص في التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في إدارة الشؤون السياسية بوجه عام وقائمة المساعدة الانتخابية بوجه خاص فيما يتعلق بمنطقة آسيا/المحيط الهادئ، وأمريكا الوسطى والجنوبية والشرق الأوسط.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٤١ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام اتخاذ تدابير ملموسة لمعالجة مسألة عدم التوازن في التمثيل الجغرافي والمساواة بين الجنسين في إدارة الشؤون السياسية بوجه عام وقائمة المساعدة الانتخابية بوجه خاص، في سياق التقرير الذي طلبته الجمعية في قرارها ٦٣/٢٦١.

٣٤٢ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام تنفيذ جميع توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية التي لم تنفذ بشأن تقييم إدارة الشؤون السياسية، بما في ذلك التوصيات التي تتطلب اتخاذ إجراءات حاسمة.

الفصل الثالث

مسائل التنسيق

ألف - التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عن الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠

٣٤٣ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٦ و ١٨ المعقودتين في ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عن الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ (E/2010/69).

٣٤٤ - وعرض مدير أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق التقرير وأجاب على الأسئلة المثارة خلال نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٣٤٥ - أعربت الوفود عن شكرها لمدير أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على العرض المقدم منه، ورحبت بالتقرير الاستعراضي السنوي الشامل المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين عن الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، وأشادت بالعمل الذي قام به المجلس ومحاوره الثلاثة (اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية) في تعزيز التنسيق بشأن شتى المجالات داخل منظومة الأمم المتحدة.

٣٤٦ - وأعربت الدول الأعضاء عن رأي مفاده أن بعض المبادرات المبينة في التقرير تبدو وكأنها تخرج عن نطاق الولايات الحكومية الدولية أو أنها حالياً محلّ نظر الدول الأعضاء.

٣٤٧ - وأشارت الوفود إلى أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية قد أثرت في جميع البلدان، ولا سيما أكثر البلدان ضعفاً، وأعربت عن ترحيبها بالعمل المستمر الذي يقوم به مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بشأن مبادراته المشتركة لمواجهة الأزمات. وسعت الوفود إلى الحصول على مزيد من المعلومات عن الولاية التي تدعم المبادرات المشتركة لمواجهة الأزمات التسع المقدمّة من مجلس الرؤساء التنفيذيين، بما في ذلك "مبادرة الاقتصاد الأخضر" و "الميثاق العالمي عن الوظائف". وأعربت الوفود أيضاً عن اهتمامها بالحصول على مزيد من المعلومات عن التقدم المحرز في إطار كل مبادرة من المبادرات المذكورة، بما في ذلك نظام الإنذار العالمي بآثار الأزمات ومواطن الضعف.

٣٤٨ - وفيما يختص بمبادرة الاقتصاد الأخضر، أشارت عدة وفود إلى أن مفهوم الاقتصاد الأخضر ما زال قيد النظر لدى الأجهزة الحكومية الدولية، وأنه وفقا لمقرر اتخذته لجنة التنمية المستدامة، سيجري تحليل المبادرة في استعراض مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بعد مرور عشرين عاما على عقد المؤتمر.

٣٤٩ - وكررت عدة وفود، تأكيد أن المبادرات المشتركة التوسع لمواجهة الأزمات التي نفذها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، تتضمن عناصر ما زالت قيد نظر الأجهزة الحكومية الدولية، وأبرزت من جديد مبادرة الاقتصاد الأخضر كمثال على ذلك.

٣٥٠ - وأحاطت الوفود علما بالتقدم المحرز في تعزيز مواءمة ممارسات الأعمال التجارية، وأشارت إلى أن هذه المسألة ما زالت، على وجه الخصوص، محل النظر في إطار المشاورات بشأن الاتساق على نطاق المنظومة. وأعربت الوفود عن شكوكها إزاء نهج التمويل المستعمل في تنفيذ المبادرات الواردة في مقترح ممارسات الأعمال التجارية، وطلبت معلومات إضافية.

٣٥١ - وفيما يتعلق بالمشاريع الرائدة الموجهة نحو "توحيد الأداء"، جرى أيضا تسليط الضوء على الطبيعة التجريبية والطوعية التي تتسم بها تلك المشاريع. واقترحت الوفود أن تتجنب منظومة الأمم المتحدة النهج "الموحد المناسب للجميع".

٣٥٢ - وأعرب عن تأييد توسيع نطاق الحوار بين منظومة الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وحثت عدة وفود مجلس الرؤساء التنفيذيين على مواصلة ما يبذله من جهود في هذا الصدد، وتعزيز الشفافية في قراراته وعمله أمام الدول الأعضاء.

٣٥٣ - بيد أن الوفود أكدت على أنه قد تبين لها أن كم ونوع المعلومات المتاحة على الموقع الشبكي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لا توفر قدرا كافيا من الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بأنشطة المجلس.

٣٥٤ - وأشار بعض الوفود إلى أن البيان عن أهداف مجلس الرؤساء التنفيذيين المتعلقة بتغير المناخ قد تناول أساسا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي عقد في كوبنهاغن عام ٢٠٠٩. وفي هذا الصدد، جرى الحث على أن تذهب أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تغير المناخ إلى أبعد من مجرد المشاركة في المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الذي سيعقد في كانكون عام ٢٠١٠، حيث إن من المتصور أن منظومة الأمم المتحدة لديها دور محوري لتضطلع به في معالجة تغير المناخ.

٣٥٥ - وسعى بعض الوفود إلى الحصول على مزيد من المعلومات عن رد منظومة الأمم المتحدة على عدد من التقارير المقدّمة من وحدة التفتيش المشتركة. وطلبت الوفود، على وجه الخصوص، معلومات فيما يتعلق بحالة التعليقات المقدّمة على نطاق المنظومة بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة المتعلق بالمثلثين الخصوصيين للأمم العام والمنسّقين المقيمين، حيث إن ذلك التقرير قد يُحدث أثرا في المناقشات التي كانت على وشك أن تجري في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٣٥٦ - وسعت الوفود أيضا إلى الحصول على مزيد من المعلومات فيما يختص بجوانب محددة من التقرير الاستعراضي السنوي، بما يشمل نظام الإدارة والمساءلة المتعلقة بنظام منسقي الأمم المتحدة المقيمين، وعملية الشراء على الصعيد القطري، وعمل منظومة الأمم المتحدة في مجال تغير المناخ.

٣٥٧ - وفيما يتعلق بالمبادرات المشتركة لمواجهة الأزمات، أوضح مدير أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق أن المبادرات التسع جميعها قائمة على العمل الجاري الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة، مع التركيز بوجه خاص على الجوانب المتصلة بالأزمات. إذ إن تلك المبادرات تتصف بسمة غير مركزية، وأن التقدم المحرز في كل مبادرة تقدم عنه تقارير من الوكالات الرائدة والوكالات الداعية إلى عقد المؤتمرات. وجرى كذلك إيضاح أن مبادرة الاقتصاد الأخضر قد جاءت قبل المناقشات عن مفهوم الاقتصاد الأخضر التي تجري حاليا في الجمعية العامة. وقد طُبّق أيضا ذلك التسلسل في الأحداث على المبادرات الأخرى المقدمة من مجلس الرؤساء التنفيذيين، بما في ذلك الميثاق العالمي عن الوظائف.

٣٥٨ - وجرى كذلك تقديم إيضاح عن التقدّم المحرز في مواءمة ممارسات الأعمال التجارية التي قُدمت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ٢٠٠٩. وفيما يتعلق بعملية الشراء، جرى إيضاح أن "السوق العالمية" هي إطار لبناء قدرات البائعين والموردين في البلدان النامية.

٣٥٩ - وفيما يتصل بتعزيز قدرات مكاتب المنسقين المقيمين في البلدان التي تمر بأزمات، جرى إيضاح أن الأمين العام قد نفذ بالفعل تدابير في هذا الصدد في البلدان التي تمر بأزمات والخارجة منها استجابة للطلبات الواردة في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. وفيما يختص بتغير المناخ، جرى كذلك إيضاح أن منظومة الأمم المتحدة تواصل، في ظل الإطار التنسيقي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بما يشمل الفريق العامل المعني بتغير المناخ التابع للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، تعزيز التصدي بشكل متسق للتغير في المناخ دعما للمفاوضات الحكومية الدولية.

ويمثل البيان عن أهداف مجلس الرؤساء التنفيذيين استجابة مشتركة إزاء مسألة كيفية قيام منظومة الأمم المتحدة بدعم الدول الأعضاء معالجة للتحدي المتمثل في تغير المناخ.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٦٠ - وأوصت اللجنة بأن توجه الجمعية العامة اهتمام الأمين العام، بوصفه رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، إلى الحاجة إلى أن يواصل المجلس العمل وفقاً لولايته المتعلقة بتعزيز التنسيق على نطاق المنظومة وبما يتسق مع الولايات الحكومية الدولية المنوطة بالمنظمات الأعضاء فيه.

٣٦١ - وأوصت اللجنة أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بوصفه رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق أن يكفل لدى وضع المبادرات المشتركة لمواجهة الأزمات، بما في ذلك "مبادرة الاقتصاد الأخضر"، اتفاق تلك المبادرات مع الولايات الحكومية الدولية.

٣٦٢ - ولاحظت اللجنة أن التدابير التي اعتمدها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لتمكين منظومة الأمم المتحدة من التصدي بسرعة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية مركزة على "أكثر الفئات ضعفاً في العالم" وهو مصطلح يختلف عما هو مستعمل في لغة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بوصفه رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بأن يشجع المجلس تركيز مبادراته على البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٦٣ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بوصفه رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يكفل ألا يفضي العمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتمويل مواجهة المناخ، والفريق الرفيع المستوى المنشأ بموجب اتفاق كوبنهاغن إلى المساس بالمفاوضات الجارية بشأن المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

٣٦٤ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام، بوصفه رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يشجع إجراء حوار بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والدول الأعضاء، وأن ينشر جميع القرارات المشتركة بين الوكالات، وأن يواصل على نحو شامل تعزيز كم

ونوع المعلومات المتاحة على الموقع الشبكي التابع لمجلس الرؤساء التنفيذيين تحسينا لمدى شفافية المجلس أمام الدول ومساءلتها له.

٣٦٥ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بوصفه رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يأخذ في الحسبان التوصيات ذات الصلة المتفق عليها الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة بشأن الاستعراض الشامل لمدى تنفيذ نظام الإدارة والمساءلة الذي سيجري عام ٢٠١٠، (انظر E/2010/69، الفقرة ٣٥).

٣٦٦ - وشددت اللجنة على أن مسألة تعزيز قدرات المنسقين المقيمين العاملين في البلدان التي تمر في أزمتها والخارجة منها لم تنظر فيها بعد الهيئات الحكومية ذات الصلة.

٣٦٧ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بوصفه رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يكفل لدى وضع أي تدابير أو مبادرات فيما يتصل بتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة ومفهوم "وحدة العمل في الأمم المتحدة" أن تكون تلك التدابير والمبادرات متفقة مع الولايات الحكومية الدولية.

٣٦٨ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بوصفه رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بأن يضع في الاعتبار، لدى اتخاذ قرارات فيما يتعلق بمواءمة ممارسات الأعمال التجارية، المفاوضات الحكومية الدولية الجارية فيما يتصل بالاتساق على نطاق المنظومة.

٣٦٩ - وأكدت اللجنة من جديد أيضا توصياتها الواردة في تقاريرها عن أعمال دوراتها السابعة والأربعين (A/62/16، الفقرة ١١٤) والثامنة والأربعين (A/63/16، الفقرتان ٤٠٧ و ٤٠٨)، والتاسعة والأربعين (A/64/16، الفقرة ١٢٤)، التي ذكرت فيها أن أي معيار أو منهجية عن التقييم الشامل للمشاريع الرائدة الثمانية المتعلقة بـ "توحيد الأداء" ينبغي أن تنظر فيهما أولا الجمعية العامة وأن توافق عليهما، وأنه ينبغي ألا يفرضي دعم الأمم المتحدة للمشاريع الرائدة المتعلقة بـ "توحيد الأداء" إلى المساس بنتيجة المداولات الحكومية الدولية التي تجربها الجمعية بشأن الاتساق على نطاق المنظومة.

٣٧٠ - وأقرت اللجنة بالجهود التي يبذلها الفريق العامل المعني باستفادة الموردين بغرض زيادة مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عمليات الشراء التي تقوم بها المنظمة، وأوصت، في هذا الصدد، بأن توجه الجمعية العامة انتباه

الأمين العام، بوصفه رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بالحاجة إلى مواصلة تحسين تلك المسألة.

٣٧١ - ورحبت اللجنة بالتعاون المستمر فيما بين مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ولجنة الخدمة المدنية الدولية، ووحدة التفتيش المشتركة، وشجعت مجلس الرؤساء التنفيذيين على تعزيز ذلك التعاون من خلال زيادة تواتر مشاركة وحدة التفتيش المشتركة ولجنة الخدمة المدنية الدولية في اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

باء - دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٣٧٢ - نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة، المعقودة في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في تقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الوثيقة E/AC.51/2010/3).

٣٧٣ - وعرض مدير مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا هذا التقرير، ثم ردّ على الأسئلة والتعليقات التي أثيرت خلال نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٣٧٤ - أعربت الوفود عن تقديرها للتقرير التحليلي الشامل، ولما جاء فيه بالأخص من أدلة ملموسة عما تحقّق من نتائج.

٣٧٥ - وأعرب عن تأييد قوي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) باعتبارها مبادرة تمتلكها وتقودها أفريقيا من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه القارة. وأشارت الوفود ببالغ التقدير إلى مسألة دمج نيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي. وعلى وجه الخصوص، أحاطت الوفود علما بإنشاء وكالة التخطيط والتنسيق التابعة لنيباد باعتبارها الهيئة الفنية للاتحاد الأفريقي التي حلّت محلّ أمانة نيباد.

٣٧٦ - وأقرّت الوفود بالعمل الهام الذي تقوم به مؤسسات وإدارات منظومة الأمم المتحدة لدعم تنفيذ نيباد. وأحاطت الوفود علما بنتائج الاجتماع العاشر لآلية التنسيق الإقليمي، ودعت إلى تقوية التنسيق والاتساق بين الوكالات في ما يتعلق بالمجموعات التسع، وبخاصة في ما يتعلق بالهياكل الأساسية والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية. وعلاوة على ذلك، شدّدت الوفود على أهمية تعزيز الرصد والتقييم، وكذلك مواصلة عمل منظومة الأمم المتحدة

مع أولويات خطة العمل الأفريقية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي ونيباد للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥.

٣٧٧ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها لمساهمة منظومة الأمم المتحدة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بتغير المناخ الذي عقد في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ولاحظ المندوبون أن هذا الدعم ساعد البلدان الأفريقية على صياغة موقف تفاوضي مستنير لأفريقيا، وهو سيعزز أكثر موقف أفريقيا الموحد في مناقشات المتابعة لموضوع تغير المناخ العالمي التي ستعقد خلال المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ الذي سيجمع في المكسيك في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٣٧٨ - ولاحظ بعض الوفود أنه رغم التقدم الذي يجري إحرازه في تنفيذ نيباد، لا تزال هناك فجوات وتحديات قائمة في العديد من البلدان الأفريقية، ومنها الحاجة إلى تكثيف الاستثمارات في الهياكل الأساسية الإقليمية، وزيادة الإنتاجية الزراعية، ومعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ، وتعزيز الحوكمة، وزيادة تحسين التجارة وفرص وصول البلدان الأفريقية إلى الأسواق. وفي هذا الصدد، أكدت الوفود على ضرورة تحقيق البلدان الأفريقية للتكامل الإقليمي والتنوع الاقتصادي.

٣٧٩ - وجرى التأكيد على الحاجة إلى توفير ما يكفي من الموارد المالية وبناء القدرات باعتبار ذلك شرطا مسبقا حاسما لتنفيذ نيباد. وأشارت الوفود إلى التعاون المستمر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ضمن إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. وشدد بعض الوفود على الصلة بين السلام والتنمية ورحب بالدعم المقدم في مجال بناء القدرات من منظومة الأمم المتحدة إلى هيكل السلام والأمن في أفريقيا. وجرى أيضا إبراز الدور الحاسم للمجتمع المدني والقطاع الخاص في تنفيذ نيباد.

٣٨٠ - وفي ما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب، شددت الوفود على أهمية تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما بين البلدان النامية. واقترحت دمج مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب ضمن إطار الدعم المقدم لنيباد من منظومة الأمم المتحدة، مع مشاركة السلطات المحلية فيها.

٣٨١ - ولاحظت الوفود بقلق الآثار السلبية المترتبة في أفريقيا عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وشددوا على أهمية الدعوة من جانب منظومة الأمم المتحدة بصفة عامة، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بصفة خاصة، من أجل دعم نيباد. وعلاوة على ذلك، أكدت الوفود على أهمية المساءلة أمام المانحين والقدرة على التنبؤ والاتساق، ولا سيما

في ما يتعلق بالالتزامات التي قطعتها قمة مجموعة الثمانية في غلين إينغلز، وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وبرنامج عمل أكرا. وأشارت الوفود كذلك إلى ضرورة أن يُعتبر الشركاء الإنمائيون أفريقيًا بمثابة قارة واحدة عند تقديمهم للمساعدة.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٨٢ - رحبت اللجنة بالتقرير السنوي للأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة لنيباد (الوثيقة E/AC.51/2010/3)، وأيدت الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرات من ٩٩ إلى ١٠٤ من التقرير.

٣٨٣ - وسلّمت اللجنة بأنّ تقرير الأمين العام يعرض بإيجاز تدابير الاستجابة للنداءات السابقة الداعية إلى ضمان أن ينتقل الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لنيباد من مرحلة النقاشات والتقييمات والتوصيات إلى مرحلة الإجراءات والنتائج الملموسة في ما يتعلق بالمشاريع الإنمائية التي تنفذها نيباد في جميع أنحاء القارة الأفريقية.

٣٨٤ - ولاحظت اللجنة أن العديد من الوكالات والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أسهم بشكل منسق في التقرير الحالي للأمين العام، وأنّ هناك أدلة على وجود نتائج ملموسة في تلبية الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا.

٣٨٥ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تنسق عن كثب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وهياكل نيباد التابعة لها، بما في ذلك آلية التنسيق الإقليمي، من أجل تعزيز مجمل التنسيق والرصد والتقييم لجميع البرامج والمشروعات الإنمائية التابعة لكافة أصحاب المصلحة في التنمية الدولية.

٣٨٦ - وأشارت اللجنة إلى قراري الجمعية العامة ٧/٥٧ و ٣٠٠/٥٧ اللذين أنشئ بموجبهما مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وإلى توصيات لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، التي أقرتها الجمعية لاحقاً في قرارها ٢٣٦/٦٢ و ٢٦٠/٦٣ و ٢٤٣/٦٤ التي حثت الأمين العام على الإسراع بملاء الوظيفة الشاغرة لوكيل الأمين العام المسؤول عن مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. وأوصت اللجنة مرّة أخرى بأن يتم ملء الوظيفة وفق التفويض الصادر عن الجمعية ومن دون مزيد التأخير، وذلك من أجل ضمان أن يتم، عبر مكتب واحد مكرّس لهذا الغرض، التركيز الكافي والمسؤولية المباشرة عن تنفيذ جميع الأنشطة المضطلع بها في سياق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لنيباد وبرنامج أفريقيا وللأهداف الإنمائية

للألفية. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن النتائج إلى الجمعية العامة في الجزء المستأنف الأول من دورتها الخامسة والستين.

٣٨٧ - وشددت اللجنة على الدور القيادي لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في مجموعة الدعوة ضمن إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، وعلى الولاية الأوسع نطاقاً المنوطة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تعزيز التعاون الإقليمي من أجل التنمية في أفريقيا. وحثت في هذا الصدد على التعاون الوثيق بين مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وبرامج الأمم المتحدة في نيروبي، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا.

٣٨٨ - ورحبت اللجنة بالإعلان السياسي المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون بين بلدان الجنوب، الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في نيروبي، وأعدت التأكيد على الحاجة الملحة إلى أن يعتمد مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، لدى معالجته للتحديات الخطيرة التي تواجهها البلدان الأفريقية في تحقيق النمو والتنمية الاجتماعيين والاقتصاديين، إلى التقيّد أيضاً بالمبادئ التي يقوم عليها التعاون بين بلدان الجنوب، بصيغتها التي اعتمدها المؤتمر الرفيع المستوى.

جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين للجنة

٣٨٩ - عملاً بالفقرة ٢ (هـ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٧٩ والفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٥٠/٣٤، تعرض اللجنة على المجلس والجمعية جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والخمسين، مشفوعاً بالوثائق اللازمة، ليقوما باستعراضه.

٣٩٠ - وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام، في مقرره ١٩٨٣/١٦٣، أن يوجه انتباه الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، قبل أن تتخذ قراراتها، إلى أي طلب وثائق تتجاوز قدرة الأمانة العامة على إعدادها وتجهيزها في الوقت المحدد وفي حدود مواردها المعتمدة، وأن يوجه نظر الهيئات الحكومية الدولية إلى المجالات التي يحتمل أن تحدث فيها ازدواجية في الوثائق و/أو التي قد توجد فيها فرص لدمج أو توحيد الوثائق التي تعالج مواضيع مترابطة أو متماثلة، وذلك بهدف ترشيد إعداد الوثائق.

٣٩١ - ويرد أدناه مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين للجنة. وقد أعد المشروع على أساس الولايات التشريعية الحالية، وستجري تكملته في نهاية هذه الدورة في ضوء التوصيات التي تعتمدها اللجنة.

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين للجنة

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- ٣ - المسائل البرنامجية:
- (أ) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (وفقاً لقراري الجمعية العامة ٥٨/٢٦٩ و ٦٢/٢٢٤)؛

الوثائق

تقرير الأمين العام

(ب) التقييم؛

الوثائق

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم في تصميم البرامج وتنفيذها وفي التوجيهات المتعلقة بالسياسات (قرار الجمعية العامة ٢٢٤/٦٢)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثامنة والأربعين بشأن التقييم المتعمق للشؤون السياسية: البعثات السياسية الخاصة الميدانية التي تقودها إدارة الشؤون السياسية وتدعمها إدارة الدعم الميداني (قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٦٣)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم البرنامجي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (قرار الجمعية العامة ٢٢٩/٦٤)

٤ - مسائل التنسيق:

(أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛

الوثائق

التقرير الاستعراضي السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠١١/٢٠١٠

(ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩)

٥ - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.

٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والخمسين.

٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الحادية والخمسين.

جدول أعمال الدورة الخمسين للجنة

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- ٣ - المسائل البرنامجية:
- (أ) الأداء البرنامجي للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛
- (ب) الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛
- (ج) التقييم.
- ٤ - مسائل التنسيق:
- (أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛
- (ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.
- ٥ - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين.
- ٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخمسين.

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الخمسين

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣	A/65/6
الجزء الأول: موجز الخطة
الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين
شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات	A/65/6 (Prog. 1)
الشؤون السياسية	A/65/6 (Prog. 2)
نزع السلاح	A/65/6 (Prog. 3)
عمليات حفظ السلام	A/65/6 (Prog. 4)
استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	A/65/6 (Prog. 5)
الشؤون القانونية	A/65/6 (Prog. 6)
الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	A/65/6 (Prog. 7)
أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	A/65/6 (Prog. 8)
دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	A/65/6 (Prog. 9)
التجارة والتنمية	A/65/6 (Prog. 10)
البيئة	A/65/6 (Prog. 11)
المستوطنات البشرية	A/65/6 (Prog. 12)
و Corr.1
المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية	A/65/6 (Prog. 13)
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	A/65/6 (Prog. 14)
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	A/65/6 (Prog. 15)
التنمية الاقتصادية في أوروبا	A/65/6 (Prog. 16)
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	A/65/6 (Prog. 17)
و Corr.1
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	A/65/6 (Prog. 18)
حقوق الإنسان	A/65/6 (Prog. 19)
توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين	A/65/6 (Prog. 20)
اللاجئون الفلسطينيون	A/65/6 (Prog. 21)
المساعدة الإنسانية	A/65/6 (Prog. 22)
الإعلام	A/65/6 (Prog. 23)

خدمات الإدارة والدعم	A/65/6 (Prog. 24)
الرقابة الداخلية	A/65/6 (Prog. 25)
الأنشطة المشتركة التمويل	A/65/6 (Prog. 26)
شؤون السلامة والأمن	A/65/6 (Prog. 27)
تقرير الأمين العام عن الأداء البرنامجي للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩	A/65/70
تقرير الاستعراض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠))	E/2010/69
مذكرة من الأمانة العامة: جدول الأعمال المؤقت المشروح	E/AC.51/2010/1
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السابعة والأربعين بشأن التقارير الموجزة والإضافات المتعلقة بالتقييم المعمق للشؤون السياسية (قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٦١ و ٢٢٤/٦٢)	E/AC.51/2010/2
تقرير الأمين العام عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩)	E/AC.51/2010/3
مذكرة من الأمانة العامة: حالة الوثائق	E/AC.51/2010/L.1
مذكرة من الأمانة العامة: تقارير وحدة التفتيش المشتركة (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠)) وقرار الجمعية العامة ٢٦٧/٥٩	E/AC.51/2010/L.2
مذكرة من الأمانة العامة: جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الحادية والخمسين للجنة البرنامج والتنسيق (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٩٤ (د-٥٧))	E/AC.51/2010/L.3
مشروع تقرير اللجنة وإضافاته	E/AC.51/2010/L.4
و 1-32 Adds.
مذكرة من الأمانة العامة بشأن الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: استعراض الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية	E/AC.51/2010/CRP.1
و 1 Add.
قائمة الوفود	E/AC.51/2010/INF/1